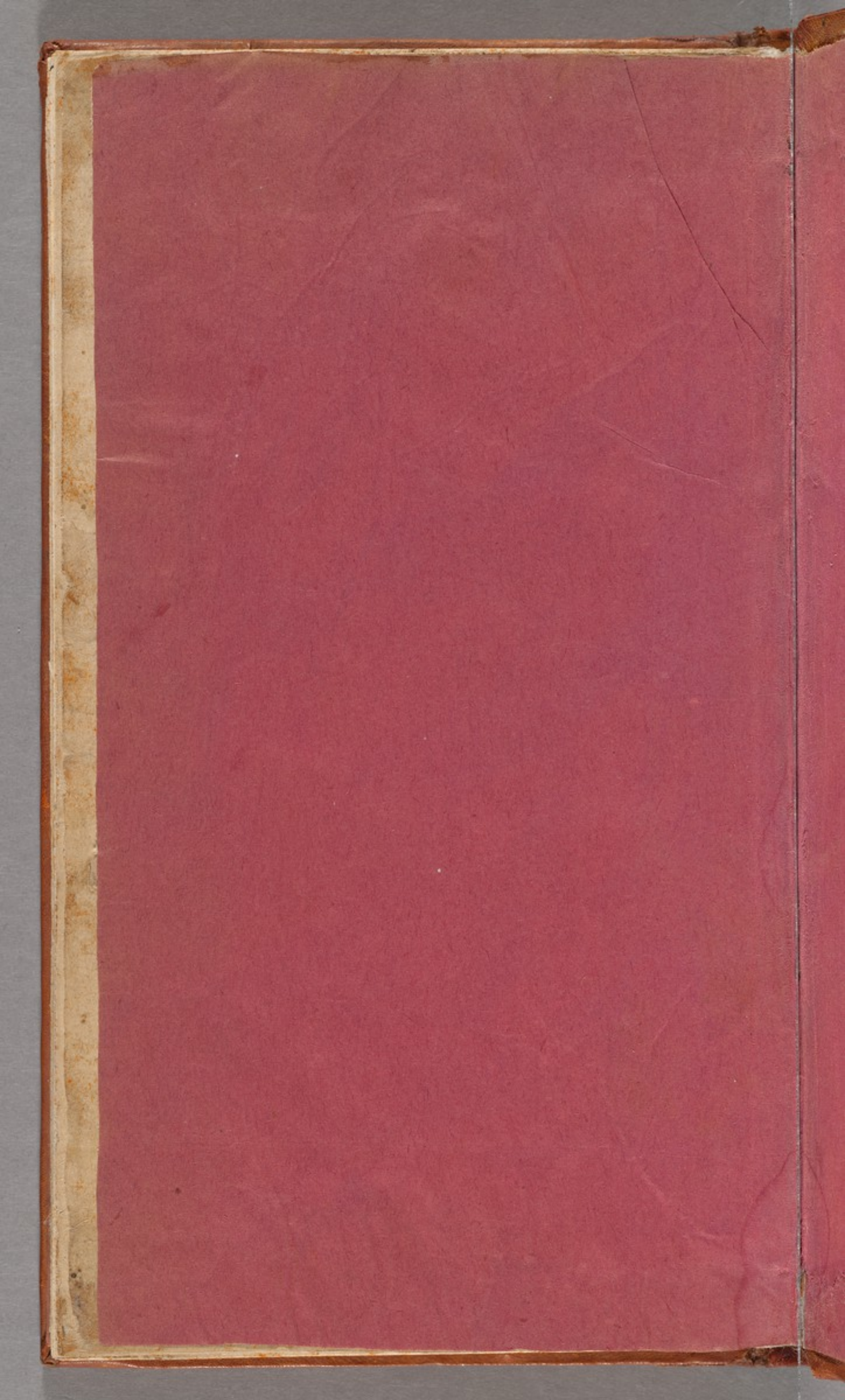




Harvard University - Houghton Library / Mir Zahid, Muhammad ibn Muhammad, d. 1689 or 90. Hawashin ʿala fann al-umūr al-ʿammah min Sharh al-Mawaqif : manuscript, [ca. 1700]. MS Arab 4154. ??? ????? ???? ?? ?????. ???? ?? ? ? ????? ???? ?? ? ? ? ?????? : ??????.
Houghton Library, Harvard University, Cambridge, Mass.

MS Arabic 4154

THE HOUGHTON LIBRARY



حواشي معلية على نيل الامور العامة
من شرح الواقف بالموافق من اهل بيتي محمد ^{اسلم}

Sem. Mus.
4154

بر امور عامه شرح مواقف
حاشیه قاضی زاهدیه



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

سراج الترمذی علی

ما بعد در حدیث
۱۱۳۰ هـ



من یتم الله الملك المنان
على عبده الضعيف



بيسر. بسم الله الرحمن الرحيم وتم بالخير
 نحمدك يا من قصرت عن وصف كماله السنة العلماء والأعلام
 وضعفت عن التطرق إلى ساحة جلاله الجحفة العقول
 والأهتام ثبتت أقدام أرائنا في مواقف الكلام ووقفنا التثيد
 قواعد عقائد الإسلام وصل على أفضل الرسل سيد الأنام محمد
 الهادي بأقرب الطرق إلى دار السلام وعلى آله البررة الكرام
 وصحبه الكملة العظام فيما تقاربت الصحف والأقلام و
 تعاقبت الأنوار والظلام وبعد فيقول العبد الضعيف المحتاج
 إلى رحمة دبه الفخ القوي محمد زاهد ابن محمد أسلم الحسيني
 الهرابي هذه حواش معلقة على فن الأمور العامة من شرح
 المواقف ودعت في درج عباراتها إلى تحقيقات تدبر
 بها أذن الأذهان وخذرت في استار أشاراتها نفائس عراس
 لم يطيشهن أنس قبل ولا جان خدمت بها حضرة من نصر
 الملة والدين ووقف على آثار سيد الرسلين جاهد في سبيل
 الله سبحانه وتعالى خوالجهم وأقطع كما ينبغي نار الكفر

الشكر والاحاد الذي يخضع دون سرادقات جلاله
 جباه السلاطين ويكتحل من تراب ساحته كماله اعين
 الخواقين يقتبس من نير جماله شمس الضحى ويستنير من
 انوار كماله بدر الدجى قد سطعت الافاق بانوار عدله
 احسانه واشرفت الانفس بلمعات فضله وامتنانه ايت
 عساكره بالجنود القدسية الملكية وفطرت على نصرة
 النفوس العلية الفلكية تدبيره الراشح سد يمنع يا جو
 الطغيان وعدله الثاقب نير يزيل ظلمة العدوان سيفه
 مرآت ينطبع فيها صورة الفتح والظفر وريحه مصفاة
 يذهب الكلف من وجه القمر العلم مصباح يتنور من بيت
 فيض العليم والعقل مشكوة يقتبس من سراج فضله
 الجسيم السلطان المعظم والخاقان المكرم اسد المعاد
 والمغازي محمد اورنگ زيب شاه بهادر غازي لارالت
 رايات سلطنته مقارنة لايات الفتح والظفر واراثة
 مطابقة لمجاري القضا والقدر اللهم كما وهبت له في التشا
 الا في ملكا لا ينبغي لاحد من بعده انك انت الوهاب كذلك
 انزقه في التشاء الاخرى السعادة القصوى وحسن التا

الشرك ٥

انك على كل شيء قدير وبالاجابة جديره
 بسم الله الرحمن الرحيم **قوله** رحمه الله
 ما لا يخضرا ه انت تعلم ان للنباد ومنه ان الامور العامة
 احوال الواجب والجوهر والعرض ومجولات عليها الا انها تتغير
 لها والوجود والامكان وغيرهما مما يبحث عنه ما هناك
 على ما سنشير اليه وما اشتهر ان الكثرة نفس الكم المنفصل
 على تقدير في الجزء الصوري عنه فليس شيء لانه على ذلك
 التقدير وحدات من حيث انها معرضة للثبوت الاجتماعية
 والكثرة وحدات محضة كما سنحقق ان شاء الله تعالى وهذا
 يندفع ان هذا التعريف يصدق على الكم المطلق والكم المنفصل
 والكيف فانهما يتحقق في الجوهر والعرض وعلى العلم والقدرة
 وسائر الصفات السبعة فانهما توجد في الواجب والجوهر وما
 يجاب عنه بان كونها من الامور العامة لا يقتضي ان يبحث عنها
 بحوازان لا يتعلق الفرض العلي بالبحث عنها على وجه العموم و
 تحقيقه ان في الامور العامة يبحث عن احوال الاقسام للوجود
 على وجه العموم اي من حيث شمولها لاقسام الوجود وتحقيقها
 فيها لا من حيث انفسها من غير تخصيصها بقسم دون قسم فلا

زاده للشعاريان
 النقي ايفر منسى
 التمدد

بسم الله الرحمن الرحيم
 في جواب سؤال
 في جواب سؤال
 في جواب سؤال

في جواب سؤال
 في جواب سؤال
 في جواب سؤال

في جواب سؤال
 في جواب سؤال
 في جواب سؤال

ههنا قسم آخر وهو ان يكون لكل جزء محل مغاير للمحل
 الجزء الآخر ولا يكون احد جزئيه محلا للجزء الآخر
 ولا يكون لكل محل آخر كالعدد فان كل وحدة قائمة
 بمحل مغاير للمحل الاخرى وليس للعدد محل آخر لانا
 نقول اذا كان محل كل جزء مغاير للمحل الجزء الاخر ولا
 يكون لكل محل واحد لم يحصل مركب حقيقي واما
 الوحدات فليس محل كل منها مغاير للمحل الاخرى بل لكل
 محل واحد وهو الطبيعة من حيث هي كما ينبغي بتحقيقه

في اقسام القسم الاول فقيام
 بعضتها بشرط ان يكون بعض
 من اقسامها في القسم الثاني
 من كمالات الوحدة هـ منه يتوحد

الفصل الثاني

ان شاء الله تعالى **قوله** او غيرها اه اراد بغيرها
 الاجزاء الخارجية ولذا فسر الذاتى بامر غير خارج لا محمول
 خارج وتوجيه هذا التفسير ان المراد بالذاتى هو المنسوب
 الى الذات اي الى مفهومها بان يكون فردا منه او داخلا
 في حقيقة فرد منه **قوله** لا بان يشتركا في ذاتي اه سواء
 كان المشترك فيه ذاتيا لكليهما او ذاتيا لاحدهما وعضيا
 للاخر وقد نبه عليه بقوله وكذلك الوجود فان الشو
 ذاتي للوجود وعرضي للماهيات الموجودة وهذا التعميم
 يري في المختلف فيه ايضا لكن كونه ذاتيا لاحدهما وعت

الثاني لا يطلق الا على محمول خارج
 في تقدير المحصول ونفسه
 من اقسامها في القسم الثاني
 من كمالات الوحدة هـ منه يتوحد
 هذا هو المعنى الذي مر عليه في
 هذا الفصل وهو ان الذاتى
 هو المنسوب الى الذات اي الى
 مفهومها بان يكون فردا منه
 او داخلا في حقيقة فرد منه
 لا بان يشتركا في ذاتي اه سواء
 كان المشترك فيه ذاتيا لكليهما
 او ذاتيا لاحدهما وعضيا للاخر
 وقد نبه عليه بقوله وكذلك الوجود
 فان الشو ذاتي للوجود وعرضي
 للماهيات الموجودة وهذا التعميم
 يري في المختلف فيه ايضا لكن كونه
 ذاتيا لاحدهما وعت

الاول

هذا هو الوجه الثاني في بيان
أن السلب لا يثبت في ذاته
بل هو عارض للموضوع
وأن السلب لا يثبت في ذاته
بل هو عارض للموضوع

هذا هو الوجه الثالث في بيان
أن السلب لا يثبت في ذاته
بل هو عارض للموضوع
وأن السلب لا يثبت في ذاته
بل هو عارض للموضوع

القصص النافع
للبصائر
في حكمة
الاجزاء

في قوله أعلم أنها متساوية
لا بد من اشتراك في ثابته
ليس يستلزم عن قولهم
الشيء مستلزم أنه لا من هذا القسم
في إشارة إلى ما في قول الشارح

للاخرج إلى اختلافها في ذاتية الشيء وعرضية
ثم تفسير السلب بالعارض والسلب بناء على أن السلب
البسيط والسلب العدولي متلازمان على تقدير
الموضوع ونسبة الاختلاف إلى السلب العدولي التي
هو من العوارض أولى وبهذا ظهر أن ههنا صور
منكثرة والحكم بتركب الماهية في صورة واحدة فتا
قوله لا بد في تركيبه أعلم أن المراد بالتركيب الحقيقي أن
يكون للتركيب وجود ووحدة غير وجودات الاجزاء و
وحداتها بحسب نفس الامر في ظرف كانت الاجزاء موجودة
فيه فيكون له اثار ولوازم غير مجموع اثار الاجزاء ولوازمها
فان قلت كل مركب سواء كان مركبا حقيقيا او اعتباريا
له وجود ووحدة في نفس الامر ووجودات الاحاد
ووحداتها وان لم يعتبر وجوده ووحدة في ظرف
لعدم تناسب الاجزاء او لا مر آخر كما في حقيقة واذ كان له
وجود آخر ووحدة اخرى كان له اثار اخرى كان له اثار
اخرى بالضرورة قلت الوجود والوحدة ورا وجود
الاحاد ووحداتها في سائر المركبات حقيقة للعدد العارض

کتاب الفیض ان یوں اعتراض سربہ من ساری

الظاهر الصحيح حكم بان المكاتب الحقيقية لا بد من انما
قبل الخسبة من مناسبة سواء كانت مناسبة العاض
وغية ما والمكاتب يجوز في كل واحد من كتاب الاعداد
بعضه من قبل الاول وبعضه من قبل الثاني فلا بد في
من قبل الثاني واما بعدا الخسبة سابقة
من قبل الثاني واما بعدا الخسبة سابقة
المكاتب الحقيقية كله مع مناسبة من مناسبة
بالا احتياج او لا بالا احتياج كما تكرب من الماد
لاحقة بالا احتياج كما تكرب من الماد
والصورة فان فيه مع المناسبة بالعلية
والمعلولية مناسبة لاحقة بالخالية
والمعلولية وكما المك العدي فان فيه
مع مناسبة سابقة لا بالعلية والمعلوية
تت فيه مناسبة لاحقة باحتياج
مض الوحدات الى بعض اذ لا يتصور
العدد بدون تذكر بالوحدة
منه رحمه

اعتبار

الذهني في الجواهر متحدان بالذات ومتغايران با
فان الماخوذ بشرط لا شيء جزء خارجي والماخوذ لا بشرط
شيء جزء ذهني فاذا اعتبر العرض الذي هو جزء خارجي
للجواهر لا بشرط شيء كان ذلك العرض جزءا عقليا له
فيلزم ان يكون العرض جزءا عقليا للجواهر ومحمولا عليه

وهو محال بالاتفاق لامتناع اتحاد وجودي الجوهر
والعرض فافهم **قوله** ولا شك انه المركب العقلي ليس
مركبا حقيقة ولذا الاجزاء العقلية ليست اجزاء حقيقة

فالقاعدة المذكورة لا يجري فيه وليس في كلام الحكماء
ما يدل عليه **قوله** الجنس امريهم الجنس مبهم حسب الذات

وحسب الاشارة والنوع مبهم بحسب الاشارة فقط فانه مبهم
بالقياس الى الاشخاص وليس له تحصل مستظرة الاجسب الاشياء

قوله فانه اذا انضم اليه الفصل ليس منضمما الى الجنس حقيقة
لا في الذهن ولا في الخارج بل العقل يعتبر الجنس متحصلا

وهم يعبرون عنه باعتبار انه فيه ومنه قال بهمنيار في
التحصيل الذهن قد يعقل معنى ويجوز ان يكون ذلك المعنى
بنفسه اشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود

الذات فحصل معنى قولهم
الجنس مبهم والنوع محصل فان الماد
بالا بهام والتحصيل منها الا بهام
والفصل حسب الذات له
منه خذ

فينضم اليه معنى آخر معين وجوده فيكون الاخر من
 حيث التقيين مثل المقدار فانه معني بجوز ان يكون
 الخط والسطح والعمق للمقارنة شئ يكون مجموعهم
 المقدار الخط مثلا بل ان يكون نفس الخط ذلك المقدار
 وذلك لان المقدار شئ يحتمل المساواة غير مشروط فيه
 ان يكون هذا المعنى فقط بل بلا شرط حتى يصح ان يحتمل على
 الخط والسطح والعمق فلا يكون المقدار الا احده هذه لكن
 الذي من يخلق له من حيث يعقل وجودا مفردا ثم اذا اضاف
 اليه زيادة لم يصفها على انها معنى هو خارج عن المقدار
 بل يكون ذلك على سبيل التحصيل **قوله** والام يعقل اه وايضا
 الجنس يحمل على الفصل والمعلول لا يحمل على علته سواء كان
 معلولا بحسب الوجود الذهني او بحسب الوجود الخارجي **قوله**
 من غير ان يكون هناك شئان يجتمعان في الخارج اه ويمكننا
 في الذهن فانه لا يحصل من اجتماع المقدار مع الفصل في الذهن
 حقيقة الخط مثلا وان حصلت هيئة تركيبية مطابقة
 لها كيف والاجزاء العقلية ليست اخرا حقيقة قال الشيخ
 في الهيات الشفاء لو كان للجسمية التي الجنس وجود يحصل

العلة والمعلول في اي ظرف هما
 متغايران بالذات فكيف
 يكونان متحدين بالذات
 في ظرف
 منه رجمه

بقدر وجوده

قبل وجود النوعية لكان سببا لوجود النوعية مثل
 الجسم الذي ارى يد بمعنى المادة وان كانت قبلية لا بالثبات
 بل بوجود تلك الجسمية في هذا النوع هو وجود ذلك
 النوع لا غير وفي العقل ايضا الحكم هكذا فان العقل لا
 يمكن ان يضع في شئ من الاشياء للجسمية التي هي
 طبيعته وجودا يحصل هو اولا وينضم اليه شئ آخر
 حتى يحدث الحيوان النوع في العقل فانه لو فعل ذلك
 كان ذلك المعنى الذي للجنس في العقل غير محمول على طبيعته
 النوع بل كان جزء منه في العقل ايضا بل انما يحدث للشئ
 الذي هو النوع طبيعة الجسمية في الوجود والعقل معا
 اذا اخرجت النوع بتمامه ولا يكون الفصل خارجا عن معنى
 ذلك الجنس مضافا اليه بل مضمنا فيه وجزءا منه من
 الجهة التي او مانا اليه **قوله** والحاصل انه او الشئ
 في الهيات الشفاء ان الجسم قد يقيم انه جنس للانسان و
 قد يقيم انه مادة للانسان فاذا اخذ الجسم طاقوه اذا
 طول وعرض وعمق بشرط ان لا يدخل فيه معنى غير هذا
 مثل حس وقغذ فهو مادة وجزء من الانسان وليس محمول

كما اذخ في الخارج
 لان الجسمية و
 اللاجسمية لا يختلفان
 باختلاف الوجود
 منه محمد ربه

اي جهة الحصول وهي جهة بها
 يكون هو هو ويكون الجسمية لاعلى
 سبيل الحقيقة لاجته
 الابهام وهي جهة بها
 يكون هو هو
 ولا يكون الجسمية
 اصلا فافهم
 منه محمد ربه

عليه وان اخذ لا بشرط شيء بل يجوز ان يكون له معنى آخر
 وان لا يكون له فهو جنس للانسان ومحمول عليه وان اضيف
 الى الجسم تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل فيه
 فهو نوع قال وهذا اي كون الطبيعة الواحدة مادة
 باعتبار وجنسا باعتبار آخر انما يشكل فيما اذا كانت مركبة
 ولعل وجهه ان المادة متحققة في المركب فاعتبارها
 والجنس فيه ليس بحض فعل العقل ولا يظهر ان يكون
 ما هو مادة باعتبار صادقا على الشيء باعتبار اخر ظهورا
 تاما واما في البسيط فعسى ان يعرض فيه هذه الاعتبار
 بسهولة اذ لا مادة له ذهنا وخارجا ضرورة ان الجزئية
 واللاجزئية لا يختلفان باختلاف الوجود فاعتبار
 المادة والجنس فيه اعتبار محض ويحصل للعقل تميزه
 بسهولة وصرح بان هذه الاعتبار تجري في كل كلي والفصل
 كالناطق بالقياس الى الانسان اذا اخذ بشرط شيء كان فضلا
 ومحمولا عليه واذا اخذ بشرط لا شيء كان صورة ومادة
 بمعنى مطلق الجزء واذا اخذ بشرط شيء كان نوعا ونفس
 الانسان والنوع كالانسان بالقياس الى الاشخاص اذا اخذ

في هذا النوع
 من الجنس
 ان يكون له
 معنى آخر
 غير المعنى
 الذي هو
 الجنس

في هذا النوع
 من الجنس
 ان يكون له
 معنى آخر
 غير المعنى
 الذي هو
 الجنس

في هذا النوع
 من الجنس
 ان يكون له
 معنى آخر
 غير المعنى
 الذي هو
 الجنس

هذا الاعتبار
 لا ينافي
 مع اعتبار
 النوع
 بل هو
 من جنس
 الاعتبار

لا بشرط

لا بشرط شئ كان نوعا لها ومحمولا عليها واذا اخذ بشرط
 لا شئ كان مادة بمعنى الموضوع واذا اخذ بشرط شئ كان
 شخصا والعرضي كالكتاب بالقياس الى زيد اذا اخذ لا بشرط
 شئ كان محمولا عليه ومتحد معه اتحادا بالعرض واذا اخذ
 بشرط لا شئ كان عارضا ومغايرا له واذا اخذ بشرط شئ
 كان زيدا كاتبا وبالحمله الاعتبار الثلاث على هذا
 انما يجري في الطبائع المهمة بالنسبة الى الصفات في
 وحدتها المهمة بالذات او بالعرض بخلاف الاعتبار
 الثلاث على الاصطلاح الاخر التي منكرها فانها تجري في
 اية طبيعة بالنسبة الى اي شئ فلتخص ما ذكرنا الجزء
 الذهني لا من حيث انه جزء ذهني موجود في الخارج و
 التغاير بينه وبين الجزء الخارجي اعتباري وان الماخوذ
 بشرط لا يحسب هذا الاصطلاح موجود في الخارج وان
 ملاك الحمل ومناط العموم هو الاعتبار الاول بحسب هذا
 الاصطلاح فتأمل **قوله** فكل واحد من الجنس والفصل
 اه ذهبنا لثمة قدس سره الى ان المركب من اجزاء خارجية غير
 محمولة لا يجوز ان يكون مركبا من اجزاء محمولة كما سيأتي فعلا

انما يشترط ان لا بشرط شئ
 كان عرضيا ومحمولا بالحوالة
 واذا اخذ بشرط لا شئ كان عرضيا
 ومحمولا بالاشتقاق واعتبار الذات
 شئ يخالف لا اعتبارا للكميات الا
 بشرط شئ كما يظهر بآداب العناية

اي في المقصد الثاني
 من مرصود المصنف
 من الاموال والدين
 وما اخرج من حيث
 وجوده في الخارج
 فمقتضى وجوبه
 اي ملاك الحمل المتعارف وهو حمل
 الكل ومناط الكلية فتشبه اذا اخذ لا بشرط بالقياس
 الى اوصافه كالضاحك والكاتب لا يصح
 ولا محمول بالكل المتعارف اي حمل الكل
 ولو حمل كان حله من قبل حمل الجزء
 على نفسه وبالله التوفيق
 منه رحمه

ذلك التقدير كل واحد من الجنس والفصل هذا الاعتبار
 لا يكون بغير مادة للماهية لان ماهو جزء للشيء لا يختلف
 باختلاف نحو وجوده ذهنا وخارجا على ما تشهد به
 الضرورة **وله** يعني انه تفصيل للمقام ان الحمل يطلق
 على ثلاثة معان الاول الحمل اللغوي وهو الحكم بثبوت
 الشيء للشيء او استقائه عنه وحقيقته الازعان و
 القبول والثاني الحمل الاستقائي ويقم له الحمل بوجوده في و
 بتوسط ذو وحقيقته الحول وهو ليس محتصا بالمبار
 بل يجري في المشتقات ايض فان العرض اعم من العرضي كما اشرنا
 اليه سابقا فان قلت المال محمول على صاحبه بتوسط
 ذو ومع انه ليس جالا فيه قلت المحمول في الحقيقة هو اضافة
 بين المال وصاحبه والثالث حمل المواطة ويقم له الحمل
 بقول على وحقيقته الهو هو فلا محالة يستدعي وحد ^{يقم له الحمل بقوله}
 باعتبار وكثرة باعتبار آخر سواء كانت الوحدة بالذات ^{الانسان مثلا}
 وبالعرض وسواء كانت جهة الوحدة الوجود او غيره
 فانه يجري في الهو هو جميع اقسام الوحدة المقارنة للكثرة
 وجميع جهاتها لكن الغار فخصر جهة الوحدة بالوجود

هذا الحمل بمعنى التحقق وانما يقع
 له الحمل بوجوده في لان الكتابة
 منقطة في الانسان مثله

منه محمد ربه

فالعرض هو العرض لكل باعتبارين فاذا اخذ لا شرط كان عرضا
 ومحولا للمواطة واذا اخذ بشرط لا كان عرضيا ومحولا للمواطة
 بالاشتقاق واما ما ذهب اليه بعض المحققين من ان العرض والمواطة
 كالسوار والاسود متحدان بالذات وصفان ران بالاعتبار فان
 الماخر بشرط لا سوار وعرض والماخر لا بشرط
 اسود وعرضي فكل واحد منهما هو متغير
 عسى ان تطلع عليه مستقبلا القول بالشار

الله تعالى منه محمد ربه

سواء كان وجودا بالذات كما في حمل الحيوان على الانسان
وحمل الضاحك عليه او وجودا بالعرض كما في حمل
الضاحك على الكاتب وحمل اللا كاتب على الاعمى و
سواء كان وجودا خارجيا كما في القضايا الخارجية
او وجودا ذهنيا كما في القضايا الذهنية او
مطلقا او وجودا كما في القضايا الحقيقية فحمل المواظ
يرجع الى اتحاد المتغايرين في نحو من اخفاء الوجود بحسب
نحو اخر من اخائه سواء كان اتحادا بالذات وهو في حمل
الذاتيات واتحادا بالعرض وهو في حمل العرضيات فان
الذات والذاتي متحدان بحسب الحقيقة والوجود والمعرض
والعرضي متغايران بحسبهما وربما يطلق حمل المواظاة على
مصادقه من حيث انه مصداق فان قلت حمل الطبيعة
على الفرد حمل بالذات لكونها ذاتية له وحمل الفرد عليها
حمل بالعرض لكونه خارجا عنها مع ان كلا منهما يوجد بوجه
واحد قلنا الاحكام يختلف باختلاف الحيثيات فذلك
الوجود من حيث انه للفرد ينسب الى الطبيعة التي هي
من ذاتياته بالذات فيقع حمل بالذات ومن حيث انه

بالفرد الذي
هو في الحقيقة
الذاتية

للطبيعة ينسب الى الفرد الذي هو من خواصها بالعرض
 فيقع حمل بالعرض ثم حمل المواطاة ينقسم الى قسمين الاول
 حمل الشيء على نفسه ومنه الحمل الاول وهو مفيدان الحمل
 هو بعينه عنوان حقيقة الموضوع وانما سمي حملا اوليا
 لكونه اولي الصدق والكذب ومنه حمل الشيء على نفسه
 مع تغاير بين الطرفين بان يؤخذ احدهما مع حيثية او
 بدون التغاير بينهما بان يتكربا الالتفات الى شيء واحد
 ذاتا واعتبارا فيحمل ذلك الشيء على نفسه من غير ان يتعد
 الملفت اليه والاول صحيح مفيد والثاني غير صحيح وغير مفيد
 ضرورة انه لا يعقل النسبة الا بين اثنين ولا يمكن ان يتعلق
 بشيء واحد الالتفاتان من نفس واحدة في زمان واحد
 ان يحمل الانسان على نفسه مثلا حمل بالذات لانا نقول طبيعة
 الحمل استدعي تغاير بين الموضوع والحمول وما ذكره وان
 نفس الموضوع ان كان كافيا في تحقق الحمل فحمل بالذات ولا
 فحمل بالعرض فهو بعد ذلك التغاير فحمل الشيء على نفسه حملا بالذات

وهو اما

ولا يتصور التقدير في الالتفات
 الا بالتعدد في احد هذه الامور
 الثلاثة من المملكت والمملكت
 اليه ^{والزمان} منه رجب

ههنا لا يلتفت الى
 بل يلتفت اليه حين
 من رجب

اذ سببه الحمل متاخر
 عن تعلقه مرتبة الصواب
 ويمكن ان يكون ما في مرتبة
 المتأخر مرتبة التقدم
 لان بعد

هذا قيد القسم لا المتسم لتحقيقه في حمل الشيء على نفسه للقابل
لحمل المتعارف له رجمة به الرجم

لان بعد ذلك التفار لا يحتاج الى غيره والحق ان التفار
معتبر في مفهوم الحمل وهو هو الثاني الحمل المتعارف

وهو يفيد ان يكون الموضوع من افراد الجول وما هو فرد
لا حدهما فرد للآخر وانما سمي متعارفا لتعارفه وشيوع

استعماله وهو ينقسم الى حمل بالذات وهو حمل الذاتيات
وحمل بالعرض وحمل العرضيات ويربما يطلق الحمل المتعارف

في المنطق على الحمل المتحقق في المحصورات **قوله** هذه الصوفية
المتفارة اه حاصله ان هذه الاجزاء اما ان يكون صو

الحقيقة واحدة موجودة بوجود واحد والحقائق متعددة
موجودة بوجودات متعددة او لحقائق متعددة

موجودة بوجود واحد واما كونها صوراً حقيقة واحدة
موجودة بوجودات متعددة فسا قط بار في عناية

واعلم ان في الصورة الاولى ثلاث احتمالات ذهب الى
كل واحد منها طائفة الاولى ان يكون منشاء انتزاع

هذه الاجزاء اموراً متعددة داخلية في حقيقة المركب
بحسب الخارج وهذا هو الحقيقي بان التركيب الذهني

مستلزم للتركيب الخارجي وان الاجزاء الذهنية كخاء
الاحتمالات الاولى التي اوردها الخارج هي بالنظر الى مطابقتها

الاخرى في الخارج والثالث الاحتمالات التي اوردها الخارج
انتزاعها فتربيع الاحتمالات الاولى كما فعله

للمر بالمحصولات
ما قبل الموانع في المحصولات
وما قبل في قولنا الانسان كاتب متعارف
على قولنا الاصطلاح على الاصطلاح الثانيه من عدمه الرجم
الاول وغير متعارف على الاصطلاح الثانيه من عدمه الرجم
الاول وغير متعارف على الاصطلاح الثانيه من عدمه الرجم

لان بعد ذلك التفار لا يحتاج الى غيره والحق ان التفار
معتبر في مفهوم الحمل وهو هو الثاني الحمل المتعارف
وهو يفيد ان يكون الموضوع من افراد الجول وما هو فرد
لا حدهما فرد للآخر وانما سمي متعارفا لتعارفه وشيوع
استعماله وهو ينقسم الى حمل بالذات وهو حمل الذاتيات
وحمل بالعرض وحمل العرضيات ويربما يطلق الحمل المتعارف
في المنطق على الحمل المتحقق في المحصورات **قوله** هذه الصوفية
المتفارة اه حاصله ان هذه الاجزاء اما ان يكون صو
الحقيقة واحدة موجودة بوجود واحد والحقائق متعددة
موجودة بوجودات متعددة او لحقائق متعددة
موجودة بوجود واحد واما كونها صوراً حقيقة واحدة
موجودة بوجودات متعددة فسا قط بار في عناية
واعلم ان في الصورة الاولى ثلاث احتمالات ذهب الى
كل واحد منها طائفة الاولى ان يكون منشاء انتزاع
هذه الاجزاء اموراً متعددة داخلية في حقيقة المركب
بحسب الخارج وهذا هو الحقيقي بان التركيب الذهني
مستلزم للتركيب الخارجي وان الاجزاء الذهنية كخاء
الاحتمالات الاولى التي اوردها الخارج هي بالنظر الى مطابقتها
الاخرى في الخارج والثالث الاحتمالات التي اوردها الخارج
انتزاعها فتربيع الاحتمالات الاولى كما فعله
شارح التجريد حيث جعل الاحتمال
الثاني من الاحتمالات الاخرى
من الاحتمالات الاولى
خط بين الطرفين

هذا هو
المتعارف
لحمل المتعارف
له رجمة به الرجم

هذا هو
المتعارف
لحمل المتعارف
له رجمة به الرجم

المتبوعات كالاعباد والنوع الحسن والحكمة الارادية
 والنطق والتوابع كالنحو والتفكير والانتقال
 والنحو والضم والكلام فالماخوذ من الارادة بالحق وهي
 المفهومات صادقة عليه وهو فالماخوذ من المتبوعات
 الذاتية والماخوذ من المتبوعات
 المتغير والمتغير والمتغير
 والاضاحك وهي
 من حرج

لا يكون منشأ انتزاع هذه الاجزاء امور متعددة
 اصلا بل هو بعينه المنتزع عنه البسيط في الخارج وهذا
 هو القول بان التركيب الذهني لا يجمع مع التركيب الخارجي
 وان الاجزاء الذهنية ليست بجزاء خارجية ولما بطلت
 الصورة الثانية والثالثة دار الحقيقتين هذا لاحتمال
 الثالث ثم يقتضي الفحص البالغ انه هو الاحتمال الاول
 المراد بعينية هذه الاجزاء للتركيب حملها عليه واتحادها
 مع حملها واتحادها بالذات فيجب ان يكون مصداق الحمل
 المركب فانه اذا كان خارجا عنه كان الاتحاد اتحادا بالعرض
 لا بالذات وانما ثبت لها هذا الاتحاد لان الجنس الماخوذ بشرط
 الفصل باعتبار انه فيه لا يفتأ الفصل لا في الذهن ولا
 في الخارج فالحيوان مثلا ينضم اليه الناطق من حيث انه بعينه

الاجزاء

ويحصله

ويحصله لا من حيث انه امر آخر يحصل منها امر ثالث
كما تحقيقه فعلى تقدير ان يكون منسأ انشأ هذا
الاجزاء امور خارجة عن المركب لا يكون هذه الاجزاء
امور خارجة عن المركب لا يكون هذه الاجزاء محمولة
عليه من حيث هو متحد معه بالذات ثم الضرف
العقلية تحكم بامتناع انتزاع الامور المتغايرة عن امر
بسيط باعتبار واحد فيجب ان يكون هذه الاجزاء منسأة
عن ذات المركب باعتبارات داخلية فيه فتأمل **قوله**
ولا اشكال عليه اهـ ذهب الشارح قدس سره الى ان
الكلي الطبيعي ليس بوجوده في الخارج وان الاجزاء الذهنية
ليست بجذات الاجزاء الخارجية فالاجزاء الذهنية على
التقدير لا يكون عين المركب في الخارج ومحددة مع
الجمل الا بتاويل ويكون الحكم باتحادهما على سبيل المجاز
من قبيل الحكم باتحاد الموجود والمعدوم في الوجود لعل
بينهما ويكون خارجة عن قوام الامر الخارجي وسلوبة عن
ماهية من حيث هي **قوله** ويرد عليه اهـ وايض الوجود انما
يختص بالاضافة الى الماهيات فلا يمكن ان يكون للماهيات

لو كان المركب موجودا في الخارج
لكان اجزائه موجودة في الخارج
فانما لم يكن الاجزاء موجودة في الخارج
لانها ليست بجذات الاجزاء الخارجية
فلا يمكن ان يكون عين المركب في الخارج
محددة مع الجمل الا بتاويل ويكون الحكم
باتحادهما على سبيل المجاز من قبيل الحكم
باتحاد الموجود والمعدوم في الوجود لعل
بينهما ويكون خارجة عن قوام الامر الخارجي
وسلوبة عن ماهية من حيث هي

فانما هذا انما لا يثبت سلوبة هذه في ههنا

وجود

المتعددة واحد ولا يبعد ان يرجع هذا القول الى القول
 الاول بان الوجود قائم بالماهيات من حيث انها واحدة
 لا من حيث انها متعددة **قوله** لزم حلوله لا يخفى ان الحلو
 عبارة عن الاختصاص الناعت وهو متحقق في الوجود و
 سائر الاعتبارات فلا حاجة الى ان يقيم المراد بالحلول هنا
 ما هو في قوته لا تسفاه الحلول الحقيقي في الوجود الذي هو
 امر اعتباري **قوله** وهو مردوداه يمكن ان يرجع هذا
 القول الى القول الاول بان هذه الاجزاء عين المادة
 والصورة باعتبارها وغيرهما باعتبار اخر فمن حيث انها
 عينها كانت موجودة بوجودات متعددة وليست
 محولة ومن حيث انها غيرهما كانت موجودة بوجودات
 ومحمولة **قوله** انما يصح في الذاتيات اي عند من يقول بوجوب
 الكلي الطبيعي والجواب ان الحمل مطلق الاتحاد وهو في الذات
 بالذات وفي العرضيات بالعرض وبالعلاقة بينهما وبين
 موضوعاتها كما مر **قوله** قيل معنى الحمل اه هذا التعريف
 لا يصدق على الحمل في القضايا الشخصية والطبيعية الا
 يحل الصدق على ما يشمل صدق الشيء على نفسه وايضا

وحدة الاجزاء شأن المركبات الخارجية
 وتعددها شأن المركبات العينية
 كما لا يخفى على المتأمل
 من محمد بن محمد

بناء على ان الاجزاء الذاتية
 بخلاف الاجزاء الخارجية
 وهو الاحتمال الحق في الاجزاء
 الثلاثة من القول الاول كما حققناه
 من محمد بن محمد

واما عندنا فيه فلا اتحاد حقيقي
 لا في الذاتيات ولا في العرضيات
 من محمد بن محمد

وهو غير ظاهر في معنى
 الذات
 من محمد بن محمد

الصدق

الصدق هو الحمل فيلزم تعريف الشيء بنفسه الا ان يتم التعريف
 لفظي وقيل الحمل اتحاد المفهومين المتغاثرين بحسب الوجود
 تحقيقا او تقديرا وهو لا يشمل حمل القضايا الذهنية وقيل
 الحمل تصاف الموضوع بالمحمول وهو لا يشمل حمل الذاتيات وان
 اريد به الوجود الربطي مطلقا يكون تعريفا بالمرادف و
 الحق في معنى الحكم امر تحقيقه بالانزيد عليه **قوله** وذلك
 لانه انت خير بان الاجزاء العقلية متحدة مع الاجزاء
 الخارجية حقيقة ومغايرة لها اعتبارا وكذا المركب العقلي
 والمركب الخارجي متحدان بالذات ومتغاثران بالاعتبار
 فاذا حصلت الماهية في العقل باجزائها الذهنية والخارجية
 لا يلزم ان يكون لها حقيقتان مختلفتان في العقل مع ان
 الخارجية انما يحصل في العقل بصورها الكلية وباعتبار
 انها بشرط شيء فيكون في العقل اجزاء ذهنية لان هذا
 الاجزاء من حيث انها بشرط شيء اجزاء ذهنية ومن حيث
 انها بشرط لا شيء اجزاء خارجية ثم انهم اتفقوا على ان الماهية
 لا بشرط شيء محمول والماخوذ بشرط لا شيء جزء كما قرره
 الشارح انفا ولا شك ان ما هو جزء لشيء على سبيل

اي لا بشرط شيء وتب لاشي
 اي لا بشرط شيء وتب لاشي
 اي لا بشرط شيء وتب لاشي
 اي لا بشرط شيء وتب لاشي
 اي لا بشرط شيء وتب لاشي
 اي لا بشرط شيء وتب لاشي
 اي لا بشرط شيء وتب لاشي
 اي لا بشرط شيء وتب لاشي
 اي لا بشرط شيء وتب لاشي
 اي لا بشرط شيء وتب لاشي

...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

الحقيقة فهو جزء خارجي له اذ لا معنى للجزء الخارجي
 المقابل للجزء العقلي الا الجزء على سبيل الحقيقة وما هو
 جزء له على سبيل الحقيقة فهو جزء له في الذهن والخارج
 مع الاستناع اختلاف الجزئية واللاجزئية باختلاف
 الوجود فتأمل ولا تغفل **قوله** وكيف لا يبطل اه انت تعلم
 ان المراد بالاستقاق من الجزء الخارجي اخذ لا بشرط شيء
 مع ان التحقيق ان معنى المشتق لا يشمل على النسبة وتفصيل
 ذلك ان في معنى المشتق اقوال ^{الاول} الاول انه مركب من الذات
 والصفة والنسبة وهو المشهور والثاني انه مركب من
 النسبة والمشتق منه فقط واختاره الشارح المحقق واستدل
 عليه بان مفهوم الشيء غير معتبر في الناطق والكان ^{المراد} المراد
 العام داخل في الفصل ولا ما يصدق هو عليه والاعتبار
 الامكان بالوجوب في ثبوت الصاحك لئلا يسان مثلاً
 فان الشيء الذي له الصحك هو الانسان وثبوت الشيء
 لنفسه ضروري وانت تعلم ان مفهوم المشتق ليس فصلاً
 بل يعتبر به عن الفصل وما ذكر من لزوم الانقلاب
 ففيه ذهول عن القيد مع ان دخول النسبة التي هي

غير مستقلة

اي في حقيقة مستقلة لا يحتاج نقلها الى الخارج
عنها كما لا دسان فان دخول النسبة في حقيقة
فاخش ومحال ومع خروج احد الطرفين عنها الفخس
وعيب منفك
منه حمويه

غير مستقلة بالمفهومية في حقيقة من غير دخول التفسير
فيها مما لا يعقل والثالث ما ذهب اليه بعض المحققين ^{بغية المحقق}
من انه بسيط لا يشمل على النسبة فانه يعبر عن معنى الاسود
والابيض ونحوهما بالفارسية بسياءه وسفيد و
نظارهما ولا يدخل فيه للوصف لاعاما ولا خاصا و
الا كان معنى قولك الثوب الابيض الثوب الذي الابيض
او الثوب الثوب الابيض وليس بينه وبين المشتق منه لغا
بحسب الحقيقة فان الابيض اذا اخذ بشرط شيء فهو عرضي
ومشتق واذا اخذ بشرط لا شيء فهو عرض ومشتق منه واذا اخذ
بشرط شيء فهو ثوب ابيض مثلا وانت خير بان الامر لو كان
كذلك لكان حمل الابيض على البياض قائما بالثوب صحيحا ^{لوجه}
ذلك معلوم الاتفاء بالضرورة مع انه مستبعد جدا كيف ^{لوجه}
يعبر بالفارسية عن البياض بسفيد وعن الابيض ببيند
ومن ايده بقوله الحارة اذا كانت قائمة بنفسها كانت حارة
وحارا والضوء اذا كاء قائما بنفسه كان ضوءا ومضيئا
فقد اشتبه عليه مفهوم المشتق بما يصدق عليه والحق
ان معنى المشتق اسير بسيط ينزعه العقل عن الموصوف نظرا

اشار الى انها مفهومان مختلفان بالغات كالشديد
الوجودان وكيف يكون بينهما الاتحاد بالغات
والغائب لا اعتباره من رجب

منه من سنة ١٢٨٠
 في سنة ١٢٨٠
 في سنة ١٢٨٠
 في سنة ١٢٨٠

الى الوصف القائل به والموصوف والوصف والنسبة
 في كل من ليس عينه ولا دخل فيه بل منشأه لا نزاعه

والنسبة قد برهنته
 في كل من ليس عينه ولا دخل فيه بل منشأه لا نزاعه

وهو يصدق على الموصوف وربما يصدق على الوصف

كل واحد من الطرفين
 كالموصوف والوصف

والنسبة قد برهنته **قوله** فروعاً أربعة انه يمكن ان يثبت

صدق
 على الاول بانه قد قدر في موضعه ان الجنس عرض عام على الوجه والنسبة منه

على الاول بانه قد قدر في موضعه ان الجنس عرض عام على الوجه والنسبة منه

للفصل فاذا كان فصل الجنس جنساً للفصل يكون كل

منها عرضاً عاماً للآخر وهو ظاهر الفساد وايضاً على هذا

التقدير اما ان يختلف الماهية فيلزم اختلاف الماهية

مع اتحاد الذاتيات ولا يختلف فيلزم الترجيح بلا مرجح و

على الثاني والرابع بانه لو كان شئ واحد جنساً او نسبة

فضلان في مرتبة واحدة يلزم استغناء الشئ عما هو مرجح

ذاتي له اذ يكفي في تعويم الماهية النوعية احد الجنسين

والفصلين وعلى الثالث بانه لو كان للنوعين المختلفين فصل

واحد امكن ان يكون الفصل جنساً والجنس فصلاً فيلزم

الترجح بلا مرجح وايضاً يلزم ان لا يكون الفصل تمام الجزء المميز

على كلا المعنيين واعلم انه لما تقرر ان الاجزاء الذهنية

بعضها الاجزاء الخارجية الماخوذة لا بشرط شئ سهل اثبات

والنسبة قد برهنته
 في كل من ليس عينه ولا دخل فيه بل منشأه لا نزاعه

هذه

على نفسه ايضاً حملاً بالعرض فكان من قبيل حمل المعنى
الواحد على التقيضين ويمكن وضع ضابطية كلية
ههنا بان كل كلي هو مع نقيضه شامل لجميع المفردات
ضرورة امتناع ارتفاع التقيضين ومن جملة ما نفس
هذا الكلي فيجب ان يصدق هو او نقيضه عليه فان
كان مبداً متكرراً النوع فهو محمول على نفسه والا
فنقيضه محمول عليه اما الاول فلان عرض الشيء
لشيء يستلزم عرضه للمشتق منه من حيث انه
مشتق منه وعرض مبداً الاشتقاق لا يستلزم
حمل مشتقه عليه واما الثاني فلانه لو لم يكن لك
لكان محمولاً على نفسه لامتناع ارتفاع التقيضين
وحمل الشيء على نفسه يستلزم عرضه مبداً الاشتقاق
لها وهو يستلزم عرضه لنفسه فيكون متكرراً النوع
وهو خلاف الفرض فتفكر تفكراً صادقا وتدبر
تدبراً فائقاً **قوله** وان سلم انه لا يقيم الوجود القائم بالغير
يمتنع ان يكون له وجود هو عينه لان قيامه بالغير
يستدعي الاحتياج وموجوديته بنفسه يستدعي عدم

الاحتياج لانا نقول العينية ينا في الاحتياج اذا
كان الوجود قائما بنفسه واما اذا كان قائما بغيره
فلا ينا فيه بل يؤكد والتحقيق ان الوجود بالمتن
المصدرى امر اعتبارى متحقق في نفس الامر وبمعنى ما
به الموجودية موجود بنفسه بل واجب لذاته
وذلك لان معنى كون الشئ اعتباريا متحققا في
نفس الامر ان يكون موصوفا بحيث يصح انتزاعه عنه
فهنا ثلثه امور الاول المتزاع عنه وهو الماهية
من حيث هي والثاني المتزاع وهو الوجود بالمعنى
المصدر والثالث متنازع الانتزاع وهو الوجود بمعنى
ما به الموجودية وهو الوجود القائم بنفسه الواجب لنا
لانه ليس قائما بالهمية لاعلى الوجه الانضمام والايلازم
تاخره عن وجود الموصوف ولا على وجه الانتزاع والا
يلزم حين انتزاع الوجود المصدرى انتزاع آخر بل
انتزاعات غير متناهية فافهم ذلك فانه تحقيق شريف
قوله وثانيها تحقيق المقام ان حقيقة الوجود ليس ما
يفهم منه من المعنى المصدر لان هذا المعنى متحقق باعتبار

المقتل

العقل وانتزاع الذهن وحقيقته متحققة مع قطع
 النظر عن ذهن السامع واعتبار المعتبر كما تشهد
 به الضرورة العقلية فمفهوم الوجود مغاير
 لحقيقته وتلك الحقيقة على ما يحكمه النظر الـ
 منشأ لانتزاع هذا المفهوم ومصداق لحمله ومطابق
 لصدقه وهي في الممكن زائدة لانه موجود لغيره
 فمصداق حمل الوجود عليه امر زائد عليه وفي الواجب
 عين لانه موجود لذاته فمصداق حمل الوجود عليه
 نفس ذاته من غير اعتبار امر اخر فالواجب سبحانه وجو
 خاص قائم بذاته وانيته محض لا ماهية له فان
 الماهية هي الحقيقة المعرأة عن الاوصاف في اعتبار العقل
 وهو سبحانه منزّه عن ان تلحقه التقرّنه وان يحيطه الانبساط
 ويجول حول ذلك ما قيل ان في الممكن الوجود المطلق
 وخصته والوجود الخاص زائدة وفي الواجب الاول والثنا
 زائدان دون الثالث لا تنفاه هناك اذ عين الذات يتو
 منابه في كونه مصداق الحمل وما قيل ان محل الخلاف هو
 الوجود بمعنى مصدر الانارة والوجود الحقيقي الذي به الوجود

واعلم انه وقع الاختلاف بين السيد صدر الدين
 محمد بن محمد بن جلال الدين محمد بن محمد بن
 الله ان الواجب ماهية امر لا يقال السيد
 الله انه هو الوجود والواجب ماهية له
 لان الماهية الحقيقية المعرأة عن اعتبار
 الوجود وهو سبحانه منزّه عن الحاق
 الماهية واحاطة الاعتبار وقال
 المحذور جلال الدين محمد بن محمد بن
 و ماهية هو وجوده

منه

قوله والالم يكن اه وما ذهب اليه المتألهون من ان
 ان الوجود قائم بذاته وموجود بنفسه وغيره
 موجود لا يتساب به اليه واطلاق الموجود عليه كاطلاق
 الشمس على الماء المسخن بالشمس فهو على تقدير ان يكون
 وجود الواجب عينه **قوله** فان قلت اه اراد بالعلّة
 العلّة الموجبة في الخارج لان الموجود الخارجي والامر
 الاعتباري في الاحتياج الى العلّة الموجبة مطلقا
 متساويان ويرد عليه ان الكلام في الوجود الحقيقي
 وهو ليس امر اعتباري كما سبق التلويح اليه **قوله** و
 اجيب ان لا يخفى ان العلّة يجب ان يكون لها نحو من
 التحقق كما يشهد به الضرورة كيف والعلّة من
 العوارض التي يتوقف ثبوتها على المثبت له والواجب
 لو كان علّة لوجوده لكان متقدما عليه بالوجود
 الخارجي لا بالوجود الذهني لتقدمه على الازهان
 كلها واما تقدم الماهية الممكنة على وجودها
 فتقدم آخر وبراء التقدّمات المشهورة وهي
 نفس المعلول اما باعتبار انضافها بالوجود وكذا

في بيان ان العلّة في الخارج
 هي التي يتوقف عليها وجود
 المتألهين لا انهم موجودون
 بذواتهم بل انهم يتوقفون
 على وجود العلّة في الخارج
 ثبوت
 ذاتها او باعتبار

على تقدير جعل البسيط
 باعتبار الذات وعلى تقدير
 الجعل المتكبر باعتبار الذات

تقدم

تقدم الاجزاء المحمولة فاما من حيث انها اجزا
 علة للكل ومتقدمة عليه بالوجود ضرورة ان
 جزء الموجود موجود ومن حيث انها محمولة متقدِّمة
 عليه لاعلى نحو التقديمات المشهورة قالنا قد
 التزىل الجنس مقدم على نوعه لالكونه جزء له ليكو
 مقدمة عليه بالطبع اذ هو من حيث انه جزء لا يحمل
 على كليمه والجنس يجب ان يحمل على نوعه ولا لكونه في ذات
 او في مرتبة عقلية او حسية اذ جنس الشيء لا يجب ان
 يكون فوقه جنس ولا لكونه اشرف ولك ان تستدل
 على هذا المطلب بان الواجب لذاته ليس معدوما
 في مرتبة ذاته واذا كان الوجود ذاتا عليه يلزم ذلك
 وبان مصداق الحمل لو كان مغايرا لذاته لكان ممكنا
 لذاته فافهم **قوله** لانا نقول اه يعني لو سلم ان معنى التقدُّم
 هذه الحثية فلا شك انها ثابتة للمقدمات قبل ان
 يوجد **قوله** وهو العلة القابلية قد عرفت ان العلة
 مطلقا يجب ان يكون متحققة قبل تحقق المعلول
 فستفيد الوجود ليس علة قابلية له كيف واثرا لجعل

بما في الجنس الاول والنوع الثاني
 في الجنس الاول في مرتبة عقلية ولا حسية
 فيكون الاول في مرتبة عقلية ولا حسية

للمقدمات

هو انضاف المستفيد بالوجود من حيث انه مرآة
للا حظة الطرفين وغير مستقل بالمفهومية فكل
من الطرفين كان معتبرا في جانب المعلول وان
كان اجزاء المستفيد معتبرة في جانب العلة بناء على
انه معتبر في وضع بحث جانب المعلول من حيث الاجمال
وقد عرفت ايضا ان مقوم الماهية من حيث انه مقوم
يجب ان يكون موجودا فم يمتنع ان يكون الوجود قيدا
للمقوم لكن يجب ان يكون شرط التقويم **قوله** والامتنع
اه لا يخفى انه يمتنع خلوا الماهية عن احد الوجودين
فلا يمكن الجزم بالتقويم مع التردد في الوجود **قوله**
فلا ان الوجود اه لا يخفى ما فيه فالاولى ان يستدل على
نفي العينية بالاستدلال على نفي الجزئية **قوله** فلا نسلم
انما اه قد تفتنت انفا بان محل الخلاف هو حقيقة
الوجود فذلك الحقيقة اذا كانت عين الممكن او جزئية كما
حمل الوجود عليه واجبا لكونها مصداق الحمل وحمل العدم
عليه متمنا لامتناع اجتماع النقيضين وايضا يمكن تعلق
للممكن بكون الممكن موجودا وعلى تقدير الوجود عين الممكن

ان يكون

او جزئية

اوجزته لا يمكن لامتناع تخلل الجمل بين الشيء و
 ذاتياته ثم لا يخفى ان هذا الدليل وما يقرب منه
 لا يجري في الاعراض لان وجود العرض هو عينه وجوده
 في الموضوع وعينية هذا النحوى من الوجود لا ينافي
 الامكان بل يؤكد كما ينبغي عليه سابقا **قوله** الوجه
 الثاني اه الكلام في ان ذات الممكن لا يتوب مناب
 وجوده الخاص كما سبقت الاشارة اليه ولا شك ان
 الشك في الوجود لا ينافي في العينية بهذا المعنى **قوله**
 والكلام في الوجود المطلق اي في الوجود مطلقا
 فان الكلام ليس في الوجود المطلق ولا في مطلق الوجود
 بل في الوجود مطلقا كما يظهر بالتأمل **قوله** فان الشعور
 بالشيء بيان ذلك ان التصور يطلق على معنيين
 احدهما حصول الصورة في الذهن وثانيهما الصورة
 الحاصلة فيه والمراد ههنا هو الاول ولا شك ان كون
 التصور حصول الصورة مما يشك فيه ولذا انكره المتكلم
 فالشعور بالشيء لا يستلزم الشعور بحقيقة هذا الشعور
 وان سلم فلا يستلزم التصديق بثبوتها له بل نقول

الوجه

بالضرورة **قوله** ولا نسلم اه يعني لا نسلم ان شيئاً من الماهيات
 معقولة بالكنه التفصيلي والاقتصوري بعضاً ^{هنا} ^{هنا}
 بالكنه الاجمالي مما لا شك فيه **قوله** والاظهارة لا
 يخفى ان قولنا السواد موجود على هذا التقدير لم يكن
 صحيحاً الا صحيحاً غير مفيد وكان هذا السند الخد
 محل الخلاف الموجود دون الوجود **قوله** والاول بطر
 لا يخفى ان محل الخلاف ليس ما يطلق عليه لفظ الوجود بل
 مراد الشيخ الاشعري من عينيته هو عينه مراد الحكماء
 الا انهم جعلوها من خواص الوجب ومناط الواجبية و
 الشيخ الاشعري جعلها من خواص الوجود ومناط الوجود
 صرح بذلك كثير من اعلام كشارح الصحائف وشار
 المقاصد **قوله** لكان اعم الذاتيات اه فان قيل لا حاجة
 الى ذلك بل يكفي ان يقيم لو كان الوجود جزء الماهيات
 لكان لها جزء وكان الوجود جزء اله فنقل الكلام الى
 جزء اخر منه وهكذا فيلزم ترتيب الاجزاء الى غير النهاية
 قلت في هذا الوجه هكنا اشارة الى ان الوجود يذهب
 الى جزئية الوجود بان يكون جنساً او مثل الجنس ثم على هذا

الوجه الثاني

الوجه الثالث

التقدير يلزم ايضا كون الوجود جزء الشيء وجزء الخ
 بمراتب غير متناهية والحق ان ففي خبرية الوجود لاجل
 من هذه المقدمات **قوله** اذ المركب اه اعترض عليه بعض
 المحققين بان المركب العقلي اذا وجد في الذهن بوجود
 واحدا جمالي لا يتصور انتهائه الى البسيط لاسفاد المركب
 على ذلك التقدير ذهنا وخارجا واذا حلل العقل
 لا يلزم انتهائه اليه حوازا لان لا يقف التحليل عند حد
 كما في تجزئ المصل الواحدات خيرا بان المراد من المركب
 والبسيط ههنا غير المصل الواحد وجزائه للمقدار
 فالركب الخارجي على تقدير انتهائه الى ما هو بسيط في
 الخارج ينتهي الى بسيط ذهني لان التركيب العقلي يستلزم
 التركيب الخارجي واطلاق المركب العقلي على البساط ^{فيها} الخ
 من قبيل المسامحة وتشبيه العوارض بالمقومات قال
 الشيخ الرئيس في التعليقات اجزاء البسيط يكون
 اجزاء لحد لا لقوامه وهو شئ يفرضه العقل ولما هو
 في ذاته فلا جز له **قوله** لان البسيط اه قال بعض المحققين
 لما نفع ان يمنع كون البسيط الحقيقي مبدءا للمركب مطلقا

[illegible]

فان القدر الضروي هو ان المركب لا بد له من
 اجزاء يتقوم بها واما انتهاءها الى ما ليس بمركب
 اصلا فليس ضروريا فان الكثرة لا بد فيها من الواحد
 العددي لامن الواحد الحقيقي لجوان اشتماله على
 احاد اخر وهكذا فالاولى ان يمتسك برهان البسيط
 وانت تعلم ان المركب الخارجي العددي حقيقة منحصرة
 في العدد واجزائه وحدات بسيطة والمركب الخارجي
 الغير العددي لا بد له من اجزاء الصوري البسيط بحسب
 الخارج والالم يكن للمركب فعلية لانه ان فرض فعلية
 الجزء الصوري جزء اخر كان فعلية المركب في الحقيقة
 هذا الجزء لا بالجزء الاول ثم ان فرض فعلية هذا الجزء
 جزء اخر كان فعلية للمركب هذا الجزء لا بالجزء
 الاولين وهكذا قلوا لم^{ين} الاجزاء الصورية منسوبة
 الى الجزء الذي فعلية بنفسه لم يكن للمركب فعلية
 وايضا على ذلك التقدير لا يكون في المركب جزء بالقو
 بل يكون جميع اجزائه بالفعل فيكون كل جزء من غير
 قابل للقسمة قد **برقوله** فانما اه يعنى ان الجوهر

ان المركب من اجزاء
 يكون فعلية المركب متوقفا
 على ذلك لا ينفع
 المركب الغير كافي في الحقيقة
 والكان غصدا

ان المركب من اجزاء
 يكون فعلية المركب متوقفا
 على ذلك لا ينفع

العرض من اقسام الوجود الخارجي والوجود اراعتبار
 ولا اعتباري جازان يكون جزءا عقليا للوجود الخارجي
 بناء على نفى الكلي الطبيعي واما ذكره قدس سره فظم
 السقوط لاندراج المفهومية والمعلومية ونحوهما
 تحت المتصف بهما والحق ان المعنى الوصفى سواء كان عرضا
 او لا يتبع ان يكون جزءا محوليا للموجود **قوله** وفيه بحث
 اه حاصله ان ما ذكره المصنف في اثبات اتحاد ذاتي
 السواد والوجود واتحاد افرادهما لا يتم لانه يدل على
 عدم امتيازهما في الخارج وهو يحصل بان لا يكون لهما
 هوية خارجية وفيه نظر لانه اذا لم يكن للوجود هوية
 خارجية لا يكون له هوية اصلا لاستغناء الوجود
 الذهني عند المتكلمين مع ان البديهة حاكمة بان له
 هوية فيكون له هويته عين هوية السواد وما قصد
 عليه احدهما عين ما يصدق عليه الاخر لا يقم مراد
 المصنف من اتحادهما بحسب الهوية والصدق انه ليس
 الخارج الا السواد والعقل ينتزع الوجود عنه لاننا نقول
 هذا مع انه بعيد عن عبارة المصنف باني عنه الوجه الذي انظرها

في قوله
 بناء على نفى الكلي الطبيعي
 في قوله
 السقوط لاندراج المفهومية
 في قوله
 تحت المتصف بهما
 في قوله
 او لا يتبع ان يكون
 في قوله
 اه حاصله ان ما ذكره
 في قوله
 السواد والوجود
 في قوله
 عدم امتيازهما
 في قوله
 هوية خارجية
 في قوله
 وفيه نظر
 في قوله
 لانه اذا لم يكن
 في قوله
 لا يكون له هوية
 في قوله
 استغناء الوجود
 في قوله
 البديهة حاكمة
 في قوله
 هوية فيكون له
 في قوله
 عين هوية السواد
 في قوله
 ما قصد عليه
 في قوله
 احدهما عين ما
 في قوله
 يصدق عليه
 في قوله
 الاخر لا يقم
 في قوله
 مراد المصنف
 في قوله
 من اتحادهما
 في قوله
 بحسب الهوية
 في قوله
 والصدق انه
 في قوله
 ليس الخارج
 في قوله
 الا السواد
 في قوله
 والعقل ينتزع
 في قوله
 الوجود عنه
 في قوله
 لاننا نقول
 في قوله
 هذا مع انه
 في قوله
 بعيد عن عبارة
 في قوله
 المصنف باني
 في قوله
 عنه الوجه الذي
 في قوله
 انظرها

عن الشيخ

انظم ان الحثية قسدية متعلقة بالمفوت
الاول او تعليلية متعلقة بتعوض وعلى
كل تقدير لا يخرج الكلام عن المسامحة
لان الاول يدل على كون الوجود
الذهني قيما المعروض والثاني
يدل على كونه شرط العروض و
الاو لا حذف هذه الحثية و
الاكفاء بقوله في الذهن كما وقع
في بعض العبارات هـ

ج منه

والخارج هو الذي لا يكون الانطباع
من حيث هو خارجا بل هو الذي لا يكون
الخارج ظل التعرض لان المراد بان لا يكون
ومنه قوله في الخارج فان كان لا يكون
الخارج فليس له وجود ولا انطباع

هـ

وَمِنْ التَّوَقُّعِ أَنْ السَّارِءَانِ لَا يَكُونُ
الْخَارِجُ ظَرْفَ الْعَدْوِ وَفِي أَنْ لَا يَكُونُ الْإِنْطِاقُ
وَالْحُكْمُ عَسَايَا خَارِجٍ فَلَمْ يَنْهَ أَنْ لَا يَكُونِ الْفَرْقُ
حَتَّى يَكُونَ مَوْجُودًا الْخَارِجُ هُنَا
الْثَّانِيَّةُ

من المعقولات الثانية والماهية متصرفة في الخارج
 فيكون الخارج طرفا لعروضه وكذا الكلية والخ
 من المعقولات الثانية وهما من عوارض الصور الذهنية
 من حيث انها صور ذهنية فيكون الوجود الذهني
 قيدا لمعرضهما قلنا ليس في الخارج الالماهية ثم
 العقل يضرب من التحليل ينتزع عنها الوجود فيلاحظ
 الماهية مفردة عن الوجود ويصعبها به فيكون الماهية
 معروضة للوجود في هذه الملاحظة وهي من مواطن
 نفس الامر فم بما يطلق الانصاف على كون الماهية في
 ظرف بحيث يصح انشاع الوصف عنها لكنه في الحقيقة
 ليس انصافا ثم حيثية كون الشيء مصورا ذهنية
 مغايرا لحيثية كونه موجودا ذهنيا وان كانت
 مستلزمة لها فان الاولى حيثية حصول الشيء في الذ
 والثانية حيثية وجوده في نفسه مع ان في المعقول
 الثاني عدم اعتبار بشرطية الوجود الذهني للمعرض
 قيدية للمعرض لا اعتبار عددهما وبما قرنا ظهر

دون الاعيان الخارجية فان قيل الوجود الخارجي
 من المعقولات الثانية والماهية متصرفة في الخارج
 فيكون الخارج طرفا لعروضه وكذا الكلية والخ
 من المعقولات الثانية وهما من عوارض الصور الذهنية
 من حيث انها صور ذهنية فيكون الوجود الذهني
 قيدا لمعرضهما قلنا ليس في الخارج الالماهية ثم
 العقل يضرب من التحليل ينتزع عنها الوجود فيلاحظ
 الماهية مفردة عن الوجود ويصعبها به فيكون الماهية
 معروضة للوجود في هذه الملاحظة وهي من مواطن
 نفس الامر فم بما يطلق الانصاف على كون الماهية في
 ظرف بحيث يصح انشاع الوصف عنها لكنه في الحقيقة
 ليس انصافا ثم حيثية كون الشيء مصورا ذهنية
 مغايرا لحيثية كونه موجودا ذهنيا وان كانت
 مستلزمة لها فان الاولى حيثية حصول الشيء في الذ
 والثانية حيثية وجوده في نفسه مع ان في المعقول
 الثاني عدم اعتبار بشرطية الوجود الذهني للمعرض
 قيدية للمعرض لا اعتبار عددهما وبما قرنا ظهر

لك ان ظرفا تصاف الماهية بالوجود الملاحظة
دون الذهن والخارج وان المعقولات الثانية
يشمل المشتقات والمباري وان القضايا المعقودة بها
كلها اذهنيات هذا وتفصيل المقام يستدعي بسطا
في الكلام **قوله** لوجوده ان كان المدعى نفي عينية
الوجود الحقيقي الذي هو محل الخلاف فلهذا الوجه
لا تدل عليه وان كان نفي عينية الوجود المصدري
الذي ليس له وجود خارج فهو بدعي ولا يحتاج
الى التنبية فضلا عن الاستدلال **قوله** الا ان ثبت
اه فثبتنا حقيقة ولا باس بان نزيد به بيانا
فتقولا النظرا بجلي حكم بان حقيقة الوجود ليست
مصدرا بل امر اخر والنسبة بينهما نسبة مفهوم
الشيء وحقيقته باعتبار ونسبة المعبر به والمعبر عنه
باعتبار اخر ثم بعد تدقيق النظر يظهر ان ليس في
الخارج مثلا الا ذات الشيء من حيث يصح انتزاع
مفهوم الوجود عنه والعقل يضرب من التحليل ينتج
عن الوجود ويصغره ويحمل عليه فهاهنا ثلثة

وجودي الواجب والممكن وهو اخص منه بجوانب
 يكون وجود الواجب اما اخر غير فرد الوجودي للصد
 وحسته **قوله** فانه في وجود الواجب لا يذهب عليك
 ان التشكيك اما بالاولوية او الاقدمية او الاشدية
 او الزيادة والنقصان والوجود انما يقبل التشكيك على
 الوجهين الاولين دون الاخيرين قال الشيخ في الهيا
 الشفاء الوجود بما هو وجود لا يختلف بالشدة و
 الضعف ولا يقبل الاكمل والانقص وانما يختلف في
 ثلاثة احكام وهي التقدم والتاخر والاستغناء والحاجة
 والوجوب والامكان ثم تشكيكنا هو بالقياس الى صد
 على الموجودات دون الوجودات فتشكيكه لا ينافي ان
 يكون ذاتيا لافراده كما مر قوله فلم لا يجوز قد عرفت انه
 لا يجوز **قوله** فتقوله لا يقيم الوجوب اقتضاء الوجود الذي
 به الموجودية وهو الوجود الخاص لا الوجود المطلق
 لانا نقول الواجب ما يقتضي الوجود المطلق لا الوجود
 الخاص ولا يلزم ان يكون الزمان وغيره مما يقتضي الوجود
 الخاص واجبا فان قلت العام مقدم على الخاص وعلى تقدير

والاضعفية *

عدم الاقتضاء وهو في الوجود
 اشتقاقه وهو في الوجود
 ان لا يكون الوجود
 الاضطراري

الزمان على تقدير وجوده يقتضي الوجود المستمر
 والا يلزم وجوده عند عدمه لان التقدم
 والتاخر بينهما زمانيا بهذا خلف
 كذا في الوجود

اقتضاء الخاص العام يلزم تاخره عن ضرورة تقدم
 المتضمن على المتضمن عليه قلت يمكن التماس من السبيل
 في التقدم والتاخر باعتبارين مع ان العام مطلقا ليس
 مقدما بل العام الذاتي فان قيل الوجود الخاص ذات
 الواجب فالوجود العام لا يمكن ان يتقدم عليه لا مشاع
 ان يتقدم عليه غيره قلنا العموم والتخصيص من عوارض الصور
 الذهنية من حيث انها صور ذهنية والحقيقة الخارجية
 لا يتصف بها والتحقيق ان الواجب هو الوجود المتأكد
 البحث القائم بذاته المعري عن القيود والحيثيات وهو
 بذاته منشاء لا نزاع مفهومي الوجود والواجب
 مصداق لهما وليست حيثية الوجود ولا حيثية الواجب
 مغايرة لذاته تعالى فوجوب التحقيق عينه كما ان
 وجود التحقيق كذلك قال الشيخ في التعليلات الوجود
 من لوازم الماهيات لا من مقوماتها لكن الحكم في الاول
 الذي لا ماهية له غير الانية يشبه ان يكون الوجود
 حقيقة اذا كان على صفة وتلك الصفة هي تاكد
 الوجود وليس تاكد الوجود وجودا يخصص بالتاكيد بل

على المور
 والمور

هو معنى اسم له يعبر عنه بتاكيد الوجود **قوله** قلت اه
 حاصله ان المراد بالافتضاء في تفسير الوجوب بالافتضاء
 التام والافتضاء وجودات الممكن لعارضها افتضاء
 ناقص لفرعه على غيرها ولك ان تقول وجودات الممكن
 ان كانت حصصا فلا عروض للمطلق الا عروض
 حصصه فافتضاء الوجود الخاص عروض الوجود المطلق
 ليرجع الى افتضاء الحصة عروض الحصة لها وهو
 سفسطة وان كانت افراد الوجود المطلق عارضاتها
 فكانت موجودة في الخارج فان عروض الوجود هو
 بالضرورة مع ان المراد بالافتضاء ههنا افتضاء الذات
 من حيث هي وافتضاء الوجودات ليس كذلك لانها
 تقتضي عروض الوجود المطلق من حيث انها افراد
 ثم لا يخفى ان هذا السؤال مبني على ظاهر هذا التفسير
 فانه اذا كان المراد من افتضاء الذات كونها موجودة
 لا يراد بذلك الوجودات تقتضي كونها وجودا لا كونها
 موجودة **قوله** يصح على كل اه اي يصح على كل فرد بالنظر
 الى الطبيعة ما يصح على الاخر بالنظر اليها والمراد بالصحة

اعلم ان القول بان العرض في ما غير الحصة
 هو عين في الواجب في المكان
 قول لا يبا عنه البحث الحقيقي
 لان الكمال العاضى وما هو بالنسبة
 اليه عرضي مختلفان حقيقة
 لا يتصور الاتحاد بين العارض
 والمعرض في الحقيقة فالوجود
 بحسب الحقيقة ان كان هو العارض
 فالفرد ليس وجودا حقيقة فلا يكون
 ما هو وجود عين الواجب فان
 كان هو المعرض فلا يكون الوجود
 معنى واحدا متقده ما هو

بل

العرض في ما غير الحصة

تقدم
 ان الشيء
 طلقا لير
 ذات
 لاقتضاه
 ارض القو
 الخارجية
 قد التاكيد
 وهو
 حيث
 حيث
 كما ان
 الوجود
 في الاول
 الوجود
 هي تاكيد
 لتاكيد

المفصل في النفي

المقالة
قراءة لبعض
الأعزة لدى
محمد رضا بن محمد
عفي عنها في ١١ شعبان
١١٥٠

الامكان العام فما يصح بالتطو الى الطبيعة اعم مما يلزم
بالتطو اليها بل بينهما تقاكب بحسب العموم والخصوص
باعتبارين لان الصحيح من حيث انه صحيح لانم ثم لا يخفى
ان هذه المقدمة مأخوذة في الوجه الاول والثاني لكن
لا على سبيل الالتزام **قوله** لا شبهة اه لا يذهب عليك ان ههنا
مقامين الاول اثبات وجود غير الوجود الخارجي والثاني
اثبات انه لا بد في العلم بالاشياء الغائبة عنا الغير الحاضرة
لنا من حصولها في الذهن غير حصولها في الخارج والقول
بالوجود الذهني للمفومات الاعتبارية دون الاعيان
الخارجية كما اختاره البعض والقول بحصول الاشياء
باشباحها لا بانفسها كما نقل عن قوم في طرف الاثبات على
الاول وفي طرف النفي على الثاني والشارح المحقول ما راى
ان ادلة المثبت ولنا في منطقتة على الثاني كما ستطلع عليه
اختاره في تحرير محل النزاع ثم الظم ان ما ذكر في تفسير الوجوب
هو تفسير للوجودين الحقيقيين لان الحثية التي هي متشاء
الاتباع هي مصدر الآثار وعلى كل تقدير لا يريد انه ان اريد
بالآثار والاحكام الخارجية يلزم الدور في تعريف الوجود

توقف في توقف على
الاول والثاني
على القول بالامكان
في القول بالامكان
في القول بالامكان

الامكان والاحكام
في القول بالامكان
في القول بالامكان

توقف في توقف على
الاول والثاني
على القول بالامكان
في القول بالامكان

فلا بد ان يكون له نحو اخر من الوجود والا يلزم من انتفاء
وجوده الخارجي انتفاء التصور والحكم وايضا اذا كان
تصور بعض الاشياء بحصول صورته في الذهن كما
تصور جميع الاشياء كذلك لعدم التفاوت في نحو
العلم بالاشياء الغائبة كما تشهد به الضرورة وربما
يستنبط من هذا الوجه وجه آخر وهو اننا نعقل
امورا لا وجود لها في الخارج ولا بد في فهم الشيء من
تعلق بين العاقل والمعقول والتعلق بين العاقل والعقد
المخض محال بالضرورة فلا بد للمعقول من ثبوت وادليس
في الخارج فهو في الذهن لا يقيم الوجود الذهني هو وجود
الشيء نفسه وهذا الوجه يدل على ان هذه الامور وجودها
سواء كان من قبيل وجود الشيء في نفسه او وجود الشيء
لغيره لاننا نقول هذه الامور باعتبار ذواتها كان وجودها
في نفسها وباعتبار اقترانها بالعوارض الذهنية لغيرها
فان قلت يلزم على ذلك التقدير ان يكون لشيء واحد
بالقياس الى الذهن الواحد وجودان فليجوز ان يكون
لشيء الواحد بالقياس الى الذهن الواحد وجودان باعتبار

ولو في حقيقة واحدة بالقياس الى خفتين
 مختلفتين الاول كالحبوان بان يكون مادة
 في النفس وقصورة في الانسان وان كان كالماتق
 بان يكون في الانسان مادة بالقياس
 الى الملك وقصورة بالقياس الى النفس
 منه محمد ربه

المطالب لا تمنع ان تصير المادة صورة والصورة و
 لو في حقيقتين مختلفتين وان يكون للحقيقة الواحد
 مادتان وصورتان في مرتبة واحدة ويكون للحقيقتين
 المختلفتين صورة واحدة فافهم **و** واجابوا عنه اه
 هذا مبني على الاتحاد بين الجزء الذهني والجزء الخارجي
 لان المراد بالجوهر الذي له النطق ما يصدق هو عليه لا
 مفهومه وهو في الانسان عين صورته النوعية وفي
 الملك عين حقيقته النوعية **قوله** اي في مرتبة واحدة
 اشار الى ان الفصل سواء كان قريبا او بعيدا لا يمكن ان يكون
 متعدد في مرتبة واحدة **قوله** ولما اشتبه اه يعني لما
 اشتبه تقدم كل من مبدء الحس ومبدء الحركة الارادية
 اي القوة الحاسة والقوة المحركة على الاخر فلا يتجه انه
 لا اشتباه لان مبادئ افعال الحيوان التصور ثم الشوق ثم ^{الوجه مبداء} _{جان} ^{منه} الارادة ثم الحركة مع ان الحركة متوقعة على الادراك
 مطلقا لا على الاحساس خصوصا **قوله** لم يكن لها فصل و
 ذلك لان كل واحد منهما ليس تمام الجزء المميز ومجموعهما
 ليس جزءا مميزا **قوله** لم يمنع تعدده في ماهية اه بل يمنع
 بانفس الكل وعين الماهية ^{منه محمد ربه}

المعبر عن الفصل في الحيوان مبدء الحس والحركة
 لانفس الحس والحركة والفصل هو النفس الحيوانية
 كما ان المعبر به عن الفصل في الانسان
 مبدء النطق والفصل هو النفس
 الانسانية او المعبر عن
 الفصل في الحيوان نفس
 الحس والحركة
 مبدء احدهما
 كمن في عبارة
 الشرح في استخدام
 منه محمد ربه

فان كان
 هو كذا
 في نحو
 وما
 ففعل
 لشيء
 عاقل والبدن
 توار ليس
 هو وجود
 مورو
 وجود الشيء
 تا كان
 شئ لغيرها
 في واحد
 زان يكون
 جودا بل انما

مطلقا فان التميز ليس الا معنى واحدا فعلته لا يكون
 الا امرا واحدا **قوله** لان جنسها والا يلزم اتحاد النوعين
 وفيه ان الغلة اذا وجدت وجد المعلول لا اينما وجدت
 وجد وله جواب فتأمل **قوله** والاظهره بل الاظهر انهما
 مشتركان في مقدمة الدليل اذ قد اخذ في الرابع مع استلزام
 التخلف استحالة ان يكون لنوع واحد جنسان في مرتبة
 واحدة بل الاظهر ان الرابع يحتمل صورتين الاولى عدم
 مفارقة الفصل للجنس في عين وهي عين الثالث والثانية
 عدم مقارنته لهما في نوع واحد وهي ليست عينه ولا
 متفرعا عليه ولا مشتركا معه في الدليل ومقدمة **قوله** فلا
 منع منه عليه فان قلت اذا كان بين الاجزاء عموم من وجه
 يكون بينهما وبين الكل عموم مطلق والاخص المطلق
 كيف يحصل من انضمام الاعيين المطلقين وعلى تقدير
 حصوله يرفع كل منها ايهام الآخر فيلزم الدور قلت كل
 منها عام ومبهم من وجه وخاص وحصل من وجه قياسا
 الى الآخر فهو باعتبار الخصوص ايهام الآخر باعتبار العموم
 فسقط الدور **قوله** نعم يمنع ذلك انه لا يخفى ان الماهية

نوعه من جنسها
 لا يكون له جنس
 مع ان الماهية لا
 تتغير بغيرها

في قوله لا يكون له جنس
 لان الماهية لا تتغير
 بغيرها ولا يكون له
 جنس مع ان الماهية
 لا تتغير بغيرها

استلزام ان اجزاء الماهية
 لا تكون لها ماهية
 خاصة بها بل هي
 عين الماهية
 فلا يكون لها
 ماهية خاصة

يكفي في تقويمها ابرهام احدا الجزئين وتحصل الجزاء الاخر
 فكل من الحيوان والناطق مقوم للحقيقة الانسانية
 من جهة واحدة فالحيوان مقوم لهما من حيث انه
 عام ومبهم والناطق مقوم لهما من حيث انه خاص وحصل
 له فتكون كل منهما مقوما من جهة وخارجا من جهة
 وخارجا من جهة اخرى فلا يكون بين الجزئين من حيث
 الجزئية عموم وخصوص من وجه **قوله** لا يتصور فيه اه
 انت تعلم ان المركب الذي ليس فيه ابرهام وتحصل ليس
 مركبا عقليا فان معنى التركيب العقلي ان ينضم احد الجزئين
 الى الاخر من حيث انه بعينه ويحصله لا من حيث انه
 امر آخر حصل منهما ثالث **قوله** فيستلزم ان يكون اه
 احد وجهي الافتراق بينهما تحقق الفصل وعدم تحقق الجنس
 في نوع من هذين النوعين ليس ذلك الجنس جنسا له و
 فيه انه يجوز ان يكون جنس كل من النوعين عرضيا لا
 الاخر الا ان يعتبر العموم حسب الاعتبار فامل **لانه لا**
 يتحصل اه الظاهر ان اراد بالتحصل التحصيل النوعي وبالابها
 مقابلة بقرينة قوله والالكان اه وفيه منافسة ظاهرة و

بفتح الكلام والمركب العقلي والمركب
 من المتساويين ليس مركبا
 عقليا منه جهة

واما الوجه الآخر
 فظن تحقيق
 معنى الجنس
 من جهة

لان لا
 في محله
 الفعل لا
 لا محله
 لا محله

هي انه يجوز ان يكون كل من الجنسين محتاجا في التحصل
 النوعي الى الجنس الاخر باعتبار تحصله في الجملة فلا يلزم
 الدور فان العلة حينئذ تحصل في الجملة والمعلول
 نوعي فالاولى ان يقر لما كان كل منهما رافعا لهما من
 كان كل منهما جنسا عاما مبهما من وجه وفصلا خاصا
 محصلا من وجه اخر فيكون بينهما عموم من وجه وقد
 مر حاله او يقر على هذا التقدير يكون كل منهما مع
 الفصل المقارن فصلا وبدونه جنسا فيلزم دخول
 الشيء الواحد في الحقيقة الواحدة مرتين فافهم **قوله** وقد
 اختلف في التعيين اه اعلم ان التعيين يطلق على معنيين الاول
 كون الشيء بحيث يتنوع فرض اشتراكه بين امور متعددة
 وهو يحصل من نحو الوجود في الذهن ويلحق الصور الذهنية
 من حيث انها صور ذهنية لان الحمل والانطباق وما يقابلها
 من شأن الصور دون الاعيان والاختلاف بالكلية والجزئية
 انما هو اختلاف الادراك دون المدرك فالشيء اذا ادر
 بالحواس وحصل فيها كان جزئيا واذا ادرك بالعقل و
 حصل فيه كان كلياً ويدل عليه ما ذكره في تعريف الكل

في تعريف الكل
 هو الذي هو
 في تعريف الكل
 هو الذي هو

المقصود بالادراك
 في تعريف

بالجزئي

والجزئي ويظهر منه كلية الاشياء ونحوه فان تصور
 هذه المفهومات لا يمنع فرض الشركة وانفسها يمنع عنه
 وما ظن ان ههنا ان كلية الكل بالنسبة الى افرادها كما ان
 انما يصح على هذا التقدير فليس شئ لان العقل لا يجوز
 صدق الصورة الانسانية على افراد الفرس كما لا يجوز صدق
 الحقيقة الانسانية عليها والثاني كون الشئ ممتازا عما
 عداه وهو يحصل بالوجود الخاص لا بمعنى ان الوجود
 ينضم الى الشئ فيصير المجموع شخصا بل بمعنى ان الشئ يصير
 بالوجود ممتازا عما عداه كما انه يصير به مصدرا لاثار و
 يمكن ان ينبه عليه بان تماز العرضيين المتماثلين يحصل
 من وجودهما في الموضوعين وكذا تماز الصورتين
 المتماثلين يحصل من وجودهما في المادتين وقد تقر في
 موضعه ان وجود العرض هو بعينه وجوده في الموضوع
 ووجود الصورة هو بعينه وجود المادة قال المعلم النبا
 في تعليقاته هو الشئ وتعيينه وحدته وخصويته
 ووجودها المنفرد له كلها واحدا يعني ان الحقيقة التي لها
 يصير الشئ موجودا هي بعينها حقيقة بها يصير شخصا واحدا

الصورة الحاصلة من الانسان في العقل انسان
 فيمنع نفس تصور صدقه على افراد الفرس
 والصورة الحاصلة من الاشياء في
 العقل لا يمنع نفس تصور
 صدقه على افراد الفرس
 فافهم
 من محمد بن

فكل شخص خارجي كان او ذاتيا
 واجبا كان او ممكنا جوهريا كان
 او عرضيا شخصا هو
 وجوده الخاص لعدم
 التفريق بين الأشخاص
 في كونها أشخاصا كما
 تشهد به الضرورة
 من محمد بن

لا يستدعيان اخلافا أصلا
 او اعتباريا والثالث لا يصدق
 الحقيقة اخلافا ولا اعتباريا
 لا يصدقان اخلافا ولا اعتباريا
 الاشارة حقيقة
 او اعتباريا
 من غير وجه

بشرط شئ فيكون فردا او حصته لا يصدق عليها
 لا يقيم لو لم يكن الشخص داخلا في حقيقة الشخص كان
 التفائريين زيدا اعتباريا وهو بطل بالضرورة لاننا
 نقول ان اردت بالتفائر التفائر بحسب الحقيقة فبطلا
 التالي ثم وان اردت به التفائر بحسب الاشارة فالملازم
 ممنوع فان الشئ كما يصير بالوجود مصدرا لاثار كذا
 يصير به ممتازا عما عداه فافهم لعله يحتاج الى لطف
 القريحة **قوله** وكذلك الماهيات النوعية اه انت خير بان
 حقيقة الشخص على هذا التقدير يكون مركبة من النوع و
 الشخص تركيبا عقليا فيجب ان يكون جذاها خارجا
 خارجيا ان لما ان الجزء العقلي هو جذاء الجزء الخارجي
 ومن البين ان ليس هنا جزء خارجي غير المادة والصورة
 اللتين جذاهما الجنس والفصل وايضا الشخص لو كان
 جزءا عقليا للشخص لوجب ان يحمل عليه واللازم بطل اذ
 لا يتصور الاتحاد والحقيقي بين الشخص الذي هو شخص
 بذاته وبين الشخص الذي هو ليس شخصا بذاته وايضا
 يلزم على هذا التقدير ان لا يقبل الذهن ما هو حقيقة

في الجواب عن
 ما ذكره من
 ان الشخص
 لا يتصور
 اتحاد
 العقل
 بالمادة
 بل هو
 متحد
 بها

لا شيء فيكون فردا او حصته لا يصدق عليها
 لا يقيم لو لم يكن الشخص داخلا في حقيقة الشخص كان
 التفائريين زيدا اعتباريا وهو بطل بالضرورة لاننا
 نقول ان اردت بالتفائر التفائر بحسب الحقيقة فبطلا
 التالي ثم وان اردت به التفائر بحسب الاشارة فالملازم
 ممنوع فان الشئ كما يصير بالوجود مصدرا لاثار كذا
 يصير به ممتازا عما عداه فافهم لعله يحتاج الى لطف
 القريحة **قوله** وكذلك الماهيات النوعية اه انت خير بان
 حقيقة الشخص على هذا التقدير يكون مركبة من النوع و
 الشخص تركيبا عقليا فيجب ان يكون جذاها خارجا
 خارجيا ان لما ان الجزء العقلي هو جذاء الجزء الخارجي
 ومن البين ان ليس هنا جزء خارجي غير المادة والصورة
 اللتين جذاهما الجنس والفصل وايضا الشخص لو كان
 جزءا عقليا للشخص لوجب ان يحمل عليه واللازم بطل اذ
 لا يتصور الاتحاد والحقيقي بين الشخص الذي هو شخص
 بذاته وبين الشخص الذي هو ليس شخصا بذاته وايضا
 يلزم على هذا التقدير ان لا يقبل الذهن ما هو حقيقة

انما هو في التوضيح الانسان دون الحيوان
لان الامر فيه ان يكون كيانا يكون به
لا يكون كيانا في نفسه غير محتاج الى الفصل
الذي هو كيانا في الحيوان فان لم يكن كذلك
وغير محتاج الى الفصل

بما هو في التوضيح الانسان دون الحيوان
لان الامر فيه ان يكون كيانا يكون به
لا يكون كيانا في نفسه غير محتاج الى الفصل
الذي هو كيانا في الحيوان فان لم يكن كذلك
وغير محتاج الى الفصل

الشيء بل ما هو جزء منه لان الاشياء لا يحصل في الذهن
بهوياتها فا عرف **قوله** ثم اشاراه قد فرق بين وجهين
الاول ان صورة الشخص لا يحصل في العقل وصورة الفصل
يحصل فيه والثاني ان صورة الشخص لا يحتمل صوراً
الفصل احتملاها وفي الاول نظر لانه لا يشمل شخص الاشياء
ولا مشخص الصورة الذهنية العقلية فالثاني ان
لا يتم لانه متفرع على الاول **قوله** فمن قال انه المحققون القائلون
بوجود الطبائع ارادوا بها ذاتيات الموجودات الخارجية
دون عرضياتها الامن ذهب منهم باخذ العرض والعرض
بالنظر الى الواقع مع قطع النظر عن تعلقه
بالعوارض التي هي خارجة عنها موجودة في الخارج فيكون
تلك الحقيقة من حيث هي وذاتياتها التي هي متحدة معها
في الخارج كما تشهد به الضرورة العقلية كيف ولولم يكن كذلك
يلزم مفارقة ما عن نفسها وبطلانها حال مقارنتها بالعوارض
وتلك الحقيقة ليست متعينة في حد ذاتها لان تعبيرها ليس
عينها ولا جزءها فيمكن ان يلاحظها لا بشرط شيء ويغير
بها الكلية ويكون كليا طبيعيا ويمكن ان يلاحظها

نشر

وجوده بانه الوجود الالهي لان سبب وجوده بما هو حيوان
 عناية الله تعالى واما كونه مع مادة وعوارض وان كان
 بعناية الله نعم فهو ينسب الى الطبيعة الخزئية وحاصله
 ان الحيوان لا بشرط شئ جزء هذا الحيوان في الملاحظة
 التفصيلية ولا شك ان حقيقة الشئ لا يختلف باختلاف
 الملاحظة فحيث وجد هذا الحيوان وجبان يوجد
 الحيوان بما هو حيوان في حد ذات هذا الحيوان وان
 لم يكن على وصف الخزئية بناء على ان الخزئية والعينية
 من خصوصيات احواء الوجود فليتنامل **قوله** واما ما يقرر
 اه ذهب بعض القائلين بوجود الكيل الحال الطبيعي الى
 ان الطبيعة متعددة بالذات وليست متصفة بالوحدة
 متمسكا بان ملاك التعدد بالذات تعدد الوجود بالذات
 فالطبيعة اذا كانت موجودة بالذات بعين وجودات
 الاشخاص كانت متعددة بالذات فكما يوصف الافراد
 بالتعدد فكذا الطبيعة وفرع على ذلك ان المهمة الموجهة
 كما يصدق بصدق الموجهة كذا المهمة السالبة يصدق
 بصدق الخزئية السالبة والقول الفصل ان اريد بالطبيعة

في قوله تعالى وان كان
 مع مادة وعوارض وان كان
 بعناية الله نعم فهو ينسب
 الى الطبيعة الخزئية وحاصله
 ان الحيوان لا بشرط شئ جزء
 هذا الحيوان في الملاحظة
 التفصيلية ولا شك ان حقيقة
 الشئ لا يختلف باختلاف
 الملاحظة فحيث وجد هذا
 الحيوان وجبان يوجد
 الحيوان بما هو حيوان في حد
 ذات هذا الحيوان وان لم يكن
 على وصف الخزئية والعينية
 من خصوصيات احواء الوجود
 فليتنامل قوله واما ما يقرر
 اه ذهب بعض القائلين بوجود
 الكيل الحال الطبيعي الى ان
 الطبيعة متعددة بالذات وليست
 متصفة بالوحدة متمسكا بان
 ملاك التعدد بالذات تعدد
 الوجود بالذات فالطبيعة اذا
 كانت موجودة بالذات بعين
 وجودات الاشخاص كانت
 متعددة بالذات فكما يوصف
 الافراد بالتعدد فكذا الطبيعة
 وفرع على ذلك ان المهمة
 الموجهة كما يصدق بصدق
 الموجهة كذا المهمة السالبة
 يصدق بصدق الخزئية السالبة
 والقول الفصل ان اريد
 بالطبيعة

الطبيعة المطلق

في قوله تعالى وان كان
 مع مادة وعوارض وان كان
 بعناية الله نعم فهو ينسب
 الى الطبيعة الخزئية وحاصله
 ان الحيوان لا بشرط شئ جزء
 هذا الحيوان في الملاحظة
 التفصيلية ولا شك ان حقيقة
 الشئ لا يختلف باختلاف
 الملاحظة فحيث وجد هذا
 الحيوان وجبان يوجد
 الحيوان بما هو حيوان في حد
 ذات هذا الحيوان وان لم يكن
 على وصف الخزئية والعينية
 من خصوصيات احواء الوجود
 فليتنامل قوله واما ما يقرر
 اه ذهب بعض القائلين بوجود
 الكيل الحال الطبيعي الى ان
 الطبيعة متعددة بالذات وليست
 متصفة بالوحدة متمسكا بان
 ملاك التعدد بالذات تعدد
 الوجود بالذات فالطبيعة اذا
 كانت موجودة بالذات بعين
 وجودات الاشخاص كانت
 متعددة بالذات فكما يوصف
 الافراد بالتعدد فكذا الطبيعة
 وفرع على ذلك ان المهمة
 الموجهة كما يصدق بصدق
 الموجهة كذا المهمة السالبة
 يصدق بصدق الخزئية السالبة
 والقول الفصل ان اريد
 بالطبيعة

الطبيعة المطلقة اي الماخوذة لا بشرط شيء فلها وحدة
بمهمة لا بالعرض وتعدد بالعرض لا بالذات لان ملاك
تعدد الشيء كونه بحيث يصح اسناد التعدد اليه ولا
شك انه اذا لوحظ الشيء بشرط شيء يصح اسناد التعدد اليه
وانذا لوحظ لا بشرط شيء لا يصح اسناده اليه لان الحيثية
الاطلاقية تاتي عنه والطبيعة بهذا الاعتبار موضوع
القضية الطبيعية كما انها باعتبار شرط لا موضوعا لها
ويتحقق تحقق فرد ما وينتفي بانتفاء جميع الافراد
ان اريد بها مطلق الطبيعة اي الماخوذة من حيث هي
مع قطع النظر عن الحيثية الاطلاقية فلها وحدة بالذات
بحسب تعدد الاشخاص اذ ليس لها على هذا التقدير اعتبار
زائد على اعتبار الطبيعة فلا ياتي العقل عن اسناد التعدد
اليها والطبيعة بهذا الاعتبار موضوع القضية الممثلة و
يتحقق تحقق فرد ما وينتفي بانتفائه فتدبر **قوله** فجاوبه
اه وجوابه ان كل واحد من الكثرة مع قطع النظر عن الشخص
عين الطبيعة وعين الواحد الاخر منها ومن حيث انه
مخلوط بالشخص غيرها فلا تغفل **قوله** لو كان عدما اه

للشخص ليس نفسا واحدة فاضى الى
قطع النظر عنه وهكذا تركت الحكيان
مثلا من جهة اخرى

فيه نظرا لنا لانسلم انه اذا كان عدما مطلقا لا يميز
 غيره الا ترى ان الفصل مع انه مبهم بجصل الجنس ولو سلم
 فلا نتم انه اذا كان عدما لا تعين كان وجوده بالعدم لا يجوز
 ان يكون عدما لما يصدق عليه اللا تعين او عدما للمفهوم
 ويكون التعيين المسلوب عدما مع ان عدم العدي
 لازم للوجودي لا عينه ولو سلم فلا نتم تماثل التعينات بخلاف
 ان يكون متخالفة في الحقيقة متشاركة في عارض هو مفهوم
 التعيين **قوله** فلو كان العدي له الملازمة ممنوعة والسند
 ظم قوله بل المراد بالوجودي له الوجودي يطلق في المشهور
 على ثلثة معان **الاول** ما لا يكون السلب جزءا للمفهوم به و
 الثاني ما من شأنه الوجود الخارجي والثالث الموجود الخاق
 والعدي على ما يقابلها والمعنى الاول من الوجودي اعم من
 الثاني والثاني من الثالث والمعنى الاول من العدي لخص
 من الثاني والثالث ^{الثاني من م} والظن ان المراد بوجودية التعيين و
 عدمية المعنى الثاني والثالث كما يدل عليه اذلة الطرفين
 والجواب على هذا التقدير ان العدي ههنا المعنيين لا
 يلزم ان يكون عدما مطلقا او عدما مضافا واماما

واضح على ذلك التعيين
 يفتقر لخص في التفوق
 الاربعة منه محمد

على ذلك التعيين
 يمكن اختيار كل من النسق
 الثاني والثالث
 منه محمد

على ذلك التعيين
 يمكن اختيار كل من النسق
 الثاني والثالث والثاني

للمفهوم به
 لا يجوز ان يكون عدما
 لا يجوز ان يكون عدما
 لا يجوز ان يكون عدما
 لا يجوز ان يكون عدما

وان كان ذلك القابل للوجود
 ثبت الاول ايضا لاستلزام الاخر
 الاعم منه

ذكره المصنف من معنى الوجودي والعدي وحمل الوجودي
 ههنا عليه فهو خلاف المشهور ولا ينطبق عليه ادلة الطرفين
قوله وفي هذا الجواب نظرا يمكن ان يتم مراد المحيبي ان
 التعيين ينضم الى الماهية النوعية لا الى حصته منها وهي
 متارة عما عداها لذاتها فلا يلزم الدور **قوله** بل الجواب
 حاصل الدليل ان ثبوت الصفة الوجودية للموصوف فرع
 تعيين الموصوف كما انه فرع وجوده فلو كان التعيين صفة
 وجودية يلزم الدور واذ ليس ههنا تعيين آخر وحاصل هذا
 الجواب على ما هو الظاهر منه ان ثبوت الصفة الوجودية للموصوف
 لا يتوقف على تعيين الموصوف حتي يلزم الدور بل يستلزمه
 كما انه يستلزم وجود الموصوف ولا يتوقف عليه وفيه نظر
 لان التعيين اذا كان صفة وجودية كان انصافا للماهية
 به انصافا انضماميا والضرورة حاكمة بان الانصاف
 الانضمامي يتوقف على تعيين الموصوف كما انه يتوقف على وجوده
 بل الجواب ان يتم انضمام التعيين الى الماهية ليس انضماما
 بسبل الحقيقة بل هو كما انضمام الفصل الى الجنس فلا يستدعي
 امتياز المنضم اليه ويمكن حمل هذا الجواب على ذلك **قوله** بل كل

جزء الوجود في الخارج لا يلزم ان يكون وجوديا
 لهذا المعنى فلا ينطبق الدليل على المعنى وهو
 وجودية التعيين منه ومرد

فالوقوف عليه بمنزلة الماهية
 الكلية عما عداها والوقوف
 هو التعيين
 التخصيص منه ومرد

هذا الجواب والجواب الاول على ما مر ههنا في سائر مواضع الوقوف
 انضمام التعيين على التعيين ويترق فان في السند فان الاول
 مستند بان انضمام التعيين متوقف على امتياز المنضم اليه
 عما عداه في الجملة لا على تعيينه والثاني مستند بان يستلزم
 التعيين ولا يتوقف على علم وحسنه يكون النظر
 المذكور مشتركا بين الجوابين ويحتمل
 ان يكون الجواب الاول انصافا
 للقدرة الثالثة من الدليل
 والجواب الثاني مستند الى ان
 الاول فرع لثبوت النظر
 وان كان الثاني ففقط

كون التعيين وجوديا يعني ان لا يستدعي انضمامه
 على سبيل الحقيقة فان الاخبار العقلية
 عند القائل بوجودها وجودية
 وانضمامها ليس
 اختياريا
 منه ومرد

فرداه فان قلت هذا لا يطابق اصل القوم فانهم حصروا
 الممكنات في المقولات العشر حتى نقل من المعيار الاول انه لا يستطيع
 ان يذكر ذلك شئاً خارجاً عنها فلا يمكن ان يكون في
 الممكنات شئ ليس له حقيقة نوعية وما هيبة جنسية
 قلت التعيين ليس من الممكنات لكونه جزءاً اعتقالياً يمنع الوجود
 في الخارج مع ان حصر الممكنات في المقولات العشر مما لا يقول
 عليه ولا يلزم عليهم استفاء البساطة الخارجية لاستلزام
 التركيب العقلي التركيب الخارجي والحق ان التعيين المعتبر
 سواء كان بمعنى امتناع الاشتراك او بمعنى الامتياز عن الغير
 لكن الاول يحصل بالحصول في الذهن ويختلف باختلاف
 الادراك ومنشأه الا انه ان بالمادة ولو احدها والثاني
 يحصل بالوجود الحقيقي الذي هو حقيقة الواجب تعالى على
 تقدير وحدة الوجود وحقيقة ناعسة متعينة بنفسها
 على تقدير تعدده فافهم **قوله** فان هذا النقيض هو ذلك
 لان ثبوت الذاتي للذات على تميز الذات والتسلسل انما
 هو في الامور الموجودة واما الامور الاعتبارية **قوله** بل هذا
 اقوى وذلك لان فرض التعدد فيما صدق عليه مفهوم

عند من ينفي الطباع
 من الموجود

في هذا القول
 ان الممكنات
 هي التي لا
 يتغير وجودها
 بغيرها
 والذات
 هي التي لا
 يتغير وجودها
 بغيرها
 والذات
 هي التي لا
 يتغير وجودها
 بغيرها

الفرض هنا بمعنى الجوهر العقلي
 ظاهره بمعنى التقدير لا
 عوارفه كونه من الموجود
 الواجب

الواجب فرض محال بالوصفية وفي الماهية المنحصرة
في الشخص فرض محال بالاضافة وذلك لان التعيين
في مرتبة الذات وفي الماهية المنحصرة في الفرد في مرتبة
العارض الاتري ان كل شخص من حيث انه شخص لا يمكن فرض
تعدده ومنشاء ذلك عينية الوجود وزيادته **قوله**
بل تعلل محلها اه فان قلت الحلول كما يقتضي تعيين المحل كما
يقتضي تعيين الحال فلو كان محل الماهية علة لتعيينها يلزم
الدور قلت الحلول يستلزم تعيين المحل استلزام المعلول
للعلة ويستلزم تعيين الحال استلزام العلة للمعلول فعلى
تقدير ان يكون محل الماهية علة لتعيينها لا يلزم الدور
فان قيل تعيين الماهية حال فيها لا اختصاص بها اخقا^{صا}
ناعتامع انه ليس متاخرا عن كونها متعينة قلنا التعيين
ان كان جزءا عقليا للماهية كان متحدا معها فلا يتصور
حلوله فيها والا كان وصفا اعتباريا وحلول الوصف
الاعتباري لا يتوقف على تعيين محل بل يستلزمه والتحقيق
ان نحو الوجود منشاء التعيين ولما كان وجود المحال هو
بعينه وجوده للمحل كان المحل علة للتعين بخلاف وجود

المحل فانه ليس بعينه وجوده للحال ضرورة تقدم الوجه
 على سائر العوارض فلا جرم لا يكون للحال علة للتعين
 فافهم **قوله** وقد يقيم اه لعل المراد بالمادة ههنا المحل مطلقا
 ولما كان الماري بهذا المعنى مجردا عن المادة الحسية سموه
 بالمجرد والمفارق نعم بقي الكلام في كون العقول غير مارك
 بهذا المعنى ولذلك قيل ان كلامهم في اثبات العقول يشبه
 كلام الصوفية ولا يعبدان يقيم العقل الذي هو الصادر
 الاول لا يمكن ان يكون له محل تامل وكذا العقل الذي يفرض
 انه محل للعقل الاخر **قوله** فيتعدد بحسب تعدد المادة
 اه هذا عند التعلق بالبدن واما بعد قطع التعلق عنه
 فالعين والتعدد بحسب الملكات المكتسبة حال التعلق
 حتى قال بعض ارباب الذوق والشهود ان تلك الملكات
 تنحسد في عالم المثال ويصير بدننا للنفس ورماسموه بالبدن
 المكتسب والبدن الثاني وبالحيلة النفس تعين بما بقي
 في البدن تمام العمر وبالمملكات المكتسبة اي باحدها
 لا على التعيين هذا واخوان سبب تعيينها في اي حال هو نحو
 وجودها المنسوب الى البدن قال المحقق الطوسي واجوبه

اي الصادر في المرتبة الثانية وهو العقل الثاني
 ليس الصادر الاول وهو العقل الاول
 محلا له مثلا لما انفك عنهما ان الشيء
 لا يكون فاعلا لا الشيء بوقا بالاله
 معا والحاصل ان العقل في
 السلسلة الطولية فاعل
 فلا يكون في هذه السلسلة
 قابلا له منه

لا جرم
 على التعيين والابتنم الغدوم
 النفس بعد الفارقة
 منه رخصه

اسولة العارف القوينوي قدس سره امتياز النفس عن
 غيرها بعد المفارقة يكون بسبب تعلقها السابق
 ببدن يمتاز عن سائر الابدان وتعين حصلها من
 جهة ذلك البدن ولو كان امتيازها بصورة الاعمال
 والعلوم او بالهيات المكتسبة حال كونها متصلة بالبدن
 لما كان لنفوس الصبيان الصغار ذلك الامتياز وجب
 من ذلك اتحادها بعد الموت **قوله** والجواب عن اعتراض
 اه تحقيقه ان الحيوى العنصرية لها وحدة شخصية
 مبهمه مستندة الى ماهيتها وتعدد شخصي بالعرض مستند
 الى اعراض لاحتمال استعدادات متعاقبة وهذا العد
 سبب لتعدد الاشخاص احواله فيها فان النوع الذي
 يتعدد اشخاصه يحتاج في تعدده الى تعدد المادة سواء
 كان تعدد الذات او بالعرض فللمادة العنصرية تعين
 بالذات مستند الى ماهيتها وتعينات بالعرض مستندة الى
 العوارض اللاحقة لها وهذه التعينات منشأ لتعينات
 الاشخاص احواله فيها كما ان التعين الاول منشأ لتعينات
 العوارض اللاحقة لها وبهذا يندفع اعتراض المصنف

بالكنة ضرورية فان من لا يقدر على الاكتساب يعرف هذه
 المعاني بالكنة اذ كنهها ليس الا هذه المعاني المنتزعة الحاصلة
 في ذهن الاتري ان كل عاقل ولد لم يكن قادرا على الكسب
 يتصور حصصها كوجوب حيوانية الاسنان وامكان كآبسته
 وامتناع حريته وتصور الحصة يستلزم تصور الطبيعة
 ضرورة انها طبيعة مقيدة وقد يطلق على المعاني التي هي
 منشأ الاتراع المعاني المصدية والظان تصوراتها
 نظرية ولذا اختلف في ثبوتيتها واعتباريتها **قوله**
 وانه دور ظاهر اي غير خفي ولم ير به المعنى المصطلح
 المقابل للمضمرة فان الدورة جميعها مضمرة فان قيل وقد
 عرفت الواجب بالمكن العام ثم عرف المكن الخاص بالواجب
 فلا يلزم الدور قلت الكلام في تعريف الوجوب والامكان
 والامتناع بالمعاني المصدية ومشتقاتها ولا شك ان كلا
 من الامكان العام والخاص حصة من الامكان المطلق لهذا
 المعنى وكذا مشتق كل منهما حصة من مشتقة ومن البين
 ان خفاء الحصة انما هو خفاء الطبيعة فلو عرف طبيعة
 الشيء بحصة شيء آخر ثم عرف حصة الشيء الثاني بحصة

ضرورة ان الحصة هي الطبيعة
 ضرورة ان الحصة هي الطبيعة
 ضرورة ان الحصة هي الطبيعة

الشيء الاول يلزم الدور وهذا كذلك لانه عرف طبيعي
 الواجب بالمكن العام الذي هو حصة من الممكن المطلق ثم
 عرف حصة الممكن بحصة الواجب فهم ان عرف الواجب مثلا
 بمعنى منشاء الاتزاع بالامكان او الامتناع بالمعنيين المصد
 لا يلزم الدور فافهم **قوله** وذلك لانه اظهر ان يقيم
 الواجب اقرب الى الوجود من الامتناع والامكان في الظهور
 والحجلا لان الواجب ضرورة الوجود والامتناع ضرورة
 الوجود والامكان سلب ضرورة الوجود لا شك ان الوجود يظهر
 في الظهور فهو اظهر من غيره قال الشيخ في الهيئات لشفا
 واما كشف الحال في ذلك فقد مر لك في اولوطيقا على
 ان اول هذه الثلاثة في ان يتصورا ولا هو الواجب و
 ذلك لان الواجب يدل على تأكيد الوجود والوجود عرف
 من العدم لان الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف بوجه
 بالوجود **قوله** واعلم انه في رسالة الى ان الواجب الذي
 يطلق على هذه الخواص الثلث هو بمعنى منشاء الاتزاع و
 مصداق الحمل لا بالمعنى المصدري الاتزاعي فانه اذا كان الواجب

المنسب مع القرب حسب النقل
 في دور من دور
 في الوجود والعدم فقط والامكان في
 في الوجود والعدم فقط والامكان في
 في الوجود والعدم فقط والامكان في
 في الوجود والعدم فقط والامكان في
 في الوجود والعدم فقط والامكان في
 في الوجود والعدم فقط والامكان في
 في الوجود والعدم فقط والامكان في

مقرا

مقولا على الواجب ومحولا عليه باعتبار هذه الخواص
 فهذه الخواص منشأ لانتزاعه ومصادق لحمله لا يقر ذات
 الواجب لا يقتضي وجوده عند الحكماء القائلين بان
 وجوده عينه فالخاصة الثانية عندهم لا يتحقق فيه
 لانا نقول مرادهم من الخاصة الاولى والثانية ان ذاته نعم
 من حيث هي مصادق لحمل الوجود ومنشأ لانتزاعه و
 هو معنى عينية الوجود وربما تسمع منهم انها مناط الواجب
 فهاتان الخاصتان ترجعان الى خصوصية ذات الواجب
 ونحو وجوده وبهذا ظهر لك انه لا حاجة في اطلاق الواجب
 على الخاصة الثالثة الى التاويل ولا ترتيب بين الخاصة
 الاولى والثانية الا بحسب العنوان فتدبر **قوله** اما نقاضها
 اه فيه اشارة الى ان الاولى في العبارة تقيم النفاير على
 التلازم وذكر الخواص الثلث على عكس الترتيب المذكور ثم
 الثالثة كما انها غير الذات بحسب المفهوم وعينها بحسب
 ما هو المراد منها كذا الاولى والثانية الا ان يبنى ذلك على
 مذهب المتكلمين ويحمل العينية على حمل المواطاة مطلقا
قوله وكذا الامكان اه تحقيقه ان للامكان معنيين الاول

القول بان ذات الواجب تقتضي الوجود
 المطلق قول ظاهر لا يقتضي
 على اقتضاء الوجود الخاص
 الوجود المطلق وقدس
 ابطاله
 من محمد ربه

لا يستلزم التلازم النفاير
 استلزام الاضواء العام
 من
 محال في الاولى والثانية
 على ما يتكلمون في عينية
 الثالثة على حمل المواطاة
 من محمد ربه

معنى مصدري وحقيقته سلب ضرورة الطرفين سلبا
 بسيطا والثاني مصداق الحمل ويعبر عنه بهذه الخواص الثلاث
 وللمار بالخاصتين الاوليين زيادة الوجود على الماهية
 فهما يرجعان الى خصوصية الذات وحق تقريرها على قيا
 ما مر في الوجوب فكما ان الوجوب بمعنى مصداق الحمل نفس
 ذات الواجب كذا الامكان لهذا المعنى نفس ذات الممكن
 فافهم **قوله** فلا نه صفة لما يستحيل وجوده اذ اورد عليه
 انه لا يجري في امتناع العدم فانه صفة لما يجب وجوده
 فلا يلزم ان يكون الامتناع المطلق امرا اعتباريا اذ يكفي
 في وجودية الطبيعة وجود فرد منها واجيب عنه تارة
 بان الجحوت عنه هو امتناع الوجود وهو صفة لما يستحيل
 وجوده هو امر اعتباري وهذا مبني على ان الامتناع ^{يقع} حقا
 متعددة فانه اذا كان حقيقته واحدة وكانت هذه الحقيقة
 صفة معينة كان امتناع الوجود صفة معينة وتارة
 بان الشيء سواء كان موجودا او معدوما لا يتصف بالصفة
 العينية الا بان يوجد فيه فرد منها الا ترى ان الجسم موجودا
 كان او معدوما لا يمكن ان يتصف بالحركة المعدومة فالا متنا

في معنى مصدري وحقيقته
 سلب ضرورة الطرفين سلبا
 بسيطا والثاني مصداق الحمل
 ويعبر عنه بهذه الخواص الثلاث
 وللمار بالخاصتين الاوليين
 زيادة الوجود على الماهية
 فهما يرجعان الى خصوصية
 الذات وحق تقريرها على قيا
 ما مر في الوجوب فكما ان
 الوجوب بمعنى مصداق الحمل
 نفس ذات الواجب كذا
 الامكان لهذا المعنى نفس
 ذات الممكن فافهم قوله
 فلا نه صفة لما يستحيل
 وجوده اذ اورد عليه انه
 لا يجري في امتناع العدم
 فانه صفة لما يجب وجوده
 فلا يلزم ان يكون
 الامتناع المطلق امرا
 اعتباريا اذ يكفي في
 وجودية الطبيعة وجود
 فرد منها واجيب عنه
 تارة بان الجحوت عنه
 هو امتناع الوجود وهو
 صفة لما يستحيل وجوده
 هو امر اعتباري وهذا
 مبني على ان الامتناع
 يقع حقا متعددة فانه
 اذا كان حقيقته واحدة
 وكانت هذه الحقيقة
 صفة معينة كان
 امتناع الوجود صفة
 معينة وتارة بان
 الشيء سواء كان
 موجودا او معدوما
 لا يتصف بالصفة
 العينية الا بان يوجد
 فيه فرد منها الا ترى
 ان الجسم موجودا كان
 او معدوما لا يمكن
 ان يتصف بالحركة
 المعدومة فالا متنا

لا يكون

لا يكون صفة عينية ولا امتناع الوجود الذي هو صفة
 للمتنع الوجود موجودا وهذا مبني على ان الامتناع حقيقة
 واحدة فانه اذا كان حقا لم يتعدد لا يلزم وجود
 امتناع الوجود ولك ان تقول اعتبارية الفرد يستلزم
 اعتبارية الطبيعة سواء كانت الطبيعة ذاتية او كانت
 عرضية والا يكون الفرد صفة عينية على تقدير الذاتية او كانت
 ويعرض للوجود للمعدوم على تقدير العرضية نعم اعتبارية
 الطبيعة لا يستلزم اعتبارية الفرد فانها يجوز ان يكون عرضية
 له فاذا كان امتناع الوجود اعتباريا كان الامتناع المطلق
 اعتباريا وهذا ايضا مبني على ان الامتناع حقيقة واحدة
 والتحقيق ان الامتناع بالمعنى المصدري حقيقة واحدة اعتبارية
 وافرادها حصص كما تشهد به الضرورة كيف وهو كيفية
 للنسبة التي يمتنع وجودها في الخارج والامتناع بمعنى
 مصداق الحمل امور متعددة بعضها عينية وبعضها اعتبارية
 فتدبر **قوله** وان كان الوجوب اه كانه اراد بالواجب
 ما كان وجوده بالتطرق لثاته ضروريا سواء كان وجودا
 في نفسه او وجودا لغيره والا فلا حاجة الى ابطال كون

بها وضع ضوابط كلية الاولى ان عينية
 الطبيعة يستلزم ان يكون عرضية
 الطبيعة ذاتية او كانت العرضية
 فظهر اما الثاني فلا بد ان يكون للمعدوم
 ان عينية العرضية يستلزم عينية
 الطبيعة اذا كانت العرضية
 ولا يستلزم عينية العرضية
 ولا تظهر والثالثة ان اعتبارية
 الطبيعة تستلزم اعتبارية العرضية
 اذا كانت العرضية عرضية وذلك
 اعتبارية العرضية ان اعتبارية الفرد
 ايضا ظاهر والثالثة ان اعتبارية الفرد
 يستلزم اعتبارية العرضية سواء كانت
 الطبيعة ذاتية او عرضية كما ذكرناه
 منه محمد بن

الوجوب الذي هو وصف قائم بالغير واجبا قائما بالذات
 فما ذكر في ابطال الشق الاول يجري في احدى صورتين
 هذا الشق اي في صورة كونه واجبا قائما بالغير كما ان
 ما ذكر في ابطال هذا الشق يجري في الشق الاول لان الممكن
 ما لم يجب لم يوجد **قوله** فان وجوده انت تعلم ان وجود
 فرد من افراد الطبيعة وان لم يستلزم وجود جميعها لكن
 المدعى هنا اعتبارية طبيعة الوجوب لا شك ان فردا منه
 اذا كان اعتباريا كانت طبيعة اعتبارية كما سبق فالاول
 ان يتم اعتبارية جميع افراد الجواز ان يكون طبائع مختلفة
 فان قلت لا حاجة في دفع لزوم التسلسل الى ان يكون وجوب
 الوجوب وما بعده من المراتب مرا اعتباريا بل يكفي فيه ان
 يكون معدوما قلت قد عرفت ان الانصاف بصفة عينه
 لا يمكن الا ان يكون الصفة موجودة فان الانصاف الانضمام
 يستدعي وجود الطرفين **قوله** ولعل اذ يعني ان المراد هو
 وجوب الوجوب نفسه عدم امتيازها في الخارج ولا
 يخفى بعده فلعل المراد ان مصداق حمل الوجوب على الوجوب
 نفسه وفيه ما فيه **قوله** قلنا ممنوع اه كان مراد المستدل

لا يجوز ان يكون
 وجوده انت تعلم ان
 وجوده انت تعلم ان
 وجوده انت تعلم ان
 وجوده انت تعلم ان
 وجوده انت تعلم ان

اي وان كان فيه ما فيه لان الوجوب
 صفة فلا يمكن ان يكون نفسه
 مصداقا لغيره
 مصداقا لغيره
 مصداقا لغيره

بالوجوب

الجزء ١٢

بالوجوب مصداق أي ما به الواجبية لا المعنى المصدرة
الذي هو الواجبية ولا شك في تغايرها وكون الأول

علة للثاني مع أن العلة ههنا نفس الوجوب والمعلول
انضاف الذات به وسيجيء في مقدمة الموقف الثالث

أن من أنكره لا حول من قال لا معنى للعالمية والفارسية
سوق قيام العلم والقدرة بذات الموصوف فالأولى أن

يجاب بأن الكلام في الوجوب المطلق الأعم من الوجوب
بالذات والوجوب بالغير وما ذكرتم لا يجري إلا في الوجوب

بالذات والحق أن الوجوب بالمعنى الصدري أمر اعتباري
ضروري أنه كيفية للنسبة التي هي متغفة الوجوب في الخارج

وبمعنى مصداق الحمل ومنشاء الانتزاع ليس أمر اعتباري
بل واجبا قائما بالذات لأنه لو كان صفة عينية لزم

تقدمه على نفسه لتأخر الانقسام الانضمامي عن وجود
الموصوف المتأخر عن وجوبه ولو كان صفة اعتبارية

كان لا يتزاعها منشاء آخر فإن انتهى إلى وجود خارجي كان
ذلك منشاء الانتزاع حقيقة وإن لم ينته إليه يمتنع انتزاع

الوجوب لاستلزامه الانتزاعات للغير المتناهية حين انتزاعه

سواء كان المعلول منها حاصل
أو وجودا في نفسه أو وجودا
للموصوف من حيث هو
مستقل بالمفهومية

مع أن يقع التردد في ذلك
بين الواصل إلى حد الوجوب
وبين الواصل إليه

بأنه لا بد عليه من الوجوب
بالغير من الرتبة والوجوب

تعدد الوجوب بالواجب الواحد
محال بالضرورة في نقطة
الوجوب بالذات

بأنه لا بد من وجوبه
فإن قائله بالذات
من جهة

فافهم **قوله** لكنه يمنع اه لا يقيم الوجوب على هذا التقدير
 يكون واجبا بالنظر الى ذات الواجب مع كونه واجبا
 بالنظر الى الوجوب فانه مع قطع النظر عنه ليس واجبا
 فيلزم الدور لانا نقول الذات واجب بالنظر الى نفس
 الوجوب الذي هو واجب بالنظر الى الذات فالوجوب من
 حيث هو مقدم على الذات من حيث هو واجب ومن حيث
 هو واجب مؤخر عن الذات من حيث الذات وجاز ان يكون
 شئ واحد مقدما ومؤخرا باعتبارين فلما يلزم الدور
 فان قيل امكان زوال الوجوب يستلزم امكان خلو الوفا
 عن صفة الوجوب لان امكان الملزوم يستلزم امكان اللازم
 والا يلزم امكان وجود الملزوم بدون اللازم وهو ينفي اللزوم
 بينهما قلنا امكان الملزوم يستلزم امكان اللازم امكا
 بالنظر الى ملزومه لا الى ذاته فاللازم ههنا امكان خلو
 الواجب عن صفة الوجوب بالقياس الى الغير وهو لا ينافي
 الامتناع بالذات الا ترى ان عدم الواجب يمنع بالذات ويمكن
 بالذات ويمكن بالقياس الى عدم المعلول الاول فتأمل
قوله انه نسبة اه حاصله ان الوجوب معنى مصدري

نبي

[illegible]

امرا
حكمة
به
الامر

بلغة
كل
مفرد
الض

يعد عليه التسمية العقلية اي ضمن البسيط
المعنى الى الواجب والتمتع
والممكن ضمن عقلية
محصول عقلاوي يتبين على هذا السبيل البسيط
ايضا حقيقة لا يار
لأنه انصاف لما هيته
في ضرورة انه كاف
منزلة

الرحمة

الوجود والعدم يلزم خلوه عنها فان الماهية موجبة
 هي خالية عن الوجوب والامتناع اي ضرورة الوجود
 وضرورة العدم فانها من حيث هي ليست الا هي فلو لم
 يكن الامكان سلب ضرورة الوجود والعدم سلبا بسيطا
 تكون خالية عنه ايضا والحق ان الامكان بالمعنى
 المصدر امر اعتباري لانه سلب بسيط وكيفية للنسبة
 وبمعنى مصداق الحمل امر عيني لانه نفس ذات الممكن كالحقنا
 اليه كيف مصداق هذا السلب البسيط ليس الا حيث
 الذات فامل **قوله** انا لانما منع تقدم الامكان متد
 لانه علة للحاجة المتقدمة على اليجاد المتقدم على الوجود
 وكذا منع تقدم الوجوب لما تقر عند ان المعلوم الممكن
 فاحتاج فواجب فوجب فوجد **قوله** ان كل ما تكرر
 اه لعل المراد بالنوع النوع الاضائي بل اعم منه لان ما تكرر
 جنسه وان كان جنسا عاليا فهو امر اعتباري بالدليل المذكور
 بعينه والمراد بالانصاف مطلق الحمل سواء كان بالاستقنا
 او بالمواطاة لان مفهوم الوجود والموجود كليهما متكرران
 احدهما يصدق على الاخر اشتقاقا والاخر يصدق عليها

احتمال ان يكون النوع مع عدم تكرر النوع سواء كان
 الجنس عاليا او غيبا في احتمال عقلي بوضوح
 تحقيقه بحسب القاعدة فيه لاستحالة
 التسلسل واما احتمال تكرار الفصل
 مع عدم تكرر النوع فغير معقول
 لوجوب المساواة
 بين الفصل والنوع

اي بالنظر الى نوع النوع من الاضافي وما هو من
 ونعيم الانصاف من حمل الاشتقاق فهو حمل الوطاة
 منه

مواطاة فهنا اربع صور لا يقيم هنا صورة اخرى وهي
 ان يتحقق الكل العرضي في افراده مرتين مرة بان يحمل عليها
 مواطاة ومرة بان يحمل عليها اشتقاقا كالوجود على
 تقدير عرضية للوجودات الخاصة لانا نقول ههنا
 الصورة متمنعة التحقق لان الوجود مثلا لو كان عرضيا
 للوجود الخاص كان الوجود عرضيا لمفهوم الوجود الخاص
 لاستلزام عرضية المشتق من عرضية المشتق لانه لو
 لم يستلزم يلزم صدق المشتق على الماهية من حيث هي
 من غير انصافها بمبدأ الاشتقاق فلا يتحقق فرق بين
 صدق الوجود على مفهوم الوجود الخاص وصدقه على
 ما يصدق هو عليه مع ان الفرق بينهما ضروري وايضا
 لو كان الوجود متكررا النوع كان الوجود كذلك لاستلزام
 تكرر المشتق منه تكرر المشتق لانه لو لم يستلزم يلزم تحقق
 المشتق منه من غير ان يتحقق المشتق منه مع انه على ذلك التقدير
 يكرر الوجود ولا يتكرر الوجود كما ترو قد سبق منا ما يتعلق
 بهذا المقام **قوله** والمنع ما ذكرناه هذا المنع ليس على نفس
 القاعدة بل على اجزاءها في القدم والحدوث ونظائرها

هذا هو المقام الذي
 ذكرناه في جواب
 السؤال الثاني

المنع الذي اوله الشارع هذا المنع ايضا
 على اجراء القاعدة وجوابه ان
 اعتبارية الطبيعة
 كما ذكرنا في
 الحواشي
 من السابقة

وجوابه

على موصوفاتها

وجوابه ان المراد بهذه الامور معانيها المصدريّة
ولاشك ان القاعدة تجري فيها فانها زائدة بالضرورة
قوله اذ لا يجب ابيانه ان العوارض تنحصر في لوازم
المهية والعوارض الخارجية والعوارض الذهنية التي
هي المقولات الثانية والوجود الخارجي ليس من لوازم
الماهية ولا من العوارض الخارجية لان ثبوته للماهية
يتمتع ان يتأخر عن وجودها الخارجي وثبوت لوازم الماهية
لا يتمتع ان يتأخر عنه وثبوت العوارض الخارجية يجب
ان يتأخر عنه **قوله** اذ لو كانت اده فيه مناقشة ظاهرة
فانه لا يلزم من عدم تأخر هذه الاوصاف عن الوجود مقار
للعدم لجواز ان يكون بينها وبين الوجود علاقة المعية
فالصواب ان يقيم هذه الاوصاف لو كانت وجودية كانت
الاتصاف بها اتصافا انضماميا والاتصاف الانضمامي
يجب ان يتأخر عن وجود الموصوف كما تكرر **قوله** وذلك
لان اده اعترض عليه بانه حينئذ يصير كلاما لغوا اذ لا يند
الوهم الى ان المبحوث عنها في هذا الفن عين المبحوث عنها
في المنطق وفيه انا لا اتم ان لا يذهب الوهم الى ذلك كيف وبما

لوازم الماهية ثبوتها مطلقا متناخضا
الوجود مطلقا وثبوتها في الذن
وفي الخارج خصوصا
فظهر ان ثبوتها
من حيث هو
لا يتم
ان يتأخر
عن الوجود
الخارجي
منه

اي المعية الثانية
وهي تستلزم
المعية الثانية
منه

لنفقلا

يفهم ذلك من كلام صاحب التجريد حيث ابتداء هذا البحث
 بقوله واذا حمل الوجود او جعل رابطة ثبتت مواد ذلك
 قال بعض المحققين في توجيه كلام المصنف ان غرضه ان
 المتكلمين لا يطلقون الواجب على اللوازم وذلك يدل
 على ان معناه في اصطلاحهم ما يختص بالوجود في نفسه
 فانهم اذا اطلقوا الواجب لم يريدوا به الا هذا المعنى
 واذا ارادوا تغييره قيدوه وذلك اية كونه حقيقة
 عرفية فيه والاطهر في التوجيه ان يتم قد يؤخذ الجواب
 مثلاً محمولاً وصفة لوجود الشيء في نفسه وقد يؤخذ
 جهة القضية وكيفية لوجود الشيء لغيره والبحوث
 عنه في الكلام هو الاول والبحوث عنه في المنطق هو الثاني

هذا هو الوجه في توجيه كلام المصنف
 في توجيه قوله لا يطلقون الواجب
 على اللوازم وذلك يدل على ان
 معناه في اصطلاحهم ما يختص
 بالوجود في نفسه فانهم اذا
 اطلقوا الواجب لم يريدوا به
 الا هذا المعنى واذا ارادوا
 تغييره قيدوه وذلك اية كونه
 حقيقة عرفية فيه والاطهر في
 التوجيه ان يتم قد يؤخذ الجواب
 مثلاً محمولاً وصفة لوجود
 الشيء في نفسه وقد يؤخذ جهة
 القضية وكيفية لوجود الشيء
 لغيره والبحوث عنه في الكلام
 هو الاول والبحوث عنه في المنطق
 هو الثاني

الثاني الا يرى ان المتكلم يصف وجود الشيء في نفسه
 بالوجوب والمنطقي يصف القضية به ثم من جعل الامور
 مشتقات كانت المفارقة عنده ظاهرة والظمان والبحوث
 عنها في هذا الفن هو الوجوب والامكان والامتناع ^{اي المفارقة بين ما يبحث عنه هناك وبين بحث} في المنطق
 بمعنى مصداق الحمل والبحوث عنها في المنطق هو الوجوب
 والامكان والامتناع بالمعاني المصدبة الانواعية

فلا تغفل

من قبيل الثاني فالاولى في الحل ان يفرق بين الاعتباري
الانتزاعي والاعتباري الاختراعي ويقم ان كل من الوجوب
والامكان اعتباري انتزاعي لا اعتباري اختراعي حتى
يلزم ما ذكره المجادل **قوله** ما يكون الخارج اه اي ما يكون
الخارج ظرفا لا تصافه بالوجود لان الخارج مطلقا في
التصاف لا ظرفا للصفة **قوله** فان الممتنع لا واجب اشنا
الى ان اللا وجوب بمعنى سلب الوجوب لا منشاء ان يكون
شيء واحد نقضان وفيه انزاجين باعتبار الحملين كما
سبق فلو لا يخفى ان الدليل ههنا اخفى من للدعا **قوله** الوجه
الثالث اه او رده ابن سينا في منطق الشفاء ولعله اراد
ان الامكان لو كان امرا اختراعي غير موجود في نفس الامر
ولم يكن شيء هو مطابقه ومصادقه لم يكن بين نفي الامكان
والامكان المنفي حسب المطابق فرق فتأمل **قوله** لا يكون
واجبا بالغير اه اي لا يكون وجوبه معللا بالغير ان يكون
له وجوب واحد وكل من الذات والغير علة له او يكون
له وجوبان احدهما وجوب ذاتي مستند الى الذات و
الاخر وجوب غيري مستند الى الغير وكلا التقديرين باطلا

هذا هو الوجه الثاني في رد ابن سينا
في منطق الشفاء وهو ان لا يكون
الامكان امرا اختراعي غير موجود
في نفس الامر بل هو مقتضى
الذات والغير معا فلو كان
الامكان امرا اختراعي لكان
مقتضى الذات والغير معا
ولم يكن مقتضى الذات والغير
معا فلو كان الامكان امرا
اختراعي لكان مقتضى الذات
والغير معا ولما كان مقتضى
الذات والغير معا فلو كان
الامكان امرا اختراعي لكان
مقتضى الذات والغير معا

ارتفاع
واللازم بطرفه ارتفاع
الواجب بالذات بارتفاع
الغاية منه

ولا يكون الوجود
مستقلا
عن
الذات
بل
مستقلا
عن
الذات
بل
مستقلا
عن
الذات

لانه يلزم من ارتفاع الغير ارتفاع الواجب ضرورة
ارتفاع الواجب بارتفاع وجوبه وايضا على التقدير
الاول يلزم ان لا يكون الواجب لذاته واجبا لذاته
لان الواجب لذاته ما يكون وجوده بالنظر الى ذاته
ضروريا وعلى هذا التقدير يكون ضروريا بالنظر
الى مجموع الذات والغير الذي هو غير الذات وعلى
التقدير الثاني يلزم ان يكون للذات بالقياس الى وجود
واحد وجوبان وهو باطل لان بالضرورة وبما يظن
ان المدعى ههنا نفى استناد الوجوب الذاتي الى الغير بان
يكون كل من الذات والغير علة مستقلة ^{عليه} ويتبني ما
اورده النظم من الاعتراض ولا يخفى انه حينئذ لا ينبغي ان
يستدل اوبينه عليه بل ينبغي ان يقال ذلك على امتناع
توارد العلتين المستقلتين واما تواردهما على سبيل
البديك بحيث اذا وجدت احدهما استحالة وجود الاخرى
فهو فيما نحن فيه مما لا يتصور **قوله** والجواب انه اجاب
عن الاعتراض الاول باثبات المقدمة المنوعة بان الذات ^{الاعتراض}
على هذا الغرض لا يكون علة مستقلة واثار الى جواب

الثاني بان الواجب لذاته لا يمكن ان يرتفع بانقضاء
 الغير **قوله** وثانيها انه لا يمكن الحكماء عبرة عن عدم قسمته
 الواجب لذاته الى الاجزاء ابا لاحدية كما عبروا عن قسمته
 الى الجزئيات بالوحدية وربما عبروا عنه بان ليس
 له سبب منه كما عبروا عن عدم احتياجه الى الفاعل و
 الغاية والمحل والمادة بان ليس له سبب به وسبب
 له وسبب فيه وسبب عنه **قوله** والا احتياجه اه
 الاجزاء والذهنية وان لم يكن اجزاء حقيقة لكنها مستكنة
 للاجزاء الحقيقية كما سبق تحقيقه وبه يتم المدعى وايضا
 قد تقر في موضع ان تشخص الواجب عينه فلا يكون
 له في مرتبة ذاته كلية وابهام فلا يكون له في تلك
 المرتبة جنس وفصل فافهم **قوله** فيكون ممكنا اه لا يخفى
 ان الاتصاف بالافصاف العينية وبالاوصاف الاعتبارية
 متساويان في الاحتياج الى العلة فالوجوب عين الماهية
 سواء كان وجوبيا او اعتباريا والحق ان هذا الدليل يدل
 على ان الوجوب بمعنى ما به الواجبية نفس الماهية ثم يلزم
 منه ان يكون وجوبيا **قوله** والاطهر اه وذلك لان بين ههنا

ممكن ان
 خصوصها
 ممكنا
 انما كان

البديل المذكور
 اخرى في الاجزاء
 للاجزاء الخارجية
 لا شرة فيه والماضي
 انها اجزاء ذهنية من جهة
 اجزاء حقيقة وليست متغايرة
 لا شغل العقل لعدم جريان ظاهرها

ثم يخرج في جوابه
 من جوابه
 من جوابه
 من جوابه

ان الواجب

محله ان الوجوب بالمصدر كالوجوب بالمصدر
 معنى واحد وكان متنازعا ان معنى الواجب
 واحد فان كانت نفس الواجب متنازعا
 يلزم على تقديرها او احتياجها الى الغيبة
 الماحضة وغيبها بالمعنى
 والحكمة اتحاد الوجوب بالمعنى
 يدل على اتحاد المعنى يدل على
 واتحاد هذا المعنى يدل على
 امتناع الاشتراك منه

الثانية لا يكفي في وقوع الطرف الاول كما سيأتي بيانه
 والظن ان الامكان بمعنى التساوي والحدوث علتان
 اثنتان للاحتياج والامكان بمعنى سلب الضرورة علمية
 له فان الضرورة كافية في الاستغناء فكان سلبها كافيا
 في الاحتياج والتحقيق منشأ الاحتياج هو الامكان
 بمعنى مصداق الحمل اي خصوصية ذات الممكن ونحو تقو
 لا المعنى المصدري الذي هو سلب بسيط كما ان منشأ
 الاستغناء هو الوجوب بمعنى مصداق الحمل اي خصوصية ذات
 الواجب ونحو وجوده لا المعنى المصدري الذي هو مفهوم
 محض قائل **قوله** تخيلت اه فيه اشارات الى ان الحيوانات
 العجم ليس لها حكم واصل الى حد الظن واجزم بل لها حكم تخيلي
 كما ان لنا في القضايا الشعرية حكما كذلك قال الشيخ وطيعيا
 الشفاء في صفة قوة الوهم هي الرئيسية الحاكمة في
 الحيوان حكما ليس فضلا كالحكم العقلي ولكن حكما تخيليا
 مفروفا بالخرئية وبالصورة الحسية لا يقيم الحكم التخييلي
 يستدعي تصورا للموضوع والحجول الخريين وقد ذهب
 الشارح الى ان الخري في الحقيقة لا يصلح ان يكون محمولا لانه

هذا هو المعنى المصدري
 وهو سلب بسيط
 وهو سلب بسيط
 وهو سلب بسيط

يتاصل

يتا صل في الوجود ولا يرتبط بغيره يحمله عليه لانا نقول
الحكم التخييلي في الحقيقة ليس حكما وتصديقا بل هو من
قبيل التصورات وقد ذهب الشارح وغيره من المتأخرين
الى ان الصور لا تتعلق بالنسبة التامة للخبرة فعندهم
في الحكم التخييلي ليست نسبة خبرية ولا موضوع ولا محمول
فلا تغفل **قوله** وان قيل اه الكلام في البرج بلا مرجح وما
تقل عن العقلاء هو البرج بلا مرجح فكانه مبني على ان التأ
يستلزم الاول **قوله** فالمسلمون اه قال المحقق الطوسي في
شرح الانشارات القائلون بحدوث العالم افرقوا الى ثلاث
فرق فرقة اعترفوا بتخصيص ان اول الابداء بالحدوث
لوجود علة لذلك التخصيص غير الفاعل وهو من ذهب قدام
المقرلة من المتكلمين ومن يجري مجرىهم وهم يقولون
بتخصيصه على سبيل الاولوية دون الوجوب ويجعلون
علة التخصيص مصلحة تعود الى العالم وفرقه قالوا بتخصيصه
بذلك الوقت على سبيل الوجوب وجعلوا حدوث العالم
في غير ذلك الوقت متمعلا لانه لا وقت قبل ذلك الوقت
وهم اصحاب ابي القاسم البلخي المعروف بالكعبي وفرقه لم

وفذلك لان جميع الفاعل احد المتساويين
بالنسبة اليه بالمرجح في ترجيح خصوص
احدهما بان سمي فاما نسبة الفاعل
الى كل منهما على السواء منه

عدم الاعتراف بالتخصيص لا يدل على الاعتراف بعدم
التخصيص فلا يلزم عليهم التخصيص
بلا خصوص

فالزمان عند الكعبي يكون اسرا واحدا موجودا متاهيا
في جانب الماضي على خلاف ما هو المشهور في المتكلمين
الذين هو موجود في وقتنا في جانب الماضي كان
الزمان عندهم قد انقضى في وقتنا

من تساوي هذه الافعال في صحة تعلق هذه الاحكام
ان لا يكون لتعلقها بمخصص **قوله** في تعلق القدره
لا يلزم من تساوي الضدين بالنسبة الى القدره تساوي
بحسب الواقع **قوله** وفي اختلاف الذوات الصافات
عندهم داخله في الحقائق الشخصية فاختلف الذوات
بالصفات هو كاختلاف الانواع بالفضول فكما ان سوا
لم لا يجري في اختلاف الانواع فكذا لا يجري في اختلاف
الذوات **قوله** في احصاء الفلك اه اجيب عنه بان لكل
فلك صورة نوعية تخصيه وتلك الصورة يقتضي
هذه الحركة على هذا النحو وبان حركة الفلك ارادية فالفلك
ارادته الحركة لاستكمال التشبيه بالمبارى العالمة
هو القول الراجح اولعنايته بالامور السافلة كما هو القول
المرجح **قوله** وفي اختصاصه اجيب عنه بان
للكواكب والمتم صوراً نوعية يخصها وهذه الصور
تقتضي هذا الاختلاف وبان اجزاء الفلك اجزاء فوضيعة
لا تميز بينها الا بحسب الوهم وفيه ان كل واحد من هذه
الاجزاء قبل الاشارة الحسية اشارة غير الاشارة الى الاخر

يحصل وجوب وجوده ويقم له الوجوب اللاحق فالوجوب
 السابق حقيقة صفة للمعلول **قوله** بل هو امر اعتبار
 اه لا يخفى انه وان كان امرا اعتباريا لكنه يستند على محلا
 موجودا لانه وجوب خارجي فكانه اراد بالاستدعاء على
 وجه التوقف دون الاستلزام مطلقا **قوله** لتركيبه من
 الأناث اه اراد بالآن الزمان القصير فانه ربما يطلو
 الآن عليه وبالتركيب التركيب التحليلي او اراد بالآن
 ما لا يقبل القسمة وبالتركيب التركيب الخارجي وعلى كل
 لا يرد ان كون الزمان مركبا من الأناث مذهب المتكلمين
 وبناء الدليل على مذهب الفلاسفة اما على الاول فظم
 واما على الثاني فلا نه لا يلزم من بناء مقدمة من الدليل
 على مذهب المتكلمين عدم بناءه على مذهب الفلاسفة
قوله بعد تسليم اه اشار الى ان تقدم عدم الزمان على
 وجوده ليس بقدم زمانيا بل تقدم ما ذاتيا على اصطلاح
 المتكلمين **قوله** فيجتمع اه ان اخذ العدم عدما سا بقايل
 تدخل الزمانين **قوله** وايض هو مستمر اه هذا الوجه لا ينفي
 التأثير في العدم السابق حال الوجود وان شئت نفية قلت

في الكلام في العدم السابق فان اخذ زمانا ولو خلا
 بلزم ذلك وكذا يلزم في ما ينفي العدم اللاحق حال الوجود
 السابق وفي ما ينفي العدم السابق حال الوجود اللاحق
 واما في ما ينفي الوجود السابق حال العدم اللاحق
 فان كان يلزم ذلك في الكلام فيه
 فان العدم اللاحق ربما لا يقع فيه

الكلام في العدم السابق فان اخذ زمانا ولو خلا
 بلزم ذلك وكذا يلزم في ما ينفي العدم اللاحق حال الوجود
 السابق وفي ما ينفي العدم السابق حال الوجود اللاحق
 واما في ما ينفي الوجود السابق حال العدم اللاحق
 فان كان يلزم ذلك في الكلام فيه
 فان العدم اللاحق ربما لا يقع فيه

يلزم كون الاثر قبل التأثير **قوله** والجواب ان المحال اه بل
 المحال ايجاد الموجود الحاصل بتحصيل اخر سواء كان وجوده
 قبل ذلك لايجادا ومقارنا له فان المحال تحصيل بتحصيل
 آخر مطلقا **قوله** او نقول انه التقرير الاول بالنظر الى
 حدوث الصفة بحسب وجودها في نفسها وهذا
 التقرير بالنظر الى احداثها بحسب وجودها لغيرها ويمكن
 ان يقرر نظر الى حدوثها بحسب وجودها لغيرها واحدا
 بحسب وجودها في نفسها او لعل وجه تخصيص الحدوث
 والاحداث بالصفة ان حدوث الذات ليس بظاهري
 ينكره قوم ويرد على تقرير الحدوث انه نحو من الوجوه
 فلا يجري فيه شبهة الخصم وعلى تقرير الحدوث انه
 نحو من الایجاد والخصم ينكره **قوله** ومثل ذلك اه اشأ
 الى ان هذه الضرورة ليست ضرورة بشرط المحول فانها
 ضرورة ثبوت المحول للموضوع بشرط انصاف الموضوع
 بالمحول وهذه الضرورة ضرورة ثبوت قيد المحول للموضوع
 فان القضية ههنا ان الممكن لا يقبل التأثير حال الوجودية
 وحال العدم **قوله** وذلك لان اه يجوز ان ينتهي سلسلة الخا

للاطلاع

الى حاجة يحتاج بنفسها لا بحاجة اخرى وسلسلة للوثيرة
الى مؤثر يوثر بنفسه لا بمؤثرية زائدة **قوله** لانها من
الافواع اه المشهور ان النوع للتكرار هو النوع المتحقق في
الافراد مرتين ولا يخفى ان المؤثرية ليس كذلك فالمراد
منه ههنا اعم منه اي ما يستلزم كل فرد منفرد آخر
قوله منع الملازمة اه هذا المنع يرجع الى منع كون
الامكان رفع ضرورة الطرفين او منع استواء نسبتها
اليه ولا شك ان هاتين المقدمتين لا يقبلان
المنع والقول الفصل ان العدم سواء كان سابقا او
لاحقا هو سلب الوجود سلبا بسيطا فيكفي فيه سلب
التاثير في الوجود كما تشهد به الضرورة كيف ولو كحا
الى تاثير آخر يلزم ارتفاع النقيضين عند انتفاء ذلك
التاثير فان اريد بالتاثير فيه ما يشتمل سلب التاثير
في الوجود تمنع بطلان اللازم ولا تمنع الملازمة فافهم
قوله وتوضيح المقام اه يفهم منه ان الحاصل من التاثير
حال النقاء هو و ام الوجود لا اصل الوجود حتى يلزم
تحصيل الحاصل ولا وجودا ابتدائي حتى يلزم التاثير

ارتقاء الوجود والعدم عن شيء ومعا كل نقدي
بحال بالاضافة وان كان ذلك النقدي
نقدي بحال الا ان رفع الوجود والعدم على
عن شيء معا بحال طلقا وان كان على
نقدي فشيء منه محرم

في امر متجدد ولا يخفى انه لا يحسم مادة الشبهة لان
 اصل الوجود من حيث هو ممكن لا ينفك عنه الامكان
 فهو في حال البقاء يحتاج الى الموثركا هو في حال البقاء
 يحتاج الى الموثركا هو في حال الحدوث يحتاج الى
 وقد صرح الشيخ الرئيس في الهيات الشفاء بان المعلوم
 يحتاج الى مفيدة لنفس الوجود بالذات والحدوث
 وما سوى ذلك امور يعرض له فالموثر في الزمان الثاني
 يحصل ما هو حاصل في الزمان الاول فيلزم تحصيل
 الحاصل والحق ان كلام الامكان والحاجة واليجاد امر
 واحد يستمر الوجود باستمراره كما يشهد به الفهم
 السليم كيف ولولم يكن كذلك كان للموجود الواحد باراء
 الاجزاء التكميلية وجودات غير متناهية فتحصيل
 اصل الوجود في الزمان الثاني هو بعينه تحصيله في الزمان
 الاول وهو تحصيل الحاصل لهذا التحصيل ويعينك
 على فهم ذلك اعتبار حال الشمس وافاضتها الضوء على
 وجه الارض وبهذا يظهر لك ان العلة المبقية هي
 بعينها العلة الموحدة وان البقاء هو بعينه اليجاد فمعرفة

في امر متجدد ولا يخفى انه لا يحسم مادة الشبهة لان
 اصل الوجود من حيث هو ممكن لا ينفك عنه الامكان
 فهو في حال البقاء يحتاج الى الموثركا هو في حال البقاء
 يحتاج الى الموثركا هو في حال الحدوث يحتاج الى
 وقد صرح الشيخ الرئيس في الهيات الشفاء بان المعلوم
 يحتاج الى مفيدة لنفس الوجود بالذات والحدوث
 وما سوى ذلك امور يعرض له فالموثر في الزمان الثاني
 يحصل ما هو حاصل في الزمان الاول فيلزم تحصيل
 الحاصل والحق ان كلام الامكان والحاجة واليجاد امر
 واحد يستمر الوجود باستمراره كما يشهد به الفهم
 السليم كيف ولولم يكن كذلك كان للموجود الواحد باراء
 الاجزاء التكميلية وجودات غير متناهية فتحصيل
 اصل الوجود في الزمان الثاني هو بعينه تحصيله في الزمان
 الاول وهو تحصيل الحاصل لهذا التحصيل ويعينك
 على فهم ذلك اعتبار حال الشمس وافاضتها الضوء على
 وجه الارض وبهذا يظهر لك ان العلة المبقية هي
 بعينها العلة الموحدة وان البقاء هو بعينه اليجاد فمعرفة

قوله قلنا اه هذا الجواب من قبل الاشاعرة واما
 من قبل الحكماء فهو ان التسلسل المحال هو التسلسل
 في الامور المجتمعة وهو لا يلزم مما ذكرتم ومن قبل
 المعتزلة فهو ان المخصص مصلحة تعود الى وجود العالم
 او امتناع الحادث في غير الوقت المخصوص **قوله** اما الاول
 اه فان قلت المفروض ان الذات مع الارادة كافية في
 وقوع الحادث وهي متحققة في الاند فوقع الحادث
 فيما لا يزال دون الانزال مع استواء الوقوعين بالنسبة
 اليها كان وقوعها بلا سبب وبرجحها بل مرجح قلت لان
 استواء الوقوعين بالنسبة اليها فان الارادة تعلق
 في الاند بوجود الحادث في وقت مخصوص فلا يحصل
 الحادث الا في ذلك الوقت لا يقيم فحينئذ يلزم وقوعه ووجه
 اللازم الى مع الوقت المخصوص في الانزال امتناع تخلف
 العلول عن علته التامة لانا نقول للعلول لا يتخلف عن
 العلة التامة اذا كان ممكنا ومن البين ان وقوع الجو
 اللازم الى مع الوقت المخصوص في الانزال متمنع وسياتي ذلك
 زيارته تحقيقه ذلك **قوله** لكن اذا كان اه لما منع ان يمنع

الاول القدر المعتزلة وان فينا خيم
 ويرى عليها ان يقال الكلام في
 الصلحة والوقت فينبغي
 ان يرجع هذا القول الى
 الوقت وجوبه
 الخاص
 امتناعه
 وجوبه
 الامتناع
 لا ينافي
 من العام

ذلك فان الواجب سبحانه فاعل موجب بصفات العبدية
 وهذا لا ينافي في القدرة لان القدرة صحة الفعل بالنسبة
 اليها فليست امل **قوله** قلنا فيلزم اه هذا التسم ينقطع
 بانقطاع الاعتبار لان التعلق من الامور الاعتبارية
 الموجودة في نفس الامر ومعنى كون الشيء اعتباريا هو
 في نفس الامر ان يكون موصوفة بحيث يصح اتزاعه عنه
قوله لا شك اه هنا يتم اذا ثبت ان كماله احوار وجو
 مفار الوجودات الاحاد وان جزءا منها ليس فاعلا لها
 وسيجيء كلام في تحقيقها انشاء الله تعالى **قوله** محتاج
 الى مرجح يجوز ان يكون ذلك المرجح امر اعتباريا فلا يلزم
 التسلسل في الامور الاعتبارية وهو غير مستحيل
قوله وقدر اه وقدر ايضا ما يراد على ذلك الاشكال
قوله والجواب ما قد عرفت اه هذا الجواب من الاشاعة
 القائلين بجوانا البرجح بالبرجح وامام من الحكماء والمقتر
 القائلين بامتناعه فهو ان عدم العلم بالبرجح لا يدل على
 عدمه سيما اذا كانت النفس في حالة المحنصة والاضطرار
 ولم يقدر على الحفظ والتميز مع ان الهارب يقتضي طبيعة

به من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى

ما كانت قد رتبة بجمعة
 التعلقات قد رتبة بجمعة
 او حادثة متعاقبة
 منه

هذا بالنظر
 في الامور
 في الامور
 في الامور
 في الامور
 في الامور
 في الامور
 في الامور
 في الامور
 في الامور
 في الامور

صورة من هذه
 الصورة من هذه
 الصورة من هذه
 الصورة من هذه
 الصورة من هذه
 الصورة من هذه
 الصورة من هذه
 الصورة من هذه
 الصورة من هذه
 الصورة من هذه

وان ورد عليهم ان المتحاج في الحقيقة
هو اصل الوجود وكفى بعد العدم
ام يرضى له كما يحكيه القدر
الصحيح
الصحيح

وان لنرم عليهم استغناء العالم
في نفسه عن الصانع وحوال
البقاء وهو خلاف
الضرورية العقلية
منه

له والحكماء ذهبوا الى ان ايجاد الصانع للعالم يشبه
 نسبة الشمس الى ضوءها وان حاجة الله الحاجة في
 نفس الوجود من حيث هو والصوفية ذهبوا الى ان
 ايجاد الصانع للعالم هو ظهوره في المظاهر وحاجته
 اليه هي اقتضاء الظهور فلا صفات القديمة على ما
 ذهب اليه المتكلمون ليس ايجاد واحتياج على نحو ايجاد
 العالم واحتياجه فكان اليجاد والاحتياج عندهم على
 نحوين احدهما يختص بالصفات القديمة وهو ايجاد
 يشبه نسبة الشمس الى ضوءها واحتياج يكون في نفس
 الوجود من حيث هو وثانيهما يختص بالعالم وهو ايجاد
 يشبه البناء الى البناء واحتياج يكون في الوجود من حيث
 انه بعد العدم والاحتياج الذي كان الحدوث علة له
 هو هذا النحو من الاحتياج هكذا ينبغي تحقيق المقام و
 توضيح المرام **قوله** والا كانت اه لعل مرادهم بالخروج
 من العدم الى الوجود الانتقال الدفعي دون التدريجي
 حتى يكون العدم والوجود مبدءا ومنتهاى ويلزم الوسطة
 بينهما نعم يريد على من يقول منهم بان المعدوم ليس شئ ان

كان في الحديث الندي كيت
 كنز مخفيا فاجبت
 ان اعرف فخلقت
 الخلق اشارة
 اليه هـ

الاشغال

الاتقال سواء كان دفعيا او تدريجيا لا بد له من

موضوع وهو هنا منتفلا ان يقع مرادهم بالخروج

ليس حقيقة الانتقال **قوله** لان الحدوث اه لا يبعد ان يكون

مرادهم من كون الحدوث علة الحاجة ان الممكن يحتاج

الى المؤثر لا احتياج حدوثه اليه وان الاحتياج صفة للحدوث

اولا وبالذات ولتفسر الوجود والماهية ثانيا وبالعرض على نفس الحدوث

ويدل عليه تمسكهم بان الممكن يحتاج الى المؤثر فخرج

من العدم الى الوجود **قوله** وخمس على التقدير الثاني بل حتى يلزم

على التقدير الثالث ايضا لان الحدوث على هذا التقدير وليس عارضا للحدوث حقيقة فضلا عن

مقدم على الامكان من حيث انه علة لكونه شرط العلية ان يكون عارضا له لنفسه الاتري ان الاحداث

وهو بهذا الحيزية مقدم على الحاجة لتقديم العلة من حيث

العلية عاقلات المعاول **قوله** فان قيل الامكان اه كيفية النسبة

بمعنى مصداق الحمل كما اشرنا اليه **قوله** قلنا الامكان اه

يعني ان الامكان كيفية للنسبة مفهوم الوجود الى الماهية

في اعتبار الفعل لا كيفية للنسبة الفعلية اي كون الماهية

موجودة بالفعل فهو متأخر عن مفهوم الوجود والماهية

من غلة وتلك العلة عند الحكماء هي الامكان
وعند المتكلمين الحدوث وعلته بان الاحتياج
يبرز الحدوث لنفسه وبمعنى الممكن بواسطة
الحدوث والحاجة عندهم مطلقا من نسبة
الحدوث والحاجة عندهم مطلقا من نسبة
العلية والمعاول ومن هذا القبيل ما قالوا ان علة
الروية هي الوجود بمعنى انها متعلقة به بالذات
فالحاجة عندهم ليست متقدمة على الحدوث
فحتى يلزم على تقدير علية له تقدم الشيء على
نفسه واتحق ان الاحتياج عارض لاصل الوجود
وليس عارضا للحدوث حقيقة فضلا عن
ان يكون عارضا له لنفسه الاتري ان الاحداث
مقدم عليه وموخر عن احتياجه وفي
كلام الشارع قد مره اشارة اليه
منه

في اعتبار العقل ومتقدم عليهما في طرف الوجود واما الحدوث
 فهو وصف الوجود بالفعل لا وصف مفهومه في اعتبار العقل
 ولذا يوصف الوجود بالامكان قبل ان يتصف به ولا يوصف
 بالحدوث الا بعد ان يتصف به قال بعض المحققين المراد بالحدوث
 بل حدوثه هنا كون الشيء في اعتبار العقل حيث لو وجد كان
 مسبوقا بالعدم لا كون الوجود بالفعل مسبوقا بالعدم ولا شك
 ان هذا المعنى متقدم على الوجود ولا يخفى انه ليس معنى الحدوث
 وان سلم فهو ليس مرادهم وهنا والاما يلزم عليهم استغناء
 الممكن عن المؤثر حال البقاء ولما التزموا حدوث الاعراض
 انا فانامع انا فلعل بالضرورة ان الاحتياج لا يترتب عليه
 كيف وهو متحقق في المتغيرات **قوله** الممكن لا يكون اذ اعلم
 للاولوية الذاتية معنيين الاول ان يكون احد طرفي الممكن
 اليق بالنسبة الى ذاته والثاني ان يقتضي ذاته احد طرفيه
 على سبيل الاولوية عا قياسها قال الحكماء والمتكلمون في
 الواجب بالذات وكل منهما يتصور على وجهين الاول ان
 يكون الاولوية بالنسبة الى ذات الممكن ضرورة وان يقتضي
 ذاته اولوية احد الطرفين على سبيل الوجوب وهكذا وجب

هذا هو المعنى
 الذي مر عليه
 في المتن
 من غير ان
 يكون المراد
 بالحدوث
 بل حدوثه
 هنا كون
 الشيء في
 اعتبار العقل
 حيث لو وجد
 كان مسبوقا
 بالعدم

الاولوية

الاولوية وجوب وجوبها حيث ينقطع الاعتبار والثاني
 ان يكون الاولوية بالنسبة الى ذاته اولى وان يقتضي ذاته
 اولوية احدا الطرفين على سبيل الاولوية وهكذا اولوية الاولى
 واولوية اولويتها حتى ينقطع الاعتبار ثم ذاته في كل من
 هذه الوجوه اما مأخوذة وحدها او مع انضمام غيرها
 فالاولوية الذاتية يكون على ثمانية اوجه لكن الغرض
 العلمي تعلق بابطال اربعة منها اي ما يكون الذات فيه ما
 مأخوذة وحدها ويمكن ان يستدل على هذا المطلب ولا
 بان ما به الاولوية اي منشاء اتراعهما على تقدير الاولوية
 الذاتية نفس الذات من حيث هي فيكون راجحية الطرفين
 الاولى مرتبة الذات وكذا مرجحية الطرف الاخر للتضا
 بينهما فيكون الطرف الاولى واجبا بالذات والطرف الاخر
 متمنعا بالذات ضرورة امتناع مرجحية الراجح في مرتبة
 الذات وراجحية المرجوح في مرتبتها وثانيا بان اقتضا
 الممكن احد طرفيه على سبيل الاولوية وكذا اولوية احدهما
 بالقياس الى ذاته يستلزم تقدمه بالوجوب على وجوده او عده
 لان اقتضاء الشيء على اي نحو كان وكذا اولويته بالقياس الى

لان التصور الاصل من ابطال
 الاولوية الذاتية يقتضي انفساد
 باثبات الصانع والوجوب
 الاربعة الاخيرة
 فيها انفساد
 منه

لما كان ما به الراجحية والرجحية
 عين الذات كل الراجح واجبا
 والرجوح متمنعا للطرف
 الى نفس الذات

الضميمة العقلية هي ان اقتضاء شيء على شيء
 على سبيل الوجوب او على سبيل الاولوية فيكون
 وكذا النفس بالقياس الى سبيل الاولوية فيكون
 وكان في نفسه يستلزم تقدمه بالوجوب على وجوده او عده
 ان يكون له شئ
 فيكون تقدمه بالوجوب على وجوده او عده
 اقتضاء نفسه
 لعدم

ذاته يستدعي ان يكون له قبل الاقضاء والاولوية نحو
من الثبوت كما يحكم به الفهم المستقيم والثابان اقضاء
الممكن احد طرفية يستلزم اقضاء سلبه سلبك
الطرف والاولوية احدهما بالقياس الى فاته يستلزم اولو
سلبه بالقياس الى سلبها اما الملازمة فلان سلب
المقتضي يقتضي سلب المقتضي والاولوية امر بالقياس الى شئ
يستلزم اولوية سلبك لك الامر بالقياس الى سلبك لك الشئ
كما تشهد به الفطرة السليمة واما بطلان اللازم فلانه
لا يمكن اقضاء سلب الممكن وجوده او عدمه على سبيل
الاولوية ولا يتصور بالقياس الى اولوية احدهما **قوله** ان
لولا اده امتناع البقا لودل دل على ضرورة العدم لا اولو
فكانهم فهو من ضرورة نحو من العدم اولوية اصل العد
فالرد يرجع الى منع دلالتها عليها وفيه اشارة الى ان ما هيا
الامور السببية كما يقتضي امتناع بقا شئ يقتضي وجوب
شئ آخر لان التضي والتجدد عبارة عن القضاء شئ وحد
شئ آخر فكما ان وجوب احد وث لا يستلزم اولوية في
اصل الوجود فامتناع البقاء لا يستلزم اولوية اصل العد

لا دخل لأقضاء
التجديد في امتناع
البقاء ففي ترك
التجديد مع النقص
إشارة
إليه

ويمكن ان يستبطن ههنا المراد وجه اخر وهو ان ماهية الحركة والزمان يقتضي التقضي والتجدد بحسب النسب الى الحدود المفروضة فالمقتضى حقيقة تلك النسب وعلة انقضائها ماهية الحركة والزمان فالاستدلال بامتناع بقاءها على اولوية عدمها بالقياس الى ذاتها خروج عن المبحث **قوله** اذ يكفي اه كانهم هموا اولوية العدم من كثرة العلة في طرف الوجود وقلتها في طرف العدم او من تاثيرها في طرف العدم الوجود وعدم تاثيرها في طرف العدم ولا يخفى ان قلة العلة وعدم تاثيرها في طرف العدم لا تنفاه الا تصاف فيه لانه سلب بسيط وبهنا ظهر معنى السهولة وانها ليست بالنظر الى الغير فامل **قوله** لان تلك الا اولوية بل الا اولوية ههنا فان الممكن عند تحقق العلة التامة واجب بالغير وعند انتفاؤها ممتنع بالغير وبه يظهر دليل على نفي الا اولوية الذاتية بالمعنى الثاني على الوجه الاول فان الضرورة والا اولوية متنافيان **قوله** فيصير الممكن يرد عليه ان هذا الوجوب وجوب بالغير فانه بسبب الا

الوجوب الخارج هو الحركة بمعنى الوسط والزمان كما هو المشهور وما يجب لانها ملك لثانين منه

الاولوية الذاتية التي هي متفق الذات على سبيل الوجوب وهي هذا الغز لو كانت متممة الاشكال عنها والضرورة انفس متممة الاشكال عنها متنافيان لان الاولوية ليست هي ان الطرفين والضرورة عدم جزمها

الذاتية وهو لا ينافي في الامكان بالذات اللهم ان يمتسك
 بان الاولوية الذاتية في مرتبة الذات كما سبقت الاشياء
 فكان الوجوب الناشئ عنها ناشيا عن الذات والاولى
 ان يقيم فيلزم ايجاد الشيء لنفسه اعدام الشيء لنفسه وهما
 باطلان لان الاول يستلزم ايجادا قبل الوجود والثاني
 يستلزم سلب الشيء عن نفسه وما قيل في الجواب ان معنى
 قولهم الواجب ما يجبله الوجود من غير التفات الى الغير
 يكون الواجب مستلزما للوجوب وهو لا ينافي في الوسطة
 في اللزوم فيا في عنه الفهم السليم كيف والاحتياج
 في الوجود الى حيثية خارجة عن الذات ينافي الوجوب
 الذاتي **قوله** فان قيل اه هنا مقامان الاول نفى الاولوية الذاتية
 والثاني ان الاولوية لا يكفي في وقوع الطرف الاول حتى
 لا يصل الى الحد الوجوب وانسداد باب اثبات الصانع
 يلزم ان لم يثبت المقام الثاني لكنه يثبت في البحث الثالث
قوله قلنا اه او رد عليه انه يجوز ان يكون سبب العدم عدم
 عدم المانع الذي يستلزم وجود المانع فيكون عدم سبب
 العدم عدم عدم المانع الذي يستلزم عدم المانع وحينئذ

اي ما به الاولوية بشرط الثاني
 انما اراد الى ضعفه لا يثبت
 بانفسه انما المقامات المذكورة
 في الدليل وانما اراد اليه ايضا
 بقوله والاولى منه

الثاني في خصوص ما في
 قوله في نفسه من غير
 ان يثبت له وجودا

التام الم
 المحقق الدواني
 في حواشيه
 القديمة على شرح التكملة
 منه

الطرف الاول ان كان وجودا يلزم الاول
 وهو كما يلزم على مذهب المتكلمين
 في الواجب بالذات وان كان
 عدما يلزم الثاني ولزم
 لان ح يكون الشيء معدوما
 لنفسه وعدمه
 انما له
 منه حجة

لا يحصل

لا يحصل المظن وانت خير بان عدم المعلوم مستند الى عدم
 علة ما لا بخصوصها فاذا كان الوجود موقوفا على عدم
 سبب العدم كان موقوفا على عدم علة ما ولا شك انه
 يتحقق تحقق جميع العلل كما ان عدم علة ما يتحقق بانعدام ^{حده}
 منها نعم يرد عليه انه يجوز ان يكون سبب الوجود الاولوية
 الذاتية فقط فيكون عدم سبب العدم عدمها المستلزم
 لشوئها الا ان يتمسك بان الاولوية الذاتية لا يكفي في وقوع
 الطرف الاولى **قوله** عدم العدم وجوبه مستلزم له ضرورة
 ان تصورا اول موقوف على العدم دون الثاني **قوله** لانه اذا صا
 له او رد عليه انه يجوز ان تقضي العلة رجحان الوقوع في
 احد الوقتين على الوقوع في وقت آخر ^{العدم عليه المحقق الثاني} ورجحان دوام الوقوع
 على الوقوع في وقت دون وقت كما انها تقضي رجحان
 وقوع احد الطرفين على وقوع طرف آخر وانت تعلم ان الوقت

على ذلك التقدير يكون تلك الاولوية ثابتة
 للمكان الثاني مع انضمام عدم عدم تلك
 الاولوية فالتبعية بل يتم فيه عدم
 عدم الاولوية على نسبتها
 ولما لم يكن يلزم
 فذلك منه

الذي يقضي العلة رجحان الوقوع في وقت واحد فليقرض الوقت
 في جزء آخر مع ان العلة لها اقتضاء واحد متعلق باصل الوجود ^{في ذلك الوقت}
 وليس لها اقتضاء آخر متعلق بدوامه او بوقوعه في وقت ^{محدود او غير محدود}
 دون وقت كما سرت الاشياء اليه نعم يرد عليه ان بعد ^{له اجزاء} جميعها كما انها شاملة لجميع الاوقات
 على تقدير اقتضاء العلة رجحان احد ^{الطرفين على الطرف الاخر من غير}
 التخصيص بوقت ^{منه}
 فترى ان التخصيص اقادة ^{بالدوام} والوقت المخصوص في طرف
 العلة ومن شرائط
 المعلول الذي
 هو اصل الوجود
 نه

اولوية احد الطرفين تمنع الطرف الاخر ضرورة امتناع
 الطرفين منع اولوية احد الطرفين امتنع وقوعه في وقت
 وعدمه في وقت آخر ولك ان تستدل على هذا المطلب بان
 الممكن امتنع وجوده حال عدم العلة وكذا عدمه حال وجودها
 ضرورة حاجتها في وجوده الى وجودها وفي عدمه الى
 عدمها فلو لم يجب كل من الوجود والعدم عند تحقق علة
 لأمكن كل منهما عدم علة الوجود مثلاً لو لم يجب عند تحقق
 علة لا مكن العدم عند عدم علة التي هي عدم علة الوجود
 فافهم **قوله** هو وجوبه السابق المراد بالسبق الذي
 في اعتبار العقل فانه في الخارج ليس الا الانسان مثلاً ثم
 العقل بضرب من التحليل ينتزع عنه الماهية وامكانها و
 احتياجها الى العلة وجوبها بالنظر الى العلة ووجودها و
 وجوبها بالنظر الى الوجود ويحكم بتقديم بعضها على بعض بهذا
 الترتيب هذا لكن لقائل ان يقول الوجوب السابق ليس وصف
 المعلول من حيث ذاته بل من حيث انه معلول فهو حقيقة
 وصف للعللة **قوله** لانه بالطراه فيه مسامحة لان الامكان سلب
 الضرف بالنظر الى الذات بان يكون المسلوب بالنظر اليها الا

علينا هذا كما ينبغي كفاية
 الاولوية الخارجية
 ينبغي كفاية الاولوية
 الذاتية منه

بالنظر الى الذات بان يكون المسلوب بالنظر اليها الا
 بالنظر الى الذات بان يكون المسلوب بالنظر اليها الا
 بالنظر الى الذات بان يكون المسلوب بالنظر اليها الا
 بالنظر الى الذات بان يكون المسلوب بالنظر اليها الا
 بالنظر الى الذات بان يكون المسلوب بالنظر اليها الا
 بالنظر الى الذات بان يكون المسلوب بالنظر اليها الا
 بالنظر الى الذات بان يكون المسلوب بالنظر اليها الا
 بالنظر الى الذات بان يكون المسلوب بالنظر اليها الا

السلب أو يكون لها من حيث هي نحو من الثبوت كما شهد به
الضرورة ويكون منافيا للوجوبين والممكن الخارج عن
القسمه هو ما يكون المسلوب بالتطرق الى الذات لا السلب
قوله الامكان لازم للماهية بمعنى انها كافية في صدقه
لا بالمعنى المصطلح لما عرفت انه ليس مستندا اليها من حيث هي و
لا اليها مع مطلق الوجود **قوله** ينفي الامان تنبيهه على امتنا
الانقلاب في القضية التي محولها الوجود بامتناع الانقلاب
في مطلق القضايا وحاصله انه لو جاز انقلاب الامكان الى
الوجوب والامتناع في هذه القضية جاز انقلابه اليها
في كل قضية فان الموارد الثلث في جميع القضايا بمعنى واحد و
حينئذ يرتفع الامان عن القضايا البديهية فيرفع الوثوق
عن حكم العقل بوجوبها وامتناعها وامكانها فلا يحصل
التطبيقات لانها رها الى البديهيات فيطل حكم العقل مطلقا
قوله وفي الدليلين مناقشات منها ان الامكان لا يحتاج الى
المقتضى بل يكفي فيه اتقا مقتضى الضرورة لانه سلب بسيط
ومنها ان ما يلزم هو التسم في الامور الاعتبارية وهي ينقطع
بانقطاع الاعتبار **قوله** ولنا فيه بحثاه لا يخفى ان مثليه تجري

في استلزام بقاء الامكان لامكان البقاء واستلزام زما
 الامكان لامكان الزمانية فيلزم امكان بقاء الحركة و
 امكان وجودها هو آني الوجود في الزمان بل في الانزوية الغير
 المشاهدة مع انه ان اراد بقوله لم يكن هو في ذاته ان
 ذاته ليس مانعا في شيء من اجزاء الازل عن قبول اصل
 الوجود بان يكون قوله في شيء متعلقا بعدم المنع فهو بعينه
 ازلية الامكان ولا يلزم منه عدم المنع عن قبول الوجود في
 جميع اجزاء الازل الذي هو امكان الازلية وان اراد به ان
 ذاته ليس مانعا عن قبول الوجود في شيء من اجزاء الازل بان
 يكون قوله في شيء متعلقا بالوجود فهو بعينه امكان الازلية
 فكان مصدق **قوله** لان الحدوث اه فان قلت الحدوث امر
 اعتباري موجود في نفس الامر فيكون للمجموع امكان بحسب
 الوجود في نفس الامر فيلزم امكان ازليته بحسب هذا الوجود
 قلت مجموع الامر الاعتباري والامر الوجودي امر اختراعي فلا يكون
 له امكان بحسب الوجود في نفس الامر **قوله** قلت لا يظهر ان تقيد
 الحادث المقيد بقيد الحدوث تمنع لذاته لان التقييد من حيث انشاء
 هو تقييد داخل في التقييد وهو امر اعتباري **قوله** والسر في ذلك ان التقييد
 كما لا يخفى

هو تقييد
 من حيث انشاء
 من حيث الوجود
 من حيث الاعتبار

سواء كان التقييد خلا
 او خارجا
 منه

اه عيسى

اه تحقيق المقام ان الامكان بالغير يتصور على نحوين الاول

ان يكون باقتضاء الغير والثاني ان يكون بالقياس الى الغير

كل منهما يتصور على وجهين الاول ان يكون هذا الامكان

سلب الضرورة الذاتية والثاني ان يكون سلب الضرورة

الطلقة والنحو الاول باطل على كلا الوجهين اما على الوجه الاول

فلا نرا ان كان في الواجب والمنع يلزم اجتماع التقضيين

او ما في حكمه فان الوجوب والامتناع ضرورة واحد الطرفين و

الامكان سلب ضرورة وتما وان كان في الممكن يلزم تواردهما

او ما في حكمه فان الذات كافية في صدقه واما على الوجه الثاني

وهو منحصري سلب الضرورة الذاتية وسلب الضرورة الغير

فان كان الاول فقد عرفت حاله وان كان الثاني فان كان

في الواجب والمنع يلزم تواردهما العلتين او ما في حكمه فان الذات

كافية في سلب الضرورة الذاتية عن الغير وان كان في الممكن

يلزم اجتماع التقضيين او ما في حكمه لان الممكن لا يخفى على احد

الضرورة وتبين والنحو الثاني جائز على كلا الوجهين اذ لا استخا

في سلب ضرورة شئ بالنظر الى غيره وهذا النحو على الوجه

الاول يختص بالممكن بالذات فانه بعينه الامكان الذاتي لما هو

اي بالنظر الى الغير بدونه
ان اعتبار نفس الضرورة من غير اعتبار
الطرف الواحد والطرفين يلزم
اجتماع التقضيين وان
اعتبار الطرفين
والطرفين
ان كان
مقتضى الذات كما هو
الضرورة يلزم تواردهما العلتين
وان لم يكن مقتضاها كما هو
التحقيق يلزم حكمه منه

مع القياس الى الغير لان الامكان الذاتي سلب الضرورة ^{شبه} التامة
 عن الذات سلبا بسيطا وذلك يصدق بان لا يقتض ^ت الذات
 ضرورة الطرفين ولا يكون ضرورة ^تهما بالتطابق اليهما وما
 ينبغي ان يعلم ان القياس الى الغير ليس مختصا بالامكان فان
 لنا وجوبا وامتناعا بالقياس الى الغير كوجوب العلة بالقياس
 الى وجود المعلول وامتناعها بالقياس الى عدمه لكن على ^{الوجه} اللوح
 فظ لان الضرورة الذاتية لا يكون بالقياس الى الغير هذا ما
 حصل في هذا المقام **قوله** فالحاصل انه اعلم ان الاحجاب
 على اربعة اقسام الاول وجوب الصدور ونظرا الى ذات الفاعل
 من حيث هي مع قطع النظر عن ارادة الفاعل وغاية الفعل وهو
 ليس محل الخلاف ولا اتفاق الكل على ثبوت الاختيار الذي هو
 مقابله لله تعالى وهو عند الحكماء غير متصور في حقه تعالى
 الثاني وجوب الصدور ونظرا الى ذات الفاعل بان يكون الارادة
 وللغاية عن الفاعل وهذا محل الخلاف بين الحكماء والمنكرين
 فالحكماء ذهبوا الى هذا الاحجاب وزعموا انه تعالى اوجد العالم
 بارادته التي هي عينه وذاته تعالى علة غائية لوجود العالم بل
 علة تامة له والمتكلمون ذهبوا الى الاختيار والمقابل لهذا

هذا هو المقام الذي ذهب اليه الحكماء
 وهو ان الله تعالى اوجد العالم بارادته
 التي هي عينه وذاته تعالى علة غائية
 لوجود العالم بل علة تامة له والمتكلمون
 ذهبوا الى الاختيار والمقابل لهذا

الاحجاب

الايجاب وقالوا انه نعم اوجد العالم بالارادة الزائدة قبله
 لا لفرضا وبالارادة التي هي عينه لفرضه خارج عنه
 والثالث وجوب الصدور ونظر الى ارادة الفاعل والمصلحة
 المترتبة على الفعل وهذا محل الخلاف بين الاشاعرة والمعتزلة
 فالاشاعرة قالوا بالاختيار والمقابل لهذا الايجاب حيث لم يتصور
 بوجوب الاصل وجوزوا الترجيح بلا مرجح والمعتزلة قالوا
 بهذا الايجاب حيث ذهبوا الى وجوب الاصل وامتناع
 الترجيح بلا مرجح والرابع وجوب الصدور بعد الاختيار
 وهذا الوجوب موكد للاختيار ولا خلاف في ثبوته
 وانتفاء الاختيار الذي يقابله واذا اتقنت ذلك
 علمت ان اثر الموجب على النحويين الاولين يجب ان يكون
 دائما داهيا واما لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة
 واثر الموجب على المعنيين الاخيرين وكذا اثر المختار على
 هذه المعاني كلها يحتمل الامر في هذا ما ظهر في هذا المقام
 والجمهور في غفلة عنه فظن بعضهم ان محل الخلاف بين
 الحكماء والمستكلمين هو الايجاب بالمعنى الاول وكلام كثير منهم
 ينسب معناه وظن بعضهم انه لا خلاف بين الحكماء والمعتزلة

عند المعتزلة لا بد في وجود العالم من مصلحة
 متعلقة به لا يتم ما لا بد منه عندهم هو العلم بالاصح
 وهو عين الثالث لان العلم بالاصح لا بد فيه
 من معنى الاصل فيكون يكون عين
 الثالث معنى

الا في قدم العالم وحدوثه مع انفا قهما على ايجاد العالم ممكن
 بالنسبة الى ذاته بدون اعتبار الارادة وواجب الارادة
 التي هي عينه **قوله** فزاعهم اه انت تعلم ان الظن من كلام
 المص على وفق ما ذكره الامام في المحصل وشرح الاشارات
 ان النزاع العائد الى ايجاب الفاعل واختياره هو النزاع في
 جواز استناد القديم الى الفاعل وامتناعه لا النزاع في قدم
 العالم وحدوثه قال الامام في المحصل انفق المتكلمون على ان
 القديم يستحيل استناده الى الفاعل وانفق الفلاسفة
 على انه غير متنع وعندي ان الخلا في هذا المقام لفظي لا
 المتكلمين لم يمتنعوا من استناد القديم الى الموجب بالذات
 والفلاسفة جوزوا استناد القديم الى الله نعم لكونه
 عندهم موجبا بالذات فظهر من هذا اتفاق الكل على جواز
 استناد القديم الى الموجب وامتناع استناده الى المختار
قوله ورداه هذا الرد للمحقق الطوسي وورده في نقد المحصل
 وشرح الاشارات وفيه نظر لما عرفت ان الامام لم يجعل مسئلة
 الحدوث متفرعة على مسئلة الاختيار بل جعل مسئلة امتنا
 استناد القديم الى الفاعل متفرعة عليها ولا شك ان هذه المسئلة

حاصله امتناع
 التاثير في القديم
 وعدم
 امتناعه

ليست بعينها مسألة كيف وللمتكلمون بأسهم صدروا
كتبهم بالاستدلال على كون العالم حادثا من غير تعرض بانه
فعل فاعل ثم ذكروا بعبثيات حدوثه انه فعل فاعل ومحتاج
الى محدث **قوله** قلت قد يعتذر من ذلك لا يخفى انهم لا يحتجوا
الى النازل المذكور ولا الى هذا الاعتذار فان الاحتياج
عندهم على نحوين الاول في الوجود من حيث انه بعد العدم و
الثاني في نفس الوجود من حيث هو واحد وثلاثة الاحتياج
على النحو الاول واحتياج المعلولات القديمة على النحو الثاني
كما ترى تحقيقه **قوله** بان القديم ما لا اول لوجوده اه فان
قيل ينبغي ههنا اثبات حدوث الحال لا نفي قدمها حتى لا يكون
تعليلها بالغير منا فيا لكون الحدوث علة الحاجة ولا شك
ان ما ينفي قدمها ينفي حدوثها فان الحادث ما كان لوجوده
اول كما ان القديم ما لا اول لوجوده قلت المقص ان ما يلزم
هو تعليل الامر الذي لا اول لثبوته وهو لا يناه في كون الحد
علة الحاجة فانه علة الحاجة الى الوجود لا علة الحاجة الى
الثبوت **قوله** وقال اه فيه مساححة والمقص ان سبق قصد
الايجار على الوجود كسبق اجاب الاجار عليه اذ لا خلاف في

ان سبق الاجادين عليه انما هو بالذات **قوله** بمعنى
 اشار الى الاختيار ومعنيين الاول كون الفاعل بحيث
 يصح عنه الفعل والترك والثاني كونه بحيث انشاء
 فعل وان لم يشاء لم يفعل والاختلاف وقع في المعنى الاول
 دون الثاني فان قيل المراد بصحة الفعل والترك امكانهما
 نظر الى ذات الفاعل فالمعنيان متلازمان لا يمكن الاختلا
 في أحدهما مع الاتفاق ويؤيده ما وقع في كلام الحكماء
 تفسير القدرة بصحة صدور الفعل ولا صدور بالنسبة
 الى الفاعل قلنا الامكان بالنظر الى ذات الفاعل على وجهين
 الاول ان يكون مع قطع النظر عن الارادة التي هي عين الذات
 والثاني ان يكون مع قطع النظر عن الخارج والاختلاف انما
 وقع في هذا الوجه فان الحكماء ذهبوا الى وجوب الصدور
 نظر الى ذاته نعم مع قطع النظر عن الخارج حيث زعموا ان
 ارادته تعين ذاته وان ذاته علة غائية لوجود العالم
 بل علة تامة له والمتكلمون قاطبة ذهبوا الى امكان الصدور
 نظر الى ذاته نعم مع قطع النظر عن الخارج بل تقول الوجه
 الاول غير متصور فلن لا يمكن النظر الى شيء وقطع النظر عما

نذهب الى التحقيق الى ان مصداق
الكلمة الواجب تقدم من غير الشك ان
والا لان مصداقها الصادر الاول
او مصداقها الصادر الاول

هو عينه وما وقع في كلام الحكماء من تفسير القدر بوجه
الصدور والاصدور فبني على ظاهر الامر وبالنبذة
الى ما وراء الصادر الاول فلا تغفل **قوله** ويدفعه اه
حاصله اثبات المقدمة المنوعة بدعوى الضرورة و
الظن انه غير موجه فان المستدل ادعى ضرورة المقدمة
المنوعة والامدي منع ضرورة تناضما **قوله** فتفه
الامام الرازي لا يخفى انه يناق في ما ذهب اليه من اثبات
الصفات القديمة وكون الواجب فاعلا موجبا لها
قوله فلا ان يكون اه للمانع ان يمنع ذلك فان البقاء
على هذا التقدير يجوز ان يكون امرا اعتباريا وان سلم
ذلك فله ان يمنع لزوم التسلسل فان البقاء يجوز ان يكون
باقياس نفسه لا ببقاء ذاته عليه وتحقيق المقام انا نعلم
بالضرورة ان بقاء الشيء يحصل بمجرد وجوده في الزمان
الثاني فان كان هذا الوجود عين الوجود في الزمان
الاول ثبت المدعى وان كان غيره فان كان الموجود بهذا
الوجود غير الموجود بالوجود الاول يلزم كون الجرح في كليهما
وان كان عينه يلزم الحركة في الوجود وهكذا نقول في

في كلامهم في ضرورة المقدمة
من الاشياء المنوعة
من حيث ان كانت

وتحققنا هذا
بطلان الزمان متخفا
على ما نقل عن ابن سينا

تدبر في هذا
ما في حقيقته

الحركة في الوجود
اي المتغير على سبيل التدريج
مع بقاء الموضوع
بطلان كانه في
موضوعه

بقاء العدم فاننا نعلم بالضرورة انه يحصل مجرد سلب الوجود
 في الزمان الثاني بان يكون الزمان طرف السلب لا المسلوب
 حتى لا يلزم بقاء العدم حال الوجود في الزمان الاول فان كان
 ذلك السلب عين السلب في الزمان الاول حصل للدعي
 وان كان غيره فان كان للمعدم بهذا السلب غير للمعدم
 بالسلب الاول يلزم عود المعدم بعينه وان كان عينه
 يلزم الحركة في العدم وبالحكمة الموجود والمعدم لا يتخلها
 باختلاف الزمان فكذا الوجود والعدم فانما لا يتعد
 الا بتعدد الموجود والمعدم **قوله** لان المؤثر في الباقي حال
 البقاء اه اشارة الى ان في كلام السائل خطأ لان الاستدل
 اخذ نفس الوجود حال البقاء والسائل اخذ البقاء **قوله**
 واما الاجوبة اه قد اشار اليها هنا حيث قال دليلنا
 اقوى **قوله** وهذا ظاهر في الشرطية والمشرطية مطلقا
 وحصر العلوية والمعلولية في الواجب ومعلولاته حيث
 لا يكون بينهما لزوم لا يستلزم كونه تعم مختارا فان تخلف
 الحوادث عنه في الازل يجوز ان يكون لامتناع انليته او
 لو سلم استلزامه فالانتم الزمان ههنا حتى يلزم ههنا

يلزم ان يصير المعدم في الزمان
 الاول موجودا في الزمان
 الثاني بعينه لامتناع
 ارتفاع التقيضين

بهما في الزمان
 في الزمان
 في الزمان
 في الزمان
 في الزمان
 في الزمان
 في الزمان
 في الزمان
 في الزمان
 في الزمان

منه
 لا على تعلية له
 عدم الوضع
 حفظ الوضع
 منه

عدم حفظ الوضع **قوله** والعالمية عندنا اه فيه

مساحته والمقصود انه ليس في الخارج الا العلم قال في مقدمته

الموقف الثالث من انكر الاحوال منا انكر الصفات للعلل

وذهب الى انه لا معنى لكونه عالما قادرا سو قيام

العلم والقدرة بذاته **قوله** ولقائل ان يقول اه كان

المراد بالمسبوقية الحثية التي هي منشا ولا تراها

لا نقسرها حتى يلزم توقف الوجود على العدم بل على نفسه

معاذروة توقف النسبة على الطرفين ولا صحتها حتى

يقم ان صحة المسبوقية تجمع مع عدم المسبوقية وح

يحصل مقصود المعارض ولا يتوهم ان القدر الضروري

هو استلزام المسبوقية للعدم دون توقفها عليه لان

من يمنع علاقة الشرطية بين المتنافيين يمنع علاقة

اللزوم بينهما وكذا لا يتوهم ان عدم الشرط شرط لعدم

المشروط فيكون عدم المسبوقية شرطا للعدم فيلزم ^{هو مفسطة}

امتناع العدم على تقدير المسبوقية لان عدم الشرط

ليس شرطا لعدم المشروط والا لا يعدم المشروط الا

عند عدم الشرط ومعلوم ان الامر ليس كذلك ولك

المتنافيين العلم القائمة
 بالثبات وقيام العلم بها
 طامعه
 منه

في هذا النوع من دفعه بانك
 قطع التظن من كون المسبوقية
 نسبة والا فان مجال الحد
 النوع ولا حاجة الى دفعه
 فان توقف النسبة
 على الطرفين ضرورة
 منه

بان لنا قضيتين الاولى الممكن القديم
 ساقط فعلى ذلك التقدير يحجب عن
 ازيلية الامكان لا مكان ازيلية كما ذهب
 الملازمة ممنوعة لا يخفى ان هذا المنع على
 بنا في الوجود بل المنافي له هو العدم في زمان
 ان نقول في جواب هذه المعارضة ان العدم

قوله وثانيهما اه اعلم ان القدم الرها في عند جمهور
 المتكلمين وجود الشيء في ازمنا وممية غير متناهية
 في الجانب الماضي وعند الحكماء كون الشيء غير مسبق
 بالعدم بحسب نفس الامر وهو على ثلثة انواع الاول حصول
 الشيء في الزمان الغير المتناهي على سبيل التدرج بان
 يكون مستطبقا عليه ومن هذا القبيل قدم الحركة القطعية
 الفلكية على تقدير وجودها في الخارج والثاني كون
 الشيء في الزمان الغير المتناهي على سبيل التدرج بان
 يكون في كل آن منه ولا ينطبق عليه ومن هذا القبيل قدم
 الحركة التوسعية الفلكية والثالث كون الشيء غير مسبق
 بالعدم بحسب نفس الامر بان يكون خارجا عن الزمان غير
 متغير بتغيره ومن هذا القبيل قدم الامور الثابتة
 من حيث انها ثابتة **قوله** اي الموجدية اه وذلك لان
 الصفات عندهم منفية وليست باحوال لكونها عند
 عين الذات وعينيتها يرجع الى نفيها واثبات اثارها
قوله وفيه نظرا هذا التظن مذكور في نقد المحصل
 ولا يخفى انه لفظي وقد اشار الامام الى دفعه حيث قال

بالنظر الى بعض انواعه او بالبط
 الى العديد من هذا المعنى
 للزمان وان كان بعضه
 خارجا عنه

لكن قالوا به معنى **قوله** فانهم قالوا اه فان قلت التزام الكفر
 كفر لا لزومه وهرنا يلزم لزومه قلت بل يلزم التزام
 فانهم اثبتوا قدما مستقلة وهو كفر سواء ذواتا
 او لا **قوله** لكانت مادية اه لا يخفى فساد اه فان الحاد
 يستدعي ان يكون له نوع تعلق بالمادة وهذا لا ينافي
 التجرد **قوله** فالهيو اه المراد بالهيو الهيو لا الهيو
 وحد وثما من قبيل حدوث الشيء لاحد وث الشيء عن
 الشيء فلم يحتج الى هيو اخرى والمراد بالحد بعد امتد
 في جميع الجهات من شأنه ان يشغله الاجسام بالخصوص
 فيه والقائلون به فرقان فرقة زعمت انه غير
 متناه وفرقة زعمت انه متناه وورائه لا خلا
 ولا ملك ولعل القائل يقدمه زعم انه غير متناه وبراهين
 تنافي الابعاد تبطله والذهب قد يطلق على الزمان وقد
 يطلق على ظرف آخر للوجود غير الزمان يعبر عنه بنسبة
 الثابت الى المتغير والمراد ههنا الزمان وتقدم عدمه
 على وجوده بتقدم زفاني والمنقدم والمتاخر في التقدم
 الزماني لا يلزم ان يكونا في الزمان فانه عبارة عن ان

لانه يلزم من القول
 بالاستقلال منه
 القول بالتدبير المستقلة
 كفايا في عبارة
 غبته منه

ههنا
 فوجئنا بغيره
 في قوله
 فانه
 فانه

لاحتج

لا يجتمع المتقدم والمتأخر في الواقع **قوله** وهذا هو
المسعى اه اعلم ان الحدوث الرضائي عند الحكماء على
اربعة انواع الاول حدوث الشيء في الزمان على سبيل
التدريج بان ينطبق عليه وينقسم بانقسامه وهذا
نحو حدوث الحركة القطعية والثاني حدوث الشيء
في الزمان لا على سبيل التدريج بان يكون في كل آن منه
غير آن البداية والنهاية ولا ينطبق عليه ولا ينقسم
بانقسامه وهذا نحو حدوث الحركة التوسيطية
فانها ابرسبب حاصل في كل آن غير ان البداية و
النهاية لا تتقائها في الآن الاول ولا تتقائها في
الآن الآخر والثالث حدوث الشيء في الآن وهذا نحو
حدوث الصور النوعية والرابع حدوث الشيء في
الدهر وخارج الزمان وهذا نحو حدوث الزمان وما
هو متعال عنه قال الشيخ في التعليقات العقلية
ثلاثة اكون احدها الكون في الزمان وهو متي الاشياء
المتغيرة والثاني كون مع الزمان ويسمى الدهر وهذا
محيط بالزمان وهو نسبة الثابت الى المتغير الا ان الوهم

الآن الاول نهاية زمان الكون
السابق والآن الاخير بداية
زمان الكون اللاحق
لكنهما ليسا بالحدوث
الشيء كذا في
المتن
المتن
اي عند القائلين بحدوث
العالم وجود
الزمان
منه
الدهر هو نفس الواقع مع قطع النظر
عن الزمان ونسبته اليه
كنسبة الخارج الى الزمن
والسبب الخارج للدهر
لان فوق الواقع
منه

لا يمكنه ادراكه لانه راي كل شيء في زمان وراي
لكل شيء متى اما ماضيا او حاضرا او مستقبلا والثالث
كون الثابت مع الثابت ويسمى السمد وهو محيط بالذات
قوله قال الحكماء ما زاد الحكماء في اثبات الحدوث
الذاتي على ما اوردوه الشيخ في الهيات الشفاء حيث
قال للمعلول في نفسه ان يكون ليس وله عن علتة
ان يكون ليس والذي يكون للشيء في نفسه اقدم عند
الذهن بالذات من الذي يكون له عن غيره فيكون
كل معلول ايسا بعد ليس بعدية بالذات وهكذا قال
في الاشارات والنجات والتعليقات وهكذا قال
الفارابي في المختصر واعترض عليه اولا بان الممكن في
نفسه ليس معدوم كما انه في نفسه ليس بوجود ضرورة
احتياجه في كل الطرفين وثانيا بان التقدم الذاتي
تقدم العلة على المعلول ولو كان العدم علتة للوجود ^{مما اوردوه للتحقق الذاتي في الحواشي} القيدية
لم يتحقق العلة التامة البسيطة مع انهم صرحوا بتحققها ^{على} اشبع
وثالثا بان العلة التامة يجب ان يتحقق بجميع اجزائها ^{التي هي} التجزئة
عند وجود المعلول ولو كان العدم جزءا منها لزم اجتماع

النقيض

زيادة الوجود
 الامكان
 ممكن
 للوجود

التقيضين وتحقيق المقام ان الممكن وجوده زائد
 عليه فهو في حد ذاته ليس بوجود وهذا السلب
 واجب بالنظر اليها كما ان الوجود المقابل له متمنع
 بالنظر اليها وذلك لا ينافي امكان العدم والوجود
 لا في حد الذات بل يؤكده هذا السلب في مرتبة الذات
 ومقدم على الوجود في مرتبة العارض على نحو تقدم
 الذاتي على العرضي لا على نحو التقدّمات المشهورة فان
 هذا التقدم في الذهن وبالنظر الى الذات والتقدم
 المشهورة في الخارج وبالنظر الى الغير وقد عبر عن
 هذا السلب في القرآن العظيم بقوله عز من قائل كل
 شئ هالك الا وجهه فان قيل ان اخذ سلب الوجود
 في حد الذات على طريق النفي المقيد فهو غير معقول فان
 هذه المرتبة مرتبة الذاتيات والسلب ليس ذاتيا و
 اخذ على طريق نفي المقيد فهو ليس في هذه المرتبة فلا
 يكون مقدما على الوجود كيف وهو كما لمعدوم
 المطلق ليس له ثبوت فلنا هذا السلب ما خوز على
 طريق نفي المقيد لكن لا على ان يكون مفردا بل على ان

قد اشار اليه الامام حجة الاسلام في بيان
 مشكوة الانوار وادل عليها تقدم
 موضعه ان اطلاق الثبوت
 على الماضي والمستقبل
 ليس اطلاقا حقيقيا

المعدوم المطلق ليس له وجود لا في الخارج
 ولا في الذهن والا لا يكون معدوما
 مطلقا وهذا السلب ايضا
 ليس له ثبوت والا لا يكون
 سلبا حقيقيا

يكون مفردا بل على ان يكون في قوة السالبة البسيطة
 ولا شك ان صدقها في مرتبة الماهية من حيث هي
 ومقدم على صدق الموجبات التي محولا لها عرضية
 كما ان صدق الموجبات التي محولا لها ذاتية كذلك
 فان قلت القضايا بالاختلاف في الصدق بالتقدم
 والناخضورة ان الصواب ومنها متحققه في
 الواقع ومن غير تفاوت قلت تقدم هذا السلب
 انما هو في اعتبار العقل كقدم الامكان بمعنى العقل
 اذا لاحظ هذا السلب والوجود بحكم تقدمه عليه
 كفال منبها على تقدمه ان صدقه ضروري لا يحتاج
 الى العلة ولا يترتب عليها وصدق الوجود ممكن
 محتاج الى العلة ومترتب عليها وتلخيص البحث ان
 المراد بالسلب هنا مصداقه من حيث انه مصداقه
 اي نفس الماهية من حيث هي ونحو تقوُّها ومن البين
 انها في اعتبار العقل متقدمة على العوارض كلها
 فعليك بتدقيق النظر في هذا المقام فانه مما
 نلت فيه اقدام الاعلام **قوله** يظهر من هذا انه

هكذا

هكذا يظهر من تتبع كتبهم واليه يذهب الذهن
السليم كيف ولو كان مرادهم بالحدوث الذاتي
مسبقية الوجود بالغير مطلقا لما احتاجوا الى
اثباته لان احتياج الممكن الى العلة ضروري **قوله**
لكنه مشكل جدا بل لا يشك اصلا لما عرفت ان هذا
العدم متقدم على الوجود لا على نحو التقديمات المشهورة
ومتحقق معه **قوله** فان جعلناه لا يخفى ان يفسر الحدوث
الذاتي بهذه المسبوقية بعيد نعم الظاهر من الاقضاء
واللا اقضاء المذكورين الاستحقاق واللا استحقاق
فالاولى ان يفسر الحدوث الذاتي بمسبوقية الوجود ^{لعدم}
ثم يثبت هذه المسبوقية بمسبوقية استحقاق
الوجود بالاستحقاقية على وجه قريناه فتعرف
قوله فهو اي ذلك بل ليس ذلك الاعدمة لان الكلا
في الحدوث الحقيقي دون الاصناف وهو لا يعقل الا ببق
العدم كما يظهر بالتأمل **قوله** وقد يفسر هذا
التفسير اولى من التفسير الاول لان اطلاق المادة على
المحل بمعنى يشمل الموضوع والهيولى والجسم الذي تعلق

المتن في الحدوث الحقيقي
الخصول بعد العدم وفي الحدوث
الاضافي مع الاضافة
الى الغير
منه

به النفس غير متعارف مع ان الحادث يحتاج الى اللما^{دة}
 بواسطة احتياج مكانه الى المحل ولا شك ان محل
 امكانه هو الهيولى فقط وهذا ظاهر ما ذكره
 قدس سره في توجيه هذا التفسير ليس على ظاهره
 لما مره هذا بالنظر الى الظاهر والافالمراد بالامكان
 ههنا هو الامكان الاستعدادي وما مره واردة الا^{مكان}
 الذاتي **قوله** وليس ذلك له تعرض بذلك بعد ما
 ذكر ان الامكان موجود قبل وجود الحادث لان
 هذا الاحتمال يتبادر الى الفهم ففيه زيادة اهتمام
قوله كالفاعل القادر ولعله اراد بالقادر المؤثر مطلقا
 لا ما يصح منه التأثير ولا كان المراد بالقدر صحة
 التأثير وحينئذ لا يصح الاضراب من القدرة الى
 صحتها ولو صح فلا يصح تعليلها بالامكان **قوله**
 فهو ان قيل امكان الحادث صفة له فلا يقوم
 بما يتصل به فان صفة الشيء لا يمكن ان يقوم بما هو
 مغاير لذلك الشيء وان كان متصلا به وان سلم فلا
 نعم ان فلك المتصل هو المادة سواء اريد بها الهيولى

او ما يعنى صفنا قلنا المراد بالامكان الامكان الاستعداد
 وهو في الحقيقة وصف لما يتصل بالمكن وانما يوصف
 به الممكن لتعلقه وانتسابه اليه كما هو طريق الوصف
 بحال المتعلق ثم ذلك المتصل بالحال لا مكانه المستعد له
 يجب ان يكون مادة له مادة اولى فانها قابلة للتقابل
 فندير **قوله** وفي المباحث المشرقية اه في هذا النقل
 بعامل المادة في قوله وهو المادة على الهيولى اشارة الى انه
 يجوز ان يراد بها المحل على التفصيل المذكور وكان وجبه
 تخصيص الاعراض بانها عن المادة وتخصيص الصورة بانها
 في المادة مع ان كلا منهما معلول لها وحال فيها ان الموضوع
 من حيث هو موضوع محل مقوم للحال والمادة من حيث
 هي مادة محل مقوم بالحال **قوله** بخلاف الامكان الاستعداد
 اه قد اختلف فيه فقيل انه نفس التهيؤ نحو الكمال فكان
 امرا اعتباريا وقيل انه كيفية رابعة من الكيفيات الاربع
 فكان موجودا في الخارج وقيل انه نفس الكيفية للراجية
 اذا اعتبرت هي نفسها كانت كيفية راجية وانما نسب الى
 الصورة الانسانية مثلا كانت امكانا استعداديا وهذا

يدل عليه قوله ولا بد
 ان يكون قديما
 منه

القول ظاهر البطلان لتحقيق الاستعداد في فيما الانساج له
 كاللبساط فالحق احد القول الاولين لكن وقوع الحركة
 في الاستعداد وقبوله للشدة والضعف يدل على انه كيفية
 موجودة في الخارج ولا يظن انه اذا كان امرا اعتباريا لا
 يستدعي محلا موجودا في الخارج لان الانصاف بخارجي و
 الانصاف فالحارجي يستدعي وجود الموصوف في الخارج قتال
قوله فكان دائم الوجود هذا ان كان ازيلية الامكان مستلزما
 لامكان الازلية **قوله** دام الممكن هذا ان لم يكن ذلك الشرط
 القديم تعلق ابدته نعم بوجود الممكن فيما لا يزال **قوله** ولان ذلك
 المجموع يجب ان يحدث بجميع اجزائه في زمان حدوث المعلول
 فان كل حادث مع ما يتقدم عليه علة تامة للحادث اللاحق فلو
 لم يكن حدوث كل واحد في زمان حدوث الآخر يلزم تخلف العلل
 عن العلة التامة ويجب ان يزول جميع اجزائه عند زوال
 المعلول فان زواله يستلزم زوال جز من السلسلة وزوال
 جز منها يستلزم زوالها بالكلية فلو زال المعلول ولم يزول الجزء
 بالكلية يلزم زوال المعلول مع بقاء العلة التامة هذا وما
 ذكره في ابطال ذلك المجموع يرد عليه ان ازيلية الامكان لا يستلزم

في قوله فكان دائم الوجود هذا ان كان ازيلية الامكان مستلزما
 لامكان الازلية قوله دام الممكن هذا ان لم يكن ذلك الشرط
 القديم تعلق ابدته نعم بوجود الممكن فيما لا يزال قوله ولان ذلك
 المجموع يجب ان يحدث بجميع اجزائه في زمان حدوث المعلول
 فان كل حادث مع ما يتقدم عليه علة تامة للحادث اللاحق فلو
 لم يكن حدوث كل واحد في زمان حدوث الآخر يلزم تخلف العلل
 عن العلة التامة ويجب ان يزول جميع اجزائه عند زوال
 المعلول فان زواله يستلزم زوال جز من السلسلة وزوال
 جز منها يستلزم زوالها بالكلية فلو زال المعلول ولم يزول الجزء
 بالكلية يلزم زوال المعلول مع بقاء العلة التامة هذا وما
 ذكره في ابطال ذلك المجموع يرد عليه ان ازيلية الامكان لا يستلزم

امكان الازلية فحدث هذا المجموع لا يتوقف على شرط حدوث
وان ذلك الحادث يكون داخل في المجموع لو كان الحادث
المفروض ولا متوقفا عليه لكنه لا يتوقف عليه بل على كل واحد
منه وان ذلك الحادث يمكن ان يكون جزئيا وكونه شرطا له
وسابقا عليه بالذات لا يستدعي ان يكون خارجا عنه فالأولى
حوالة بطلانه على ما سياتي من براهين ابطال التسلسل
والاكفاء **بها قوله** كان اختصاصه فيه ان المخصص
هو نفس مجموع الحوادث فانها علة موجبة للحادث
المفروض ولا لا حسب ان يقيم هذه السلسلة المتعاقبة
الرابطة بين الحادث والقديم ينبغي ان يكون في نفسها
ثابتة ومتجددة باعتبارين حتى يستند الى
القديم باعتبار الثبات ويستند اليها الحوادث
باعتبار التجدد وما هو مبدأ للحوادث وكان في نفسه
ثابتا ومتجددا ليس الا الحركات الفلكية الحاملة للزمان
وقد تقررت في موضعها ارادية وضعية فكل وضع
للمعول ومقرب له الى الوجود فيحصل بكل وضع استعداد
في مادة الحادث وتفصيل ذلك ان هنالك حركات مستمرة

يفرض في كل منها جزئية الاولى حركة النفس الفلكية في الارادة
 والثانية حركة الجرم الفلكي في الوضع والثالثة حركة الما
 العنصيرية في الاستعداد فان اعتبر الحركات السببية كلها
 فالاولى سبب لوجود الثانية والثانية سبب لبقاء الاولى
 كما ان العقل المستفاد شرط لحدوث العقل بالفعل والعقل
 بالفعل شرط لبقاء العقل المستفاد والثانية سبب لوجود
 الثالثة ولبقائها من غير عكس وان قيس اجزاء حركة الى
 اجزاء حركة اخرى ففي الاول والثانية الارادة الجزئية
 سبب للوضع الجزئي وهو سبب لارادة اخرى وفي الثا
 والثالثة كل وضع سبب لاستعداد من غير عكس فتجدت
 الارادات بتجدد الاوضاع وتجددت الاوضاع بتجدد
 الاوقات وتجددت الاستعدادات بتجدد الاوضاع
 من غير عكس وان قيس اجزاء حركة الى اجزاء هذه الحركة فكل
 سابق بحسب وجوده وعدمه اللاحق سبب لوجود اللاحق
 وما ينبغي ان يعلم ان العلة المعدة في الحقيقة هي الاوضاع
 واما الاستعدادات فنسبة الاعداد اليها بالعرض لا بالذات
 والايكون بين كل استعداد وبين المعلول استعدادات غير

في قوله لا يشبه اجزاء لوجودها
 في قوله لا يشبه اجزاء لوجودها

مشاهير

مناهية وهذا مع انه لا يمكن فرضه يستلزم ان لا تحقق
 المعلول وربما يستلزم هنا عن سبب اختلاف الاستعدادات
 والقول الفصل ان اختلاف الاستعدادات الجزئية لا يخلو
 الاستعدادات السابقة واختلاف الاستعدادات الكلية
 لاختلاف المواد وهذا يظهر لك ان الاستعداد الكلي
 غير مجعول والاستعداد الجزئي مجعول فامل **قوله** وهذا
 الاستدلال اه يعنى ان هذا الاستدلال مبني على نفى
 الاختيار بالمعنى الذي ذهب اليه الاشاعرة اي صحة الفعل
 بالنظر الى الذات ووقوعه بمجرد الارادة من غير مرجح
 لان المبدأ اذا كان فاعلا مختارا بهذا المعنى يصح ان
 يقع ان ارادته تعلقت في الازل بوجود الممكن فيما لا يزال
 من غير مرجح فلا يلزم قدم الممكن ولا التسم في الحوادث و
 او رده عليه انه ح يلزم تحقق الوجود الالهي في الازل
 لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة وانت خبير بان
 المعلول لا يتخلف عن العلة التامة اذا كان ممكنا والوجود
 الالهي في الازل مما لا يمكن فرضه فضلا عن كونه ممكنا
 نعم رده عليه انه لا بد لتخصيص تعلق الارادة بوجود الممكن فيما

الاستعداد الكلية شخصها للمواد
 والمواد شخصان لما فيها
 ولا شك ان المجعل
 لا يتجلى به
 الا بتخصص
 وشخصاته
 منه

لما قلنا

منافع
مايلان فقام السور الى ابدال
تختلف الواسطة في الشئون
نيز الواسطة في العروضة

انقضاءها

انتقامها معا في الزمان والتحقيق انه ان اريد بالقبلية
 والبعديّة عدم اجتماع القبل والبعد في الحصول
 الزماني فها ليسا عارضين للزمان فانما عيّن اجزاء
 المفروضة اي مصداق حملها عليهما انفسهما بل هما
 عارضان للحركة بالذات وبغير الواسطة في العروض
 وغيرها بالعرض وبالواسطة في العروض فان حصول
 غيرها ليس حصولا زمانيا قال الشيخ في الشفاء ومعنى قولنا
 الجسم في الزمان انه في الحركة والحركة في الزمان واما
 غير المتغير اعني ما يكون قار الذات فانما ينسب الى الزمان
 بالحصول معه لا بالحصول فيه اذ ليس له جزء يطابق التقدّم
 وجزء يطابق التأخر منه وان اريد بالقبلية والبعديّة عدم
 اجتماع القبل والبعد في الحصول الواقعي فها لا يعرضان
 الالعدم الحارث وجوده بحسب الواقع اذ بين الحوادث
 في ذلك الحصول ليس تقدما ولا تاخرا قتا مل عليه يحتاج
 الى لطف التريخة **قوله** والتقدم ليس له لا يخفى ان كون
 التقدم غير الوجود والعدم مما لا يحتاج الى البيان سيما
 اذا كان وجوديا ولك ان تقر هذا الوجه بان لا بد منها

ضرورة ان النجدة
 لا انتظام
 لها في نسبة
 الذات
 متعلق بقوله والحركة في الزمان اي غير
 المتغير بالذات او متعلق بقوله
 معنى قولنا الجسم في الزمان
 اه عينا المتغير بطلان
 بالذات والعدد
 كما هو مذهب اهل الحق اذ لا يبين حدوث
 العالم وذلك لان عدم الحارث وجوده
 متعلق فبان بحسب الواقع فلا
 يجتمعان في خلافة الحوادث
 فانه لا منافاة بينهما فيمكن
 اجتماعهما
 في نسبة

من متقدم بالذات في الواقع وهو ليس وجود الحادث
ولا عدمه لان وجوده متاخر عن عدمه والعدم قبل
الوجود مماثل للعدم بعده فان هو امر آخر وهو الزمان
قوله فلا يقتضيه فلا يثبت المدعى وهو كون الحادث
مسبوقا بالمدة الموجودة في الخارج اذ لا خلاف في انه
مسبوق بطلق المدة فان المتكلمين ذهبوا الى ان
الزمان امتداد وهو غير متناه وان العالم مخلوق
في زمنه كما ان المكان الذي الخلاء عندهم امر مهيأ
غير متناه والعالم موجود في بعضه كيف وسبق المدة
مطلقا كانه معتبر في مفهوم الحادث لكن لا يخفى ان المراد
بالوجود الخارجي ههنا الوجود في نفس الامر مطلقا فان
كثيرا ما يطلق الخارج عليها فالمدعى ههنا كون الحادث
مسبوقا بالمدة الموجودة في نفس الامر مطلقا سواء كانت
نفسها موجودة في الخارج او منشاء انزعها اي اسمها
الذي هو الآن السبيل ولا شك ان الدليل المذكور يرد
عليه فان التقدم من اوصاف الموجود في نفس الامر فيكون
موصوفة بوجودها بالضرورة فلا ولي في الجواب ان

يتم ان اريد بالتقدم عدم الاجتماع في الحصول الزمان
 فهو مختص بالحوادث الزمانية من حيث انما كانت
 ولا يشمل الحوادث مطلقا وان اريد به عدم الاجتماع
 في الحصول الواقعي فهو عارض لعدم الحادث فقط كما
 مرث الاشارة اليه فالمقدمة القابلة بان المعروض
 بالذات للتقدم هو الزمان ممنوعة وكذا ما ذكر
 من تماثل القديمين ولو سلم فكل منهما خصوصية وقد
 ذهب كثير من المحققين الى ان عدم اللاحق عبارة عن
 الغيبوبة الزمانية وليس عدما في الحقيقة فتدبر لعله
 يحتاج الى الفطرة القويمة **قوله** لكن لا يلزم انه انت تعلم
 الاتصاف بالقبلية والبعديّة بحسب نفس الامر فيكون
 ما هو متصف بهما موجودا فيها ضرورة ان ثبوت الشيء
 للشيء في ظرف يستلزم ثبوت المثبت له في ذلك
 الظرف فيلزم منه وجود الزمان في نفس الامر وهو
 المقص ههنا كما عرفت **قوله** ولا استحالة في عرض واحد
 المتقابلين اذ وايض مقابل وحدة العشرة الواحد
 كثرة العشرات الكثيرة لا الكثرة التي هي نفس العشرة فلا

التحقيق على منصب العالمين تقدم العالم
 ان عدم الزمانيات مطلقا سابقا
 للاحق البعديين باختيبارا
 غيبوبة زمانية وعلى
 من نصب العالمين
 عند وقت العالم
 عندهما السابق
 عدم خفيقة
 وعدمت
 الاضيق
 غيبوبة

الوحد والعدد
 الرصد الرابع

هذا ان كان الاصل
والنقل من المصحف
صحة الملاحظة قاله

Harvard University - Houghton Library / Mir Zahid, Muhammad ibn Muhammad, d. 1689 or 90. Hawashin ʿala fann al-umūr al-ʿammah min Sharh al-Mawaqif : manuscript, [ca. 1700]. MS Arab 4154. ??? ????? ???? ?? ?????. ???? ?? ? ? ?????? ?????? ?? ??? ??????? : ???????.
Houghton Library, Harvard University, Cambridge, Mass.

٤
 فان كل موجود لا يخلو عن كثرة بالعرض كالكثره بالموجود
 والمحمول فلا ولي ان يقع الكلام في العروض الواحد وعروض
 الوجود للكثير عروض كثيرة كعرض الوحدة له فان
 كلامها يعرضه بعروض كثيرة ضرورة ان العارض الواحد
 لا يمكن ان يعرض للكثير المحض بعروض واحد والوجود
 والوحدة يعرضان للكثره لامن حيث انها كثرة محضة
 بل من حيث انها واحدة فتدبر ^{اعلى الوحدة الثالثة منه} قوله **ويظلم** انه انتخير
 بان الوحدة الشخصية هي عدم الانقسام الى الجزئيات
 والكثره الشخصية هي يقابلها فلا يتصور من وال
 الوحدة الشخصية مع بقاء الوجود الشخصي والا يلزم
 صيرورة الجزئي كلياً على تقدير حدوث الكثرة الشخصية
 وصيرورة الجزئي جزئياً آخر على تقدير حدوث فرد آخر
 من الوحدة الشخصية نعم يتصور زوال الوحدة الانصاف
 التي هي عدم الانقسام الى الاجزاء مع بقاء الوجود الشخصي
 لكن المقص اثبات المغايرة بين الوحدة الشخصية والوجود
 الشخصي والحق انه ان اريد المغايرة بحسب المفهوم فهي
 بديهية اولية لا يحتاج الى البيان والتنبية وان اريد

تلك الوحدة هي الوحدة الثانية
 ومنشأها ما هو الوحدة الشخصية
 كما تنبأ به بعد ذلك

يستدعي اختلاف الحقيقة والوجود كيف والاتحاد
 بين ذات واحدة وذوات متعددة وبين وجود
 واحدة ووجودات متعددة مما لا يتصور **قوله** و
 هذا الدليل اه قد عرفت انه لا يدل على ذلك **قوله**
 ويدل اه النظر ان الكلام في الوحدة الشخصية
 وهذا لا يجري فيها فان الامور الكلية لا تصف بها
قوله فالكثير اه فان قلت الوجود لا يصدق على
 الكثير من حيث هو كثير الا بالصدق الكثير ضرورة
 انه موجودات كثيرة بوجودات كثيرة ولا شك ان
 الوحدة ايضا يصدق عليه كذلك قلت المقص ان
 حيثية الكثرة ينافي حيثية الوحدة ولا ينافي حيثية
 الوجود فالوحدة يغاير الوجود فانه لا يجوز ان يكون
 حيثية واحدة منافية وغير منافية لحيثية اخرى
 باعتبارين مختلفين والا لا يكون حيثية واحدة
قوله لانها اه فيه نظرا قد مر ان الوحدة عارضة
 لذات الكثير مع ملاحظة الكثرة فاذا اخذت الذات
 مع الوحدة لا يكون آية عن الكثرة كما انها اذا اخذت

لا في الامر من الوحدة
 الشخصية لا يتحقق
 في الكليات
 منه

منعني بالحيثية الاولى بالحيثية الاولى
 واما صورة المناقاة باعتبار واحد
 فلا يجوز بالضرورة
 لاحاطة الى التعارض
 لها
 منه

مع الكثرة لا يكون آية عن الوحدة ويمكن الاعتذار
 عنه بان المقصود فيما مر الوحدة بالتطرق الى الماهية
 الكثيرة والمقصود ههنا الوحدة والكثرة بالتطرق الى
 الماهية من حيث هي واما الجواب بان المقصود ههنا لنا
 بين الوحدة والكثرة بمعنى ان جهة عرض احدهما ليست
 بعينها ليست بعينها جهة عرض الاخر بان يكون ما
 هو قيد المعروف في احدهما هو بعينه قيد المعروف
 في الاخر وهذا لا ينا في ان يكون كل منهما قيد المعروف
 الآخر فقصف لان الماهية من حيث هي تقبل كلام الوحدة
 والكثرة مع قطع التطر عن امر آخر على قياس ما مر في بحث
 الوجود مع انه يستلزم جواز ترتيب الوحدات والكثرات
 الى غير النهاية والحق ان عروض الوحدة لذات الكثرة مع
 مع ملاحظة الكثرة يرجع الى عروضها لنفس الكثرة **قوله**
 فانه اذا جمع اه انت تعلم ان في حال الجمع وجود واحد و
 في حال التفريق وجودات كثيرة والتفان بين الوجود الواحد
 والوجودات الكثيرة بين لاسترة فيه **قوله** لانها اه ان
 اراد مفهوم الوحدة والكثرة فالامر كذلك وان اراد

من جهة اخرى
 في الوحدة والكثرة
 في الوحدة والكثرة
 في الوحدة والكثرة
 في الوحدة والكثرة
 في الوحدة والكثرة

المقصود منه بحث
 الاستيعاد والبال
 على النفس
 منه

لما عرفت ان الوحدة الثالثة
 من الوحدات التي في النفس
 هي بالذات لنفس النفس
 وبالعرض لمعرضها
 فان يترتب التطر
 المذكور
 اصله

الامر بان الوحدة والكثرة
 في الوحدة والكثرة
 في الوحدة والكثرة
 في الوحدة والكثرة
 في الوحدة والكثرة
 في الوحدة والكثرة
 في الوحدة والكثرة
 في الوحدة والكثرة
 في الوحدة والكثرة
 في الوحدة والكثرة

مبدؤها ففيه نظر قوله فان النفس اورد عليه
 يرتسم في النفس كليات كثيرة وفي الخيال جزئيات كل
 منها واحد فالكليات المرتسمة في النفس والجزئيات
 المرتسمة في الخيال في عرض الوحدة والكثرة شيان
 فلا وجه لتخصيص الوحدة بالعروض لما ارتسم في النفس
 والكثرة بالعروض لما ارتسم في الخيال وانه يلزم من
 ذلك ان لا يكون الكثرة مدركة للعقل والوحدة مدركة
 للخيال مع ان اعرفيته الوحدة عند العقل والكثرة عند
 الخيال يستدعي ان يكون كل منهما مدركا لكل منهما و
 ايض يرد عليه ان اقسام الكليات في العقل والجزئيات
 في الخيال لا يستلزم اعرفيته الوحدة عند العقل والكثرة
 عند الخيال فان ادراك المعروض لا يستلزم ادراك العا
 وتحقيق المقام ان الصور الكلية يرتسم في النفس حيث
 انها واحدة وغير منقسمة والصور الجزئية يرتسم في
 الآلات من حيث انها كثيرة ومنقسمة كما يشهد به الوجدان
 السليم كيف ولولم يكن كذلك لزم انقسام النفس وعد
 انقسام الآلات الا يردى انه لا يمكن تخيل الاطراف كالسطح

هذا الاقوله فان النفس
 الاول وهذا القول لا شك
 اندفع الابدان الثاني
 وهذا الى قوله
 اخذ اندفع
 الابدان
 الثاني
 منه

والخط والنقطة الامع معروضاتها ولو احقها باليد
 فالنفس بذاتها لا يدرك شيئا الامع الوحدة وان كان
 ذلك الشيء كثرة كلية وبالإله لا يدرك شيئا الامع
 الكثرة وان كان ذلك الشيء وحدة جزئية ولا
 شك ان مراتب الظهور يختلف باختلاف تكرار
 الادراك والانتزاع وتكررهما يحصل بكرة ادراك
 المنتزع عنه فاذا اعتبرت النفس بذاتها كان الوجود
 اعرف من الكثرة واذا اعتبرت مع الالهة كان الوجود العكس
 والسرفيه ان كنه البسائط العقلية والخيالية
 من الانتزاعات هو بعينه ما حصل منها في العقل
 والخيال كما ان كنه البسائط المحسوسة من الموجبات
 هو بعينه ما حصل منها في الحس وبهذا يظهر ان
 الوحدة المطلقة والكثرة الجزئية متساويان في المعرفة
 فلا يمكن تعريف أحدهما بالآخر الا على سبيل التنبيه و
 ان الوحدة المطلقة اعرف من الكثرة المطلقة فيمكن تعريف
 بها تعريف حقيقيا قال الشيخ في الهيات الشفا يشبه
 ان يكون الوحدة والكثرة من الامور التي تصور هابذا

من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى

ان الوحدة المطلقة
 اعرف من الكثرة الجزئية
 فيمكن تعريفها
 بها تعريف حقيقيا

اطلاق الفهم الخفيف
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى
 من جهة اخرى

لكن الكثرة

لكن الكثرة نتجيلها اولا والوحدة تعقلها من غير
 مبدء لتصورها عقلي بل ان كان ولا بد فحيا الى الممكن
 تعريفها للكثرة بالوحدة تعريفها عقليا وهناك نأخذ
 الوحدة متصورة بذاتها ومن اوانل التصور ويكون
 تعريفها للوحدة بالكثرة تنبها يستعمل فيه المذهب
 الخيالي لنومي الى مفعول عندنا لا تصور حاضرة
 الذهن **قوله** واثبت الحكماء اه كانوا ارادوا وجودها
 في الخارج وجودها في نفس الامر وكثيرا ما يطلق الخارج
 عليها كما مر او ارادوا انها مبدءها وقد نقلنا قد المحصل
 عن فيسا غورثش واتباعه ان الوحدة يتقسم الى وحد
 بالذات غير مستفادة من الغير وهي التي لا تقابلها الكثرة
 وهو المبدء الاول والى وحدة مستفادة عن الغير
 هي مبدء الكثرة وليست يدخله فيها بل تقابلها الكثرة
 ثم يتالف منها الاعداد وهي مبارى للوجودات ولما
 اختلفت الموجودات في طبائعها لاختلاف الاعداد
 بنحو اصها **قوله** لا متناع اه لا حاجة الى ذلك فان
 الوصف العيني يستدعي وحدة الموصوف كما يستدعي

فيه اشارة الى ان التعريف اللغوي قصوري
 والمقصود منه حضور المعرف في الذهن
 والانتفاء اليه كما سبق تحقيقه
 في بحث الوجود
 منه

الوصفية

بعد اعتبار العرف
 لا الكثرة انتفاء بعض
 ووجودات متفرقة

المصنف

وجوده على ما يشهد به الفطرة السليمة **قوله** ومغنيك
 اه فيه اشارة الى وجه آخر لعدم التقابل الذاتي
 بين الوحدة والكثرة وهو انه تحت في التقابل ان
 يمكن فرض تحقق كل من المتقابلين في موضوع واحد
 وان امتنع المفروض وفي مجتنا هذا استحالة فرض
 ثبوت الكثرة للوحدة مثلا فانه من قبيل فرض كون
 الجزء كلاً فان قلت موضوع الوحدة والكثرة للماهية
 من حيث هي ولا شك انه يمكن فرض ثبوت كل من الواحد
 والكثرة لها قلت المعتبر في امكان فرض عاقب المتقابلين
 على الموضوع امكان الفرض في مرتبة تشخص الموضوع
 ولا شك انه فيما نحن فيه غير ممكن ولك ان تقول لا
 تقابل بالذات بين نفس الوحدة والكثرة ^{لنا استدلال} ولا بين ^{على}
 مبدئهما اما الاول فلان الكثرة عبارة عن ^تالوحدان
 المحضة ولا تقابل بين الوحدة والكثرة فكذا بين ^{تقابل}
 الوحدات المحضة والوحدة واما الثاني فلانه لو كان ^{بين الوحدة}
 بين مبدئهما تقابل لما ترتب على احدهما ما يترتب على
 الاخر لكن يترتب على مبدء الكثرة ما يترتب على مبدء

هذا هو وجه الاستدلال
 بان الوحدة والكثرة
 لا يمكن ان يكونا
 في موضوع واحد
 لان الوحدة لا
 تقبل ان يكون لها
 كثر

محضة ليس هذا المراد
 عن نفس الوحدة
 من

من سمى الكثرة معنى سوى الوحدة فاما الوحدة
 فاما الكثرة فمعنى غير واحد
 من سمى الكثرة معنى سوى الوحدة فاما الوحدة
 فاما الكثرة فمعنى غير واحد
 من سمى الكثرة معنى سوى الوحدة فاما الوحدة
 فاما الكثرة فمعنى غير واحد

الوحدة فان الوحدة معتبرة في الكثرة **قوله** وجوبه
 زاد ذلك لاجل ففي التضاد ولا حاجة اليه لان الضد
 متنافيين بحسب الطبيعة من حيث هي واذا كانت
 طبيعة الكثرة محتاجة الى طبيعة الوحدة لم يكن بينهما
 منافاة كذلك مع ان عدم اعتبار التقدم في التضاد
 المطلق لاينا في تحققه على سبيل الوجوب في التضاد
 المخصوص ويمكن ان يجعل ذلك دليلا على تنافي
 الملكة وتقابل السلب واليجاب **قوله** لان احدا
 اه والا يلزم تركيب العدم من الوجود وتركيب الوجود من
 العدم **قوله** لان احدا الضدين اه يمكن التنبيه عليه
 بان التضاد بين الخ والكل اما باعتبار جميع الاجزاء
 او بعضها وعلى الاول يلزم التضاد بين الشيء ونفسه
 وعلى الثاني يكون التضاد في الحقيقة بين الاجزاء **قوله**
 واما دلالة اه وذلك لان معية المتضادين معتبرة
 في التضاد وهي لاينا في التكوين الا لا استلزام التقدم
 بل بينهما مقابلة اه التقابل بالعرض بين الوحدة والكثرة
 ليس من حيث ان الكثرة كثر بل من حيث ان لها وحدة ما فانها

الاضاح نفس التقدم الذاتي لانها وعلى
 كل تقدير لا يحتاج الى هذه الدلالة
 فان الاضاح وانما في الذاتين
 متنافيان بالذات
 ضرورة اه الاول
 يوجب الاجتماع
 والثاني
 ياباه

العدم والملكة متنافيان
 في نفسها كالضدين
 وكذا الايجاب
 والسلب

المتكافئ ان التقابل بين الوحدة والكثرة
 المحضة ليس بالذات بل بالعرض والملكة
 في الكتاب وبالدليل المذكور في الحاشية
 الساقطة ولا بالعرض بالدليل المذكور
 في هذه الحاشية والتقابل بين الوحدة و
 الكثرة المخلوطة بالوحدة تقابل بالعرض
 وليس تقابل بالذات بالدليل المذكورين
 في الكتاب

من حيث هي وحدات محضة وليس لها ثبوت وحقيقة غير ثبات
الوحدات وحقائقها فلا يمكن ان يعرض لها من حيث هي
الاضافة الواحدة كالمليكية والكلية ضرورية ان العارض
الواحد من حيث عروضة ووحدة يستدعي ان يكون للمعرض
نحو من الثبوت والوحدة وان المليكية والكلية يقتضيان
ان يكون للكل والمكيل حقيقة وحدانية ثم المليكية
والمليكية والجزئية والكلية هي اولا وبالذات للوحد
والكثرة وثانيا وبالعرض للواحد والكثير اذ من البين
ان الانقسام عرض اولي لكم الاتري انه لو عرفت الماهية
من الوحدة والكثرة لم يتبق الانقسام من حيث هي قال
الشيخ في الشفاء الاشياء يعرض لها بسبب الوحدة التي توجد
بها ان يكون مكاسل لكن واحد كل شيء ومكيباله من جنسه
فالواحدة في الاطوال طول وفي العروض عرض وفي المجسمات
مجسم وفي الزمان زمان وفي الحركات حركة وفي الاولان و
وفي الالفاظ لفظ وفي الحروف حرف **قول** ولا يذهب اه لعل
المصنف قصد تعريف الوحدة والكثرة التخصيصيتين
واراد بالامور المتشاركة في الحقيقة عم من ان يكون منشار

في الحقيقة

في الحقيقة من حيث هي كافر الانسان او من حيث انها
 اقسام للحيوان مثلا كالانسان والفرس والحمار فعم
 الاول ان يقم الوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم والكثرة
 كونه بحيث ينقسم حتى يشمل جميع انواع الوحدة والكثرة
 قوله الا ان يجعل اذه الظاهر ان هاتين الحثيتين مبداء
 للوحدة والكثرة ومنشأان لا تراعيهما اذ ليس في الخارج
 الا الشيء الغير المنقسم والشيء المنقسم ثم العقل يضرب
 من التحليل ينتزع عن الشيء الغير المنقسم الوحدة المصيدة
 ويعبر عنها بكونه غير منقسم ويصف بها ذلك الشيء
 فقط وينتزع عن الشيء المنقسم الكثرة المصدية و
 يعبر عنها بكونه منقسما ويصف به نارة ذلك الشيء وتارة
 اجزائه او جزئياته فتعرف **قوله** وقد قلنا ان هذا
 يتم لو كانت للوحدة والكثرة افرار امتخا لفة بالماهية
 وقد عرفت انها مصدر بيان انتزاعيان فكانت افرار
 حصا **قوله** لانا نقول انه كانه اراد ان بطلان الوحدة
 بطلانان بناء على ان رفع المتعدد متعدد وما كانت
 الكثرة محض الوحدات من غير اعتبار اجزاء الصور كان

في الحقيقة من حيث هي كافر الانسان او من حيث انها
 اقسام للحيوان مثلا كالانسان والفرس والحمار فعم
 الاول ان يقم الوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم والكثرة
 كونه بحيث ينقسم حتى يشمل جميع انواع الوحدة والكثرة
 قوله الا ان يجعل اذه الظاهر ان هاتين الحثيتين مبداء
 للوحدة والكثرة ومنشأان لا تراعيهما اذ ليس في الخارج
 الا الشيء الغير المنقسم والشيء المنقسم ثم العقل يضرب
 من التحليل ينتزع عن الشيء الغير المنقسم الوحدة المصيدة
 ويعبر عنها بكونه غير منقسم ويصف بها ذلك الشيء
 فقط وينتزع عن الشيء المنقسم الكثرة المصدية و
 يعبر عنها بكونه منقسما ويصف به نارة ذلك الشيء وتارة
 اجزائه او جزئياته فتعرف **قوله** وقد قلنا ان هذا
 يتم لو كانت للوحدة والكثرة افرار امتخا لفة بالماهية
 وقد عرفت انها مصدر بيان انتزاعيان فكانت افرار
 حصا **قوله** لانا نقول انه كانه اراد ان بطلان الوحدة
 بطلانان بناء على ان رفع المتعدد متعدد وما كانت
 الكثرة محض الوحدات من غير اعتبار اجزاء الصور كان

في الحقيقة من حيث هي كافر الانسان او من حيث انها
 اقسام للحيوان مثلا كالانسان والفرس والحمار فعم
 الاول ان يقم الوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم والكثرة
 كونه بحيث ينقسم حتى يشمل جميع انواع الوحدة والكثرة
 قوله الا ان يجعل اذه الظاهر ان هاتين الحثيتين مبداء
 للوحدة والكثرة ومنشأان لا تراعيهما اذ ليس في الخارج
 الا الشيء الغير المنقسم والشيء المنقسم ثم العقل يضرب
 من التحليل ينتزع عن الشيء الغير المنقسم الوحدة المصيدة
 ويعبر عنها بكونه غير منقسم ويصف بها ذلك الشيء
 فقط وينتزع عن الشيء المنقسم الكثرة المصدية و
 يعبر عنها بكونه منقسما ويصف به نارة ذلك الشيء وتارة
 اجزائه او جزئياته فتعرف **قوله** وقد قلنا ان هذا
 يتم لو كانت للوحدة والكثرة افرار امتخا لفة بالماهية
 وقد عرفت انها مصدر بيان انتزاعيان فكانت افرار
 حصا **قوله** لانا نقول انه كانه اراد ان بطلان الوحدة
 بطلانان بناء على ان رفع المتعدد متعدد وما كانت
 الكثرة محض الوحدات من غير اعتبار اجزاء الصور كان

بطلانها نفس بطلانها وانت خبير بان التقابل بين ^{حده} ^{الوحد}
 انما هو باعتبار اخذ الكثرة حقيقة واحدة على ما مر
 مع ان المراد من الوحدات المقومة للكثرة كل وحدة ^{حده}
 فانه مقوم للكثرة ولا شك ان بطلانها مفاد بطلانها
 ضرورة استلزام تعاضد الملكات تعاضدا عدلها وقد
 نبه الشيخ في الهيات الشفاعة على ذلك حيث قال ^{الوحد}
 اذا بطلت الكثرة فليست بالقصد الا ولي بطلها بل
 انما يبطل اولا الوحدات التي للكثرة فيلزم ان لا يكون
 الكثرة فاذا ن الوحدة انما يبطل اولا الوحدة على انها
 ليست يبطل الوحدة كما يبطل الحرارة البرودة فان ^{حده} ^{الوحد}
 لانقضاء الوحدة بل على ان تلك الوحدات يعرض لها سبب
 يبطل بان يحدث عنه هذه الوحدة وذلك يبطل
 سطوح **قوله** بقي ههنا بحثاه انت تعلم ان موضوع ^{حده} ^{الوحد}
 والكثرة حقيقة الجسمية من حيث هي لا الجسم الواحد
 والاجسام الكثرة لان موضوعهما يجب ان يكون في نفسه
 لا واحدا ولا كثيرا ولا يلزم تقدم الشيء على نفسه فالأول
 ان يقيم ان موضوع الضدين يكون باقيا عند حدوث احدهما

وزوال الآخر وموضوع الوحدة والكثرة ليس كذلك
فان هيوتة الجسم نعدم عند حد واحد^{خرى} واما زوال الـ
وانعدام الهيوتة هو بعينه انعدام الحقيقة من حيث هي و
ان موضوع الضدين يكون واحدا بالشخص وموضوع
الوحدة والكثرة ليس كذلك فان موضوعها حقيقة
الجسمية من حيث هي وهذا معنى ما قال الشيخ في الشفاء
ان شرط المتضادين ان يكون للثنيين منهما بالعدد^{موضوع} واحد
واحد وليس بوحدة بعينها وكثرة بعينها موضوع واحد
بالعدد بل موضوع واحد بالنوع وكيف يكون موضوع
الكثرة والوحدة واحدا بالعدد لا يقيم موضوع الوحدة
الاتصالية والكثرة التي يقابلها هو الهيولى لا حقيقة
الجسمية من حيث هي لا نقول لا تقوم صفة الشيء بما هو
مفائر لذلك الشيء فالهيولى في الحقيقة ليست موضوع
لوحدة الجسمية وكثرة بل هي بالذات موضوعة لوحدة مبهمة
شبيهة بوحدة الكلليات وبالعرض للوحدة الاتصالية و
الكثرة التي تقابلها **قوله** ملتمة من الوحدات اه الكثرة
من حيث انها كثرة ليست ملتمة من الوحدات اه وليست

من قبيل التفتة بانبات
 يؤيد ذلك ما ذكرناه في رسم الكم المنفصل فانه
 يحصل بمجرد الوحدات وبهذا ظهرا لا حاجة ههنا
 الى حديث اختلاف اللوازم مع انه لا يدل على تحيلا
 الاعداد المشتركة فيها فان قيل العدد ليس بمجرد الوحدات
 لان العدد محمول على المعدود ومواطاة والوحدات
 محمولة عليه اشتقاقا قلنا العدد واحد بوحدة
 هي نفسها والاحاد محمولة على المعدود ومواطاة فاما
 قلت الوحدة المطلقة من حيث هي جزء للعدد وهي
 لا يمكن ان يتعدد اذ لا يتصور التعدد في الماهية
 المطلقة قلت الماهية المطلقة قد يلاحظ من حيث
 هي بان يلاحظ اصل الماهية مع قطع النظر عن الغير
 وقد يلاحظ من حيث انها مطلقة بان يلاحظ معها
 الاطلاق والوحدة من حيث هي جزء للعدد وعلى الوجه الاول
 وما يمنع تعدده هو على الوجه الثاني قاصر **قوله** لا الاعداد
 اه قال بعض المحققين هذا الحكم مع القول باشتغال العدد
 على الجزء الصوري ^{ملا جلال الدنيا عنه} ظاهر لا ستره فيه واما مع نفي الجزء
 الصوري عنه فلا اذ العدد محض الوحدات بلا انضمام

لا يمكن مشاركة كل عدد
 في جميع اللوازم كما هو
 ملاحظ في العدد الواحد

المصنف

امر فدخل الوحدات فيه هو بعينه دخول الاعداد
فيه وانت خبير بان العدد على تقدير عدم اشتماله
على الجزء الصوري وحدات من حيث انها مقارنته
للهيئة الوحدانية لا الوحدات المحضه كما يشهد به
البداية كيف والعدد حقيقة محصلة ولها الوانم
مختصة ومحض الوحدات ليس كذلك وتفصيل المقام
ان ههنا وحدات من حيث انها مشتملة على الهيئة الصورية
وحدات من حيث انها معروضة لها ووحدات محضه
من غير ان يكون هذه الهيئة داخلة فيها او عارضة لها
وكل وحدة وحدة فالوحدات على الوجه الاول عدد
على تقدير اشتماله على الجزء الصوري والوحدات على الوجه
الثاني عدد على تقدير عدم اشتماله عليه والوحدات على
الوجه الثالث كثرة محضه وليست تعدد على كلا التقديرين
وكل وحدة وحدة وحدة محضه وليس كثرة ولا عددا
ولا شك ان دخول الوحدات المحضه اي دخولها في
العدد لا يستلزم دخول الوحدات المجتمعة فيه كما يشهد
الضرورة كيف ويلزم حينئذ دخول كل وحدة في مرتبة

مرة على الافراد مرة في ضمن المجموع وتركب الثلاثة
مثلا من الاجزاء الغير المتناهية اذ على ذلك التقيد
يكون المجموعات الثلث الحاصلة من الوحدات الثلث
جزءا وكذا المجموعات الثلث الاخر الحاصلة من هذه
المجموعات وهكذا قال بهنبار في التحصيل وليس العدد
كثرة لا يجتمع في وحدة او جملة لا وحدة لها حتى يقال
انه مجموع احاد فانه من حيث هو مجموع هو واحد وله
من الخواص ما ليس لغيره ولا يتوهم ان الهيئة الواحدة
لا يمكن ان يعرض الكثرة المحض ضرورة استلزام تعدد
المعرض وتعدد المعارض لان عروض هذه الهيئة لها
عروضات تراعي فليس في نفس الامر الا كثرة وحدانية
ثم العقل بضرب من التحليل يتبرع عنها هذه الهيئة
على قياس سائر العوارض الاتراعية وبهذا التحقيق
يظهر ان ما قال هذا المحقق اثبات ان كل غير متناه
مترتب بان مجموع الامور الغير المتناهية يتوقف على
نفسه اذا اسقط عنه واحد ثم هذا المجموع يتوقف
على نفسه اذا اسقط عنه واحد آخر وهكذا لا يتم لان المعدود

المنقسم من كثر لا يجتمع في وحدة وجملة
لا وحدة لها واحد والعبارة
تختلفة او المنقسم من الاول
كله وحدة وحدة
والاطلاق في المع
الذاتية عليه
مع وحدة
محض
كاطلاق الكل الافراد
عليه ومن الثاني
الوحدات المحض
او المنقسم في
مجموع لا وحدة
له ولا عرضا
ولا دخولا
منه

لا يغير برهانه ان هذه المجموعات غير متناهية
لان كل واحد من اعداد غير متناهية كان جزءا في
مجموع غير متناهية مرات غير متناهية ولا يمكن
ان يكون شيء جزاء برهانه بدلالة العبارة
الكل هذا لا يكون
الاشياء الغير
المتناهية
غير متناهية
منها
منها

لا يتصف بالجزئية الا بواسطة العدد وقد عرفت
 انه ليس جزء على كلا التقديرين فالاولى ان يقم التطبيق
 وغيره من الادلة بحري في اللوازم والملزومات كما
 يجري في العلل والمعلولات ولا شك ان العدد الذي
 هو الفوق مستلزم للعدد الذي تحته فالجموع الاول
 يستلزم الثاني وهو يستلزم الثالث وهو يستلزم
 الرابع وهكذا وكذا لا يتم الدليل الذي اخترعه بعض
 الفضلاء على اشتمال العدد على الجزء الصوري بانه لو
 يصدق على كثير من افراده كما يصدق على واحد منها
 وما يصدق عليه الوحدة لا يصدق عليه العدد اذ
 الوحدة ليست من المقولات ولا مما يصدق عليه المقولة
 على ما صرح به الشيخ وغيره وذلك لان الكثير الذي
 يصدق عليه الكلي هو الاحاد المحض لا هو مركب منها وكذا
 لا يتم ما ذهب اليه بعض المتأخرين من ان عدم المعلوم
 لا يتوقف الاعلى عدم العلة التامة واما عدم احد
 الاجزاء بعينه ولا بعينه فهو من لوازم الموقوف عليه

هذا هو المقصود من قوله
 لا يتصف بالجزئية الا بواسطة العدد
 انه ليس جزء على كلا التقديرين
 فالاولى ان يقم التطبيق وغيره
 من الادلة بحري في اللوازم
 والملزومات كما يجري في العلل
 والمعلولات ولا شك ان العدد
 الذي هو الفوق مستلزم للعدد
 الذي تحته فالجموع الاول
 يستلزم الثاني وهو يستلزم
 الثالث وهو يستلزم الرابع
 وهكذا وكذا لا يتم الدليل
 الذي اخترعه بعض الفضلاء
 على اشتمال العدد على الجزء
 الصوري بانه لو يصدق على
 كثير من افراده كما يصدق
 على واحد منها وما يصدق
 عليه الوحدة لا يصدق عليه
 العدد اذ الوحدة ليست من
 المقولات ولا مما يصدق
 عليه المقولة على ما صرح
 به الشيخ وغيره وذلك لان
 الكثير الذي يصدق عليه
 الكلي هو الاحاد المحض لا
 هو مركب منها وكذا لا
 يتم ما ذهب اليه بعض
 المتأخرين من ان عدم
 المعلوم لا يتوقف الاعلى
 عدم العلة التامة واما
 عدم احد الاجزاء بعينه
 ولا بعينه فهو من لوازم
 الموقوف عليه

وله وجهان فلا يقطع
 باحدهما

ولا يثبت ان هذا العالم ابدى بالعلة الناقصة
 الفاعل المستقل بالتأثير لا يوجب
 الى العمل والتوقف عليه
 جمع الى الوقفات
 فلا ينفذ له
 هذا الثاني
 منه

وذلك لان العلة التامة هي مجموع العلة الناقصة
 بمعنى احادها لا بمعنى المركب منها المغائرة لها
 والا يكون من جملة العلة الناقصة ويكون
 للمعلول عليها توقف آخر واد التوقفات على
 الاحاد وذلك ظاهر البطلان فعدم العلة التامة
 ليس الاعدامات العلة الناقصة كما ان وجودها
 ليس الا وجوداتها فلو توقف عدم المعلول على
 العلة التامة دون عدم واحد منها يلزم ان لا يعد
 المعلول الا عند عدماتها فتأمل **قوله** لزوم الترجيح
 بلا مرجح لا يخفى ان تقوم حقيقة شيء بامر دون
 امر لا يحتاج الى المرجح ضرورة ان جعل لا يتحمل بين
 الذات والذات كيف والنسبة بينهما الضرورة ثم
 في هذا الشق ايضاً يلزم استغنائه الشيء عما هو ذاتي فإما
 اذا جاز يقوم العشرة مثلاً لبعض الاعداد دون بعض
 كان كل منها مستغنياً عنه وفي الشق الثاني ايضاً يلزم
 تكرار حقيقة الشيء من حيث هي وكان المراد بلا اولوية تركيب
 العدد من بعض الاعداد دون بعض لا اولوية عند

كانه اشارات تباين ان العلة الناقصة وان كانت العلة
 الناقصة لا ينفذ الكيفية منها لكن علة عدم المعلول
 عددها بمعنى عدم جملة ما يبرر والخصبة العارضة
 لا ينفذ عددها العلة الناقصة المقابل
 لوجوداتها لا اعتبار
 لوجودها كما هو
 الظاهر لا عدم
 واحد منها
 بجوانبها
 بعدتها
 من غير ذلك

العقل ويلزم التبرج بلا مرجح والاستغناء عن الذات
 لزومها كذلك فتلخيص الدليل انه على تقدير تركيب
 العدد من الاعداد يلزم ان يكون النسبة بين الذات
 والذاتى نسبة بالامكان لا بالضرورة وذلك ان تقول
 لا اختلاف في نحو تركيب الاعداد كما يشهد به الفهم^{السلبي}
 وعلى تقدير تركيب العدد من العدد يلزم تركيب الاثنين
 من الواحدتين وتركيب الثلاثة وتركيب ما فوقهما
 من العددين او الاعداد وايضا على هذا التقدير
 يلزم ان يترتب على العشرة^{من} مثلا لوازم الاعداد
 التي تحتها فان لازم الجزء لازم للكل والحق ان المدعى^{بى}
 الا ترى ان الاربعة ليست اربعة الا بان اجزائها^{لها} الاو
 اربعة فافهم **قوله** نعم اه لقائل ان يقول اما مكان التركيب من
 بعض الاعداد يستلزم عند العقل اما مكان التركيب من
 بعض آخر منها فيلزم التبرج بلا مرجح على تقدير وقوع
 التركيب من بعض دون بعض واما اما مكان التركيب من
 الوحدات فلا يستلزم عند العقل اما مكان التركيب
 من الاعداد حتى يلزم التبرج بلا مرجح على تقدير وقوع

لا يلزم الجزاء
 هو ولا يلزم من كونه
 الكل لا كلاًه

لا يلزم الجزاء
 هو ولا يلزم من كونه
 الكل لا كلاًه

لا يستلزم
 الاستعداد عند العقل
 العشرة
 مثلاًه

يجوز عند العقل ان يكون خصوصية
 العدد الذي تحت العشرة مثلاً
 خارجة عن حقيقة تاه
 منه

التركيب

التركيب من الوحدات **قوله** لا يفيد ترجحا لان الاعداد
ليست محض الوحدات **قوله** وهذا بالحقيقة اه لانه
لا يظهر كون الوحدات كافية في تحصيل العشرة الا
بما يتصور حقيقة تمام الغلة عن الاعداد **قوله**
او يتقسم اه يفهم منه ان الانقسام الى الجزئيات وحدة

الامر اخذ التصور الاول وهو ان الوحدة لا بالاشياء
وما لا يميزها هو الشخص بوجهها
سواء كان قصيرا بالاشياء
بالجبر لا تقوى لان القصور
بوجهها هي كانه
هذا الفصل من المواقف
لا يبع الجوع اه

والخزان الوحدة لا بالشخص
للتصور ههنا لا بالشخص والكثرة
بيان الوحدة لا بالشخص والكثرة
بالشخص والفرق بينهما واما الكثرة
لا بالشخص فهي الانقسام الى الاصناف
او الاصناف

ولا يخفى انه معنى الكثرة بالشخص لا معنى الوحدة لا بالشخص
وحدة مبهمه ثابتة للماهية من حيث والكثرة بالشخص
كثرة معينة ثابتة لها من حيث انطباقها على الافراد
والوحدة بالشخص وحدة معينة ثابتة لها من حيث
التشخص فالوحدة لا بالشخص هي عدم الانقسام في مرتبة
الماهية من حيث والكثرة بالشخص هي الانقسام في مرتبة
الانطباق والوحدة بالشخص هي عدم الانقسام في مرتبة
التشخص هذا وسيلة لذلك مزيد تحقيق **قوله** كثير له جمته
اه اي هو كثير من حيث الانطباق على الافراد وواحد من
حيث هو موافق على تقدير عدم اخذه مع الوحدة والكثرة
اما على تقدير اخذه معهما فالواحد لا بالشخص كثير
بالعرض لا بالذات وكذا الكثير واحد لا بالشخص بالعرض

لان هذه الوحدة وان لم ينافى لكن لا يدخل
لها في الانطباق فهو ليس
وصفا للواحد معناه

١٠
 كرسى
 ١١
 كرسى
 ١٢
 كرسى
 ١٣
 كرسى
 ١٤
 كرسى
 ١٥
 كرسى
 ١٦
 كرسى
 ١٧
 كرسى
 ١٨
 كرسى
 ١٩
 كرسى
 ٢٠
 كرسى
 ٢١
 كرسى
 ٢٢
 كرسى
 ٢٣
 كرسى
 ٢٤
 كرسى
 ٢٥
 كرسى
 ٢٦
 كرسى
 ٢٧
 كرسى
 ٢٨
 كرسى
 ٢٩
 كرسى
 ٣٠
 كرسى
 ٣١
 كرسى
 ٣٢
 كرسى
 ٣٣
 كرسى
 ٣٤
 كرسى
 ٣٥
 كرسى
 ٣٦
 كرسى
 ٣٧
 كرسى
 ٣٨
 كرسى
 ٣٩
 كرسى
 ٤٠
 كرسى
 ٤١
 كرسى
 ٤٢
 كرسى
 ٤٣
 كرسى
 ٤٤
 كرسى
 ٤٥
 كرسى
 ٤٦
 كرسى
 ٤٧
 كرسى
 ٤٨
 كرسى
 ٤٩
 كرسى
 ٥٠
 كرسى
 ٥١
 كرسى
 ٥٢
 كرسى
 ٥٣
 كرسى
 ٥٤
 كرسى
 ٥٥
 كرسى
 ٥٦
 كرسى
 ٥٧
 كرسى
 ٥٨
 كرسى
 ٥٩
 كرسى
 ٦٠
 كرسى
 ٦١
 كرسى
 ٦٢
 كرسى
 ٦٣
 كرسى
 ٦٤
 كرسى
 ٦٥
 كرسى
 ٦٦
 كرسى
 ٦٧
 كرسى
 ٦٨
 كرسى
 ٦٩
 كرسى
 ٧٠
 كرسى
 ٧١
 كرسى
 ٧٢
 كرسى
 ٧٣
 كرسى
 ٧٤
 كرسى
 ٧٥
 كرسى
 ٧٦
 كرسى
 ٧٧
 كرسى
 ٧٨
 كرسى
 ٧٩
 كرسى
 ٨٠
 كرسى
 ٨١
 كرسى
 ٨٢
 كرسى
 ٨٣
 كرسى
 ٨٤
 كرسى
 ٨٥
 كرسى
 ٨٦
 كرسى
 ٨٧
 كرسى
 ٨٨
 كرسى
 ٨٩
 كرسى
 ٩٠
 كرسى
 ٩١
 كرسى
 ٩٢
 كرسى
 ٩٣
 كرسى
 ٩٤
 كرسى
 ٩٥
 كرسى
 ٩٦
 كرسى
 ٩٧
 كرسى
 ٩٨
 كرسى
 ٩٩
 كرسى
 ١٠٠
 كرسى

فقال هذا العلم
منقول من
نظر القائلين

والاخر غير مفرد بان يقع علة في كل واحد من
الانقسام الى الاقسام العوارض المتشابهة
بان يقع عند التماس الذي هو وجوبه من داخل الاطراف
من حده

لاكثر فيها بالفعل غشيتها وحدة والوحدة الاجتماعة
 فيها اكثر بالفعل غشيتها وحدة لايزيل عنها الكثرة
 وصرح بان الواحد من هو واحد لا يتقسم ومما ينبغي
 ان يعلم ان الوحدة الانصالية والاحتماعية مجتمعان
 في محل واحد كالجسم البسيط فانه بالنظر الى الاجزاء
 المقدارية التحليلية واحد بالانصال وبالنظر
 الى الهيولى والصورة واحد بالاجتماع وكما اللحم والعظم
 فانهما بالنظر الى الاجزاء اللحمية والعظمية واحدان
 بالانصال وبالنظر الى الاجزاء العنصرية واحدان بالاجتماع
قوله ولما حساه لا يخفى ان مشبى الجزء لا يقولون
 بالمقدار فاجسم البسيط عندهم تقبل القسمة لذاته والظن
 ان هذا التعميم هنا ليس في محله فان الكلام في الواحد
 بالانصال الحقيقي **قوله** بل نقول له لعل وجه الاضراب
 ان ليس للجسم البسيط انقسام غير انقسام الهيولى والصورة
 والتحقيق ان المتقسم بالانقسام الكلي والوهمي لذاته
 بمعنى عدم الواسطة في الشبوت والعروض هو المقدار
 وغيره سواء كان جسما او جزئية او غيرهما انما يتقسم

فهو بالنظر الى الاول يتقسم
 الى اجزاء غشائية
 على منها لا يتقسم

يعني ان انقسام الجسم لا لذاته ليس سوى انقسام الهيولى
 والصورة كذلك وليس له انقسام غير
 انقسام جزئية فانه ليس محل التقادير
 ولا حلا فيه ولا حلا في محله
 ولحق ان الجسم يتقسم لا لذاته
 بمعنى الواسطة في العرض
 وله انقسام كذلك
 سوى انقسام جزئية
 كذلك يدل عليه
 تحقيق الغامض
 وفي واسطة العروض
 توسع ولا جزئية

بواسطة واسطة في العروض قال الشيخ في التعليق
اذا قلنا جزء من جسم فعناه جزء من مقدار الجسم والجسم
بما هو جسم ليس جزءا ولا كالا **قوله** فان تلك الاجزاء
الحاصلة اه توجيه ل عبارة للمتن فان الصورة الجسمية
تعدد بعد الانفكاك فتعدد المادة بالضرورة
ولو بالعرض **قوله** يقال المقدارين اه هذان المعنيان
للا اتصال الاصلين والكلام في الاتصال الحقيقي وذلك
لان الاتصال يطلق على معنيين احدهما اضافي لا يعقل
الاثنين الشئيين متصل ومتصل به وهو بمعنيين
كون المقدار متحد النهاية بمقدار آخر وكون الجسم بحيث
يتحرك بحركة جسم آخر وثانيهما حقيقي بوصف الشئ
بحيث نفسه لا بالقياس الى الغير وهو ايضا بمعنيين الاول
نفس متصلية الشئ اي كونه بذاته متصلا وممندا
واحدا في الجهات الثلاث فيكون بحسب نفسه متصلا
واتصالا باعتبارين والمتصل بهذا المعنى هو الصورة
الجسمية والثاني كون الشئ في ذاته بحيث يصح تحليله
الى اجزاء وهمية متشاركة في الحدود والمتصل بهذا

والمعنى فصل للكلم ولازم للتصل بالمعنى الاول ولا شك
 ان المراد بالواحد بالاتصال القسم للواحد بالاجتماع
 هو المعنى الحقيقي لهذا المعنيين لا المعنى الاضافي بمعية
 قوله واما الواحد لا بالشخصه تحقيقه ان للماهية
 من حيث هي وحدة مبهمه بها يتحد الجزئيات اتحادا بالذات
 اذا كانت الماهية ذاتية للجزئيات واتحادا بالعرض اذا
 كانت عرضية لها وهذه الوحدة في الذاتيات والعرضيات
 بالذات للذاتي والعرضي وبالعرض لذى الذاتي ولذی
 العرضي لا بها الا بسبب حصة الا الى ما مر ارسال واطلا
 وان الطسعة والعدد في طرفي الحلق خارجا ودها
 موجود واحد في طرفي التمرة اذا نسب ذلك الوجود
 والوحدة الى الطسعة كان الوجود وجودا متهما والوحدة
 وحدة مبهمه وادانسا الى العدد كان الوجود وجودا
 شخصيا والوحدة وحدة شخصية فان قلت قد يكون
 جهة الوحدة مما لا يتصور فيه الوحدة البهيمية كما يقم
 الطبيب وابن عبد الله واحد في الحرفي وحدة مبهمه
 نظرا الى محولاته مع ان جهة الوحدة في هذه الصور

والطبيب وابن عبد الله واحد في الحرفي وحدة مبهمه
 نظرا الى محولاته مع ان جهة الوحدة في هذه الصور

هذه الوحدة من جنس واحد
 هي الوحدة من جنس واحد
 هي الوحدة من جنس واحد
 هي الوحدة من جنس واحد

فجدة الوحدة مناسبة ما وجه الكثرة
 حال السفينة عند النيران وقال
 المدينة عند السلطان

تعلم ان جهة الوحدة ينبغي ان يكون لها اختصاص
 بجهة الكثرة وهو هنا على ذلك التقدير مفقود
 الشيخ في الشفاء جعله من اقسام الواحد بالذات قال
 واما الواحد بالمناسبة فهي مناسبة ما مثل ان حال السفينة
 عند الريان وحال المدينة من الملك واحدة فان هاتين
 حالتان متفتتان ولكن وحدتهما بالعرض احدى وحد
 السفينة وللمدينة بهما وحدة بالعرض واما وحدة
 الحالتين فليست الوحدة التي جعلناها وحدة بالعرض
 واوردها عليه ان وحدة النسبتين ان كانت لماهية
 اولذاقي من ذاتياتهما فيدخل في الوحدة الجسمية او
 النوعية او الفصلية وان كان لا خارج فكانت وحدة
 بالعرض ويمكن ان يقيم ان وحدة النسبتين وحدة بالذات
 لكنهم جعلوها قسما على احدى وسموها باسم خاص نظرا
 الى ان النسبة ههنا التصرف ووحدة التصرفين ان كانت
 في اصل التصرف كانت وحدة بالجنس وان كانت في
 مرتبة من مراتبه كانت وحدة بالنوع ولها على كل تقدير
 حكم خاص ليس ذلك في سائر الوحدات بالذات وهو

كونها منشأ للوحدة بالعرض في النفس والملك
مثلا والتحقيق ان كانت جهة الكثرة نسبتها هي
سبب التصرف مثلا وجهة الوحدة نفس
التصرف كان الواحد بالنسبة واحدا بالعرض وتبعيته
وحدة النفس والملك في التصرف وان كانت جهة الكثرة
نفس التصرف وجهة الوحدة جنسه او نوعه كان الواحد
بالنسبة واحدا بالذات ومنشأ لوحدة النفس والملك
في التصرف فكان نظر المتأخرين في الاول ونظر الشيخ في

في جهة الكثرة
في جهة الوحدة
في جهة الكثرة
في جهة الوحدة
في جهة الكثرة
في جهة الوحدة

الثاني ولعل النظر الثاني اتم من النظر الاول فانه لا يشمل وحدان
النسب التي يكون فيها اتحاد بالذات بين جهة الوحدة فيها
والكثرة كوحدة نسبتها الى محل واحد في المحلول فيه
وايض جهة الوحدة على النظر الاول يرجع الى منشأ التصرف
مثلا لوجوب اختصاص جهة الوحدة بجهة الكثرة فعلا
هذا يكون الوحدة بالنسبة وحدة في العارض المحول الانشاء
ان يقيم لما امتازت هذه الوحدة من سائر الوحدات لهذا
في العارض المحول بانها مرتبة على وحدة اخرى
كوحدة النفس والملك في التصرف وما قسمها على احد

وممكننا الوحدة في الحال والوحدة في
الجزء الخارجي والوحدة في الموضوع
من حيث هو موضوع والوحدة
في المحول من حيث هو محمول
وبالحالة كل وحدة في ذات
من حيث الوصف كالوحدة
في الابد والجود من هذا
التبيل كما يظهر
بالتأمل منه

اول وجه التفسير
التفصيل في الاختلاف
الاختلاف في الموضع
عليه السلام

الوحد والاتصال لذوات المقادير
والوحد الاختصاصي لها
وغيرها
منه

الاختار في المصنف وان لم يكن
في تمامها اول من الاختار
لا في المصنفه
منه

الوحدة فلو كانت عرضة لها أفرادها
 اما انها خفية الوحدة فلا يكون للوحدة معنى واحد
 لنفسه والعلماء لا يعرفون معنى وهو بطلان ما يدل على
 انهم ان الوحدة فلا يكون للوحدة معنى واحد وهو بطلان ما يدل على
 انهم ان الوحدة فلا يكون للوحدة معنى واحد وهو بطلان ما يدل على
 انهم ان الوحدة فلا يكون للوحدة معنى واحد وهو بطلان ما يدل على

وسموها باسم خاص قد وجد **قوله** اذ لا شك اه لا
يخفى ان الوحدة معنى مصدري انتزاعي ولها حقيقة
واحدة يعبر عنها بعدم الانقسام فتارة ينسب هذا
المعنى الى الجزئيات فيحصل الوحدة الشخصية او الوحدة
المبهمة وتارة ينسب الى الاجزاء فيحصل الوحدة الانشائية
او الوحدة الاجتماعية ولا اختلاف في صدقها على هذه
الوحدات موطنه بل في صدقها عما يصدق عليه اشتقا
وانتسابها الى المتشاركين في الذاتية او العرض فافهم
قوله وهو اول من الواحد بالجنس سواء كانت جهة الكثرة
انواعا او اصنافا او اشخاصا واخصبة الفصل من الجنس
ومساواته للنوع وان كان كل منها صالحا لان يقع و
لاولوية الواحد بالفصل لكنها لا تقاومان الاتحاد في
الماهية واعلم ان هذه الاولويات اذا اخذت جهة الواحد
مع جهة الكثرة واما اذا اخذت وحدها اي اخذت طبيعة
النوع والجنس والفصل من حيث هي فلا اولوية **قوله** فيكون
اه المقول بالشك في انه حقيقة هو الواحد بالقياس
الى ما يصدق عليه صدق اعراضيا كما اشرنا اليه وهذا لا يوجب

هذا الكلام صحيح فان لكل هو الاتحاد مطلقا
سواء كان جبر الوحد الوجود او غير
الا ان المتعارف منه هو الاتحاد
في الوجود اذ لا يتم
في العرف شيئا كما
من حيث اننا نمنه

ان يكون الوحدات مختلفة الحقيقة ويكون الوحدة عر

لها قول الوحدة يتنوع اه هذه الانواع ليست انواع

الوحدة بل انواع الهو هو قال الشيخ في الهيات الشفاء الهو

ما هو ان يجعل للكثير من وجه وحدة من وجه اخر من وجه

بالعرض وهو عا قياس الواحد بالعرض فكما يقيم هناك

واحد يقيم هنا هو وما كان هو هو في الكيف هو

شعبه و ماكان في الكيم فهو مساو و ماكان في الاضافة

مضمون مناسب واما الذي بالذات فمكون في الامور التي

له ابقه ماله ات فاكان هه هه هه والخذ قسامه و ما

كان هـ هـ هـ في النزع قواما ثانيا وايضا ما كان هـ هـ هـ في الحما

كان هو هو في النوع قيل مما مل وأيضاً ما كان هو هو في النوع

يقوله مشاكل ومقابلات هذه معروفة من المعرفة بعد

ومقابل هو على الإطلاق الغير والغير منه غير الجنس

غير في النوع وهو بعينه الغير بالفصل ومنه غير بالعدد

ويجوز ان يكون الغير بالعرض شيئاً واحداً هو غير لنفسه

من وجهين فاما الاخر فاسم خاص في اصطلاح المخالف

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

الموهو لفظ مركب جعل
ففرق باللام والمراد
الحمل الايجاب
بالمواخاة
منه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "بسم الله الرحمن الرحيم" (In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful).

[Faint handwritten text]

روضة

يعلم من كلام الشارع ان البنية
 عند صفة ثبوتية تقتضي وجود
 الموصوف دون الصفات الثبوتية دون الائتينية
 لا يفتقر الى الصفات الائتينية

الآخر **قوله** وذلك لا اختصاصه به يعني ان ما ذكره الله
 لا يدل على عدم انصاف العدم والوجود بالتفاضل لتحقيق
 التمايز بين المتميز وغير المتميز فان قلت التمايز صفة
 ثبوتية فالعدم والوجود لا يتصفان به قلت التمايز عند
 المتكلمين النافين للوجود الذين القائلين بتمايز الاعداد
 ليس من الصفات الثبوتية **قوله** قلت اجيباه المراد بالوجود
 والعدم ههنا الموجود والمعدوم فلا يرد عليه ان الاعداد ^{مات} مفهوم
 محضة ولعل وجه التدبر فيه ان التمايز اذا كان في الاعداد
 بحسب المفهوم وفي الغيرين بحسب ما صدق عليه فجاز
 ان يصدق الغيران على مفهوم العدمين **قوله** فاعترض
 عليه انه فان قلت الجسم القديم ليس موجودا عند المعرفة و
 خرج بقيد الوجود فلا ينتقض التعريف بالجسمين ^{مات} القديم
 كما ان الحال لما لم يكن ثابتة عنده وخرجت بقيد الوجود
 لم ينتقض التعريف بها قلت الجسمان القديمان على تقدير
 الوجود كما نغيرين بالضرورة بخلاف الاحوال فانها على تقدير
 الوجود ليست متصفة بالغيرية لان وجودها يستلزم
 انتفاها لانها صفة ليست موجودة ولا معدومة وبه

يندفع ما اورد عليه بعض المحققين من ان الجسمين القديمين
 عندهم ليسا موجودين ومادة النقص يجب ان يكون
 متحققة الوقوع لان حاصل النقص ان هذا التعريف
 يدل على انها على تقدير الوجود ليسا غيرين مع انها على
 ذلك التقدير غيران بالضرورة نعم يريد عليه ان المراد
 بصحة عدم احدهما مع وجود الاخر ان لا يكون بينهما عللا
 يوجب عدم الانفكاك والجسمان القديمان على تقدير
 الوجود كذلك فان عدم انفكاك احدهما عن الاخر ليس
 بعلاقة بينهما **قوله** فغير التعريف ان نقض بالمجردين القديمين
 لا ينفع هذا التغيير **قوله** قد لك هو العشرة في مسأله
 والمقصود ان ذلك ليس جزء العشرة وفيه ان هذا الترتيب ^{ممن}
 غير محتمل ان يكون المراد الخمسة لا بشرط الا ^{فضمما في حجة}
 واللا اضممام ويمكن الرد بان لزوم الخمسة مفهوم هذا ^{مع انه}
 لا يستلزم لزوم الخمسة ^{لاستلزام لزوم الخمسة} الكمال ^{الكل} ^{لا بد له} ^{من وجوب}
 والاشئين والثلاثة وهكذا الى العشرة **قوله** وبان الغير في العشرة
 اه حمل الغير على هذا المعنى اما على سبيل المجاز او على سبيل
 التخصيص وكل منهما خلاف الظاهر فلا يضر المستدل فان

قد ورد في
 حاشية
 في حاشية
 في حاشية

في حاشية
 في حاشية
 في حاشية
 في حاشية

هذا يظهر الفرق بين المضافين وبين المحبين
انقدعن على تقدير الوجوب بان المضافين
على هذا التقدير ليسا غيبين والمحبين على
هذا التقدير كانا غيبين
الانفكاك

على هذا المبدأ
منه لعدم الانفكاك
تحقق العلاقة الموجبة
في المضافين ولا يبعدان
الوجود ولا يبعدان يكون معنى
فعله انها غير موجودين
انها ليس من شأنها

وعلى تقدير الوجود ليا بغيره **قوله** لكن يراه يمكن تحقيقه
تقويته بان يقيم المبادر من التعريف ان يكون من شأنه ^{هنا يندفع ما ذكر في دفع ذلك الا يراه من جوابين العجز}
الغيبين التحيز والعدم **قوله** مجازاه ان كان مرادهم نفي بوجه
التفاضل بين الموصوف والصفة اللازمة وبين الكل ^{غير ما قال}
والجزء من حيث ان الجزء جزء لا يلزم ذلك **قوله** المراد ^{المص}
ان اريد به جواز تصور احدهما تصور الاخر يلزم ان ^{والشره منه}
يكون الموصوف والصفة غيبين بجواز تصور كل منهما

والجزء من حيث ان الجزء جزء لا يلزم ذلك **قوله** المراد به
ان اريد به جواز تصور احدهما تصور الاخر يلزم ان
يكون الموصوف والصفة غيرين بجواز تصور كل منهما
مع الغفلة عن الاخر وان اريد به تجويز العقل وجود
احدهما بدون وجود الاخر يلزم ان لا يكون الصانع و

العالم غير من فان العقل لا يجوز وجود العالم بدون
الصانع **قوله** وفي بحث اه الظاهر ان المصداق اربابان مراد
قد ماء الاشاعة وذهب الى ان هذا القول منهم مخصوص
بصفات الله ثم فكان حاصله على ما ذهب اليه العلم

وايضاً المراد بالتفعل التصديق
النصوري كما هو الظاهر والتصديق
وعلى كل تقدير يلزم ان يكون الموصوف
والصفة غيرين مجاوز تصور احدهما
تصور الاخر والتصديق بالموصوف
من غير التصديق
صه

القدرة وسائر الصفات السبعة والثمانية مغامرة
لذات الله ثم بحسب المفهوم ومقدمة معها بحسب الهوى
فهذا القول عنده راجع الى نفي الصفات في الوجود
واثباتها في التعقل وهذا بعينه ما ذهب اليه الصوفية
قدس الله تعالى اسرارهم **قوله** الاتحاد يطلقوا وايضا
يطلق بطريق المجاز على ظهور شخص في صورة شخص آخر
كظهور الملك في صورة البشر وربما يعبر عنه بالخلع
واللبس فيطلق الاتحاد على خمسة معان على ثلث منها
على سبيل الاستعارة وعلى اثنين منها على سبيل الحقيقة
قوله والمراد بصفات النفس كأنهم ارادوا بالوصف
اعلم من ان يكون على سبيل المواظفة كالوصف بالحقيقة
وعلى سبيل الاشتقاق كالوصف بالوجود وبعدم
احتياجه الى تعقل الامر الزائد ان لا يحتاج الى تحقق امر
آخر غير الموصوف في نفس الامر اي يكون مصداق الحمل
في نفسه قائل **قوله** ما لا يصح ايه اي ما يحكم بامتناع انكسار
الموصوف عنه بالضرورة **قوله** فيما يجب اه ويمكن
بما لا يمنع له بحسب الماهية **قوله** يعني ان التماثل بين الذات

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, starting with "तथा" (Tatha).

الملك
البلقة عند الحكماء في تعريف
واحد كما ينبغي
المقابلين له
منه

Harvard University - Houghton Library / Mir Zahid, Muhammad ibn Muhammad, d. 1689 or 90. Hawashin ?ala fann al-umur al-?ammah min Sharh
al-Mawaqif : manuscript, [ca. 1700]. MS Arab 4154. ??? ????? ???? ?? ?????. ???? ??? ?? ??????? ??????? ?? ??? ???????? : ???????.
Houghton Library, Harvard University, Cambridge, Mass.

وههنا بد و هنا فهو هناك قيد مدخل وههنا قيد
مخرج كما اشرنا اليه والتحقيق انه اذا ذكر مع الوحدة
يكون قيد الاجتماع فاذا وقع في سياق النفي بقيد التعميم
بناء على ان نقيض الاختصاص من نقيض الاعم واذا ذكر بقاء
الوحدة لا يكون قيد الاجتماع لا يتصور الا بوجه فاذا
وقع في سياق النفي بقيد التخصيص بناء على ان نقيض الاعم
اخص من نقيض الاخص فتامل ولا تغفل **قوله** فانه صفة
نفسه مشترك بين الاعراض لا يخفى ان تعريف الصفة النفسية
كما سبق لا يصدق عليه الا ان يقم المراد من القيام بالمحل نحو
وجود الاعراض فغير ر عنه **قوله** الا ترى انه يفهم من ان
الواسطة في الاثبات يتلزم احدى الواسطتين الى الواسطة
في الثبوت والواسطة في العروض ولا يخفى انه يحتاج الى الاثبات
بل الامر ليس كذلك البتة الا ترى في واجب الوجود تحقق الواسطة
في الاثبات وانتم الواسطتان الاخران ولعل المصنف اراد ان السان
بين الضدين بالنظر الى ذاتهما بحيث يحكم به مجرد تصورهما
بخلاف المثليين فان السان بينهما ليس كذلك ولا شك ان
الواسطة في الاثبات لا يجتمع مع هذا النحو من استثناء الواسطتين

الاخيرين **قوله** الاولاه يمكن تأييده بما ذهب اليه الحكماء
 من ان الشخص الشيء هو بعينه نحو وجوده وان وجود
 العرض هو بعينه وجوده في موضوعه والحق ان ذلك
 المدعا بدعي وهذه المسالك تشبهات عليه فان قيل
 اجتماع المثليين كاجتماع الخطيين في سطح واحد واجتماع
 السطحيين في جسم واحد متحقق فانها حالة في تمام ^{السطح} او الجسم
 حلول الطريان فلنا المراد بوحدة المحل ههنا وحدة في الذات
 والخارج معا ووحدة محل الخطيين والسطحيين انما هي في
 الخارج فقط اذا السطح والجسم من حيث انه ممتد الى جهة
 محل الخطا وسطح ومن حيث انه ممتد الى جهة اخرى محل
 الخطا وسطح آخر فالمحل ههنا ليس واحدا في الخارج والذهن
 مقابل في الخارج فقط مع ان المتكلمين لا يقولون بالاطراف
قوله ان يلزم النظر في المعلوم تفصيله ان النظرين اما
 ان يجتمعا فيلزم خلافا للضرورة الوجدانية ويتعاقبا
 فيلزم تحصيل الحاصل ثم الكلام في العلمين النظريتين
 المتماثلين فاجتماع العلمين النظريين بان يكون احدهما
 تصورا بالوجه والاخر تصورا بالكثرة واحدهما تصورا بوجه

من ان الشخص الشيء هو بعينه نحو وجوده وان وجود
 العرض هو بعينه وجوده في موضوعه والحق ان ذلك
 المدعا بدعي وهذه المسالك تشبهات عليه فان قيل
 اجتماع المثليين كاجتماع الخطيين في سطح واحد واجتماع
 السطحيين في جسم واحد متحقق فانها حالة في تمام او الجسم

والاخر بصورة ابوجه آخر واحد هما ظنا والا يقينا خارج
عن المبحث **قوله** الثالثه فان قلت يمكن قلبه بان
امتنع اجتماع المتولين بجازان يوجد احدهما في المحل و
يوجد الاخر فيه واذا انتفى احدهما عن المحل جاز ان يضافه
بضده قلت اخذ في الدليل ان زوال احدهما عن المحل بعد
وجوده صحيح لوجود الضد الاخر لان عدمه مطلقا
مصحح له نعم يرد عليه ان زوال احدهما عن المحل ليس
مصححا بوجود الضد الاخر بل مع انتفاء ما يماثله
الرابع اه حاصله انه لو يمكن اجتماع المتولين لا يرتفع الاما
عن حكم الحس والعقل وجازان يكون السواد المحسوس
سوادات كثيرة **قوله** وتعالى سبيل المجازاه لو سلم
ان ذلك على المجاز بحسب الاصطلاح فلا شك ان بعد التصريح
بوحدة الذات وعدم التضييق بوحدة الزمان لا يفهم الا
اجتماع في الذات ولك ان تقول للوجود عند الحكماء
طرف آخر غير الزمان يسموه بالدهر كما مر فلا يبعد ان يكون
قيد وحدة الزمان احتراز عن الاجتماع فيه **قوله** لا يدخل
المتضائفيان اه ولا يدخل المتناقضين ايضا فان كلا من

بالحق
 المحل
 بحسب
 اختار
 الكيفية
 لا ينفك
 السبق

Harvard University - Houghton Library / Mir Zahid, Muhammad ibn Muhammad, d. 1689 or 90. Hawashin ʿala fann al-umūr al-ʿammah min Sharh al-Mawaqif : manuscript, [ca. 1700]. MS Arab 4154. ??? ????? ???? ? ?????. ???? ???? ? ? ?????? ?????? ? ? ???? ??????? : ???????.
Houghton Library, Harvard University, Cambridge, Mass.

القائمة بزید انما هي بالقياس الى البنوة الجزئية لها
بابنه لابه وكذا البنوة الجزئية القائمة به انما هي
بالقياس الى الابوة الجزئية القائمة بابيه لابه وبهذا
ظهر ان المتضائفين نحو ان الاول كالابوة والبنوة
المطلقين والثاني كابوة زيد لعمرو وبنوة عمرو لزيد و
قيد وحدة الجهة لادخال الاول وظهر ان هذا القيد
وكذا قول الشارح رحمه الله من حيثين متعلق بالعارض
لا بالمعروض كيف وح يكون قيد وحدة الذات مغنيا
عنه قائل **قوله** وهما بهذا المعنى ان التضاد المشهور
هو التضاد المصطلح عليه في قاطيفورياس كما صرح به المحقق
الطوسي في الاساس وهو ليس بهذا المعنى بل اعلم منه قال
الشيخ في قاطيفورياس الشفاء فليقسم الآن على الوجه
الذي ينبغي ان يفهم عنه الاصطلاح الذي في قاطيفوري
و هو غير المصطلح عليه في العلوم ومن تخشع ان يجمع
بين الامرين فقد عني نفسه ثم قسم على هذا الاصطلاح
هكذا المتقابلان اما ان يكون ماهيتهما معقولة
بالقياس الى الغير فهما متضائفان والا فاما ان يكون ^{المنوع}

صاحب الانتقال من أحد الطرفين بعينه إلى الآخر غير
 عكس وأما أن لا يكون كذلك بل يكون صاحب الانتقال
 من كل واحد منهما إلى الآخر ولا عن أحدهما إلى الآخر
 لأن الواحد لازم له فيسمى القسم الأول بقابل العدم
 والقنية وأما القسم الثاني وما دخل فيه مجتمعة يسمى
 في قاطيع غورياس ضد أسود كان أحدهما وجوديا
 والآخر عدميا أو كان كلاهما وجوديا كذلك إذا كان
 الموضوع سفل من كل واحد منهما إلى الآخر أو كان أحدهما
 طبيعيا لا سفل عنه ولا إليه فإن جميع هذه تسميها أضدادا
 في هذا الموضع ولا بنا إلى بان يكون أحدهما معني وجوديا
 والآخر عدميا **قوله** وإن اعتبرناه أعلم أن القدماء اعتبروا
 في التضاد المستعمل في قاطيع غورياس أن يكون بين الضدين
 غاية الخلاف والمتأخرون لما زعموا أنه لا يشمل إلا الطرفين
 أي السواد المحض والبياض الصرف ظنوا أن التضاد
 الذي هو أحد الأربعة المنخفضة فيها التقابل لا يعتبر
 فيه غاية البعد إذ لو اعتبر زاد قسم خامس وتحقيق المقام
 أن الألوان مثلا لها طرفان أحدهما سواد محض والآخر بياض

صرف وسائل الالوان اوساط بمعنى ان العقل يعجز
الوهم ينتزع عنها مراتبها بحسب الشدة والضعف
فالتضاد في الحقيقة انما هو بين الطرفين واما
في الاوساط فهو باعتبار مراتبها المنتزعة عنها
وذلك يرجع الى تضاد الطرفين كما يشهد به الحدس
الصائب كيف والتخالف في الجملة يرجع الى التخالف
من وجه والتشابه من وجه وهما لا يمكنان في الالوان
البسيطة التي ليست لها من حيث هي الاحثية واحدة
فالتخالف في الجملة انما هو في المراتب المنتزعة عنها من
حيث ملاحظة الطرفين معها ويجول حول ذلك
ما قيل ان المتقسم هو التقابل بالذات والتقابل بين الحمر
والصفرة مثلا انما هو من جهة قرب الحمر الى السواد وقرب
الصفرة الى البياض وما قيل ان التقابل بين الاوساط من
حيث انها افراد السواد والبياض والتفصيل ان يفرض
سلسلتين احدهما من السواد والبياض والاخرى من
وسائل الالوان فالاولى طرفاها السواد المخض والبياض
الصرف ووسطها الحقيقي ما لا تفاوت في نسبه الى

الطرفین و غیر الحقیقی ما فیها تفاوت فالأخرى طرفاً
 ما ينتزع عنه السواد فقط وما ينتزع عنه البياض
 فقط ووسطها الحقیقی ما ينتزع عنه ما هو وسط
 حقیقی في الأولى ووسطها الغير الحقیقی ما ينتزع عنه
 ما هو وسط غیر حقیقی في الأولى فالأول ساطعاً ما نین
 السلسلتین والطرفان فی السلسلة الثانية ليس منها
 من حيث هي تقابل وتضاد بل يغائر محض وهذا يندفع
 ما اورد ههنا انه تحقق في الاوساط لوان تختلفان
 قرب كل منهما الى كل من الطرفين على السواء وانه يعلم بالصر
 بين الحمرة والبيضاء لان بين الحمرة والبيضاء
 من بينهما وانه يفرق بالضرورة بين السواد الضعيف والحمرة
 وبين البياض الضعيف والصفرة فتأمل جداً **قوله**
 كما مره لا يخفى ان الحلو مثلاً اذا صار مزاجاً يتغير شخصه
 ويستحيل مزاجه الى مزاج آخر فلا يكون التضاد في
 الطعوم فان التضاد بل التقابل مطلقاً اما هو بالقياس
 الى محل واحد شخصي وهذا يندفع ما يترأى ويرد
 من ان التضاد الحقیقی عندهم ليس الا بين الشينين مع

تحققه

تحققه بين الحلاوة والمرارة والحموضة لكمال التبا^{عد}
بينها وان التقابل عند المحققين منحصر في الاربعة التي
احدها التضاد الحقيقي مع ان التقابل بين الملوحة
 والمرارة ليس شئ منها ثم المرة طعم بسيط متوسط
بين الحلاوة والحموضة والعقل ينتزع عنها بمعونة
الوهم الطرفين فان قلت القوم جعلوا الطعوم التسعة
بساطا وسائرهما كالمرة وغيرها مركبات فلا يراد
انما يتوجه على المصنف حيث جعل بين الحلاوة والحموضة
تضادا وجعل المرة متوسطة بينهما قلت من الذين انهم
تساخروا في ذلك كيف والفرق بين الكيفية التي في الماء
الفاتر والكيفية التي في المرة وجعل احدهما بسيطا و
الاخر مركبا تحكم بل اراد بالتركيب هنا كون المثلث
بحيث يصح انتزاع الحلاوة والحموضة عنه فما ظن ان المر
مركب من الحلاوة والحموضة فهو من بعض الظن هذا و
قد بقي بعد موضع **نظر قول** كما يقيم اه العدالة كيفية مركبة
من العفة والشجاعة والحكمة والجور مقابلها فكان كيفية
مركبة من اطراف هذه الكيفيات اطراف الافراط والتفريط

لا على الثقلين والا يكون ضد الواحد اكثر من واحد وللمركب
 بتركيبها من هذه الكيفيات كونها بحيث يصح انتزاعها
 عنها بضرب من التحليل **قوله** اي لا تضاد بين الاجناس
 اه فان قلت المراد بالاجناس اجناس ليست انواعا
 وبالا انواع انواع متوسطة لان التضاد الحقيقي انما هو
 بين السوار والبياض كما مر وقد قرر في موضع عن مراتبها
 بحسب الشدة والضعف انواع مختلفة وهما جنسان
 لها قلت هذا بحسب المشهور والظاهر الجلي والتحقيق على
 ما يظهر بالظر الصائب ان حمل السوار والبياض على
 مراتبهما حمل العرضيات الانتزاعية واطلاق الجنس
 عليهما على سبيل المسامحة لانا نعلم بالضرورة ان انتزاع
 السوار والبياض عن مراتبهما وحملها عليهما على نحو واحد
 ولا شك ان حملهما على ما هو وسط حقيقي فيها حمل
 عرضي ضروري وان نسبته اليهما على السواء فكان بسيطاً
 فكذلك سائر المراتب قال الشيخ في التعليقات ليس للالوان ^{فصل}
 جوهرية نسبتة الى البياض والسوار نسبتة النطق الى الانسان
 والالسان ط مفصل جوهرية بل يكون ذلك للمركب الجوهري

قوله ثبت بالاستقراء انه قد استدلال الشيخ في الهيئات
 الشفاء على ان ضد الواحد واحد حيث قال ان جعل
 جاعل غاية الخلاف انها قد تقع بين الواحد وبين اثنين
 اثنين فذلك محال لان المخالفة بين الواحد وبينها
 اما ان يكون في معنى واحد من جهة واحدة فيكون
 المخالفات للواحد من جهة واحدة متفقة في صورة الخلا
 ويكون نوعا واحدا لانواعا كثيرة واما ان يكون في
 جهات فيكون ذلك وجوها من التضاد لا وجها واحدا
 فلا يكون ذلك بسبب الفصل الذي اذ الحق بالجنس فحل
 ذلك النوع من غير انتظار شيء وخصوصا في البسائط
 بل يكون من جهة لواحق واحوال يلزم النوع وكلامنا
 في غلط واحد من التضاد وفي التضاد الذي بالذات
 فقد بان ان ضد الواحد واحد ويمكن ان يستدل
 على نفي التضاد بين النوعين المختلفين بالجنس بان مناه
 التضاد بينهما على ذلك التقدير لا يكون كل واحد من الجنس
 والفصل بل واحد منهما والا لا يكون التضاد تضادا واحدا
 فيكون ذلك التضاد حقيقة بين الفصيلين او بين الجنسين

ما صدر ان تضاد البسائط للجنس والصنف شك
 اما من جهة واحدة او من جهتين ففي الاول
 لما كان تضاد الجنس والصنف تضادا واحدا
 مشترك بينهما لا بد من مبداء
 مشترك بينهما فيكون
 ضد الواحد
 واحدا على الثاني
 يكون ذلك وجوها
 من التضاد
 لا وجها واحدا
 منه
 يعني ان يكون ذلك التضاد بسبب
 الفصل فتنفي كون وجها واحدا
 من التضاد بل بسبب البسائط
 ولا حوالا منه

لايين النوعين وهذا يظهر لك ان التضاد في الحقيقة
ليس الا في البسائط واما في التضاد في الاجناس فلان
الجنس بلا انضمام الفضل طبيعة مبهمة غير متصلة لا
يصلح ان يكون ضدا فقد **بقوله** فان اعتبر قوله
له اه هذا لا يكفي في العدم والملكة المشهورين بل لا بد
من ان يمنع انتقال الموضع من العدم الى الملكة ويمكن
انتقاله من الملكة الى العدم كما صرح به في اساس المنطق
وايض لا بد من ان يكون الملكة قوة هي مبدء قيرب للفعل
والعدم عندها لها قال قائل في قاطيغورياس الشفا
العدم الذي ههنا ليس هو العدم الذي يقابل اي معنى
وجودي بل الذي يقابل القنية اعني فقدان القوة التي
بها يمكن العقل متى شاء صاحبها **قوله** ولذلك اثبتوا
اه كانهم جوهرا وان لا ضد الواحد ^{يكون} واحدا وذهبوا الى
ان كمال البعد انما هو بين الصورة النارية والمائية و
انما خصصوا الصور النوعية ^{في الصورة العقلية والارضية} بالعصرية لان التضاد
لا يتحقق بين الصور الفلكية ولا بين الصور المعدنية
ولا بين الصور العصرية اذ التضاد انما هو بالقياس الى ^{شأنها}

محل واحد ومواد الصور الفلكية مختلفة ومختلفة
 لمادة العناصر ومحل الصور العنصرية هو الهيولى و
 محل الصور المعدنية هو المتيخرج من العناصر الأربعة
 ليس امتزاجها عا نحو واحد نعم لو كانت الهيولى محلا للصور
 العنصرية على تقدير انعدام الصور العنصرية في المواليد
 وبين الصور المعدنية فقط على تقدير بقاءها **قوله** واللا
 المراد باللا بياض رفع البياض لا غير البياض لان مفهوم
 غير البياض وان كان حالا فيما ليس بياض لكنه مقابل
 للبياض باعتبار الحمل دون الحلول **قوله** واجيب بان عدم
 اء فيه ان عدم المطلق بمعنى سلب الوجود المطلق يقابل
 عدم المضاف اليه لامتناع اجتماع عدم المطلق بمعنى سلب
 الوجود المطلق وعدم عدم المطلق فهنا المعنى نعم عدم
 المطلق بمعنى سلب المطلق لا يقابل عدم المضاف اليه
 لامكان اجتماعهما وذلك لان السلب المطلق على وجهين الأول
 ان يلاحظ مع الاطلاق والثاني ان يلاحظ نفس طبيعته
 لامع الاطلاق واسلبه على الوجه الأول غير معقول الكون
 مبطلا بنفسه فهو على الوجه الثاني وح يجمع مع ثبوته في ضمن

والمحل بالصور المعدنية صور الكائنات مطلقا
 والتميز من العناصر الأربعة الهيولى حيث
 انها مصورة بصورة العناصر
 فان محل الصور كلها هي
 الهيولى لكنها من حيث
 انها مصورة
 بالصور
 الجسمانية
 محل الصور
 الساطعة من
 حيث انها مصورة
 بصور الباطن
 الكبريات العنصرية
 محل الصور
 العنصرية

فريد وبهذا يخل الشك المشهور وهو ان عدم العدم
 المطلق فريده وتقيضه وبينهما تدافع اذا الفردية تقيضي
 الحمل والناقض تقيضي امتناعه وذلك لانه اريد بالعدم
 المطلق سلب الوجود المطلق فعدمه ليس فردا له وان اريد
 به السلب المطلق فعدمه ليس تقيضاً له وما قيل ان دفع
 كل شيء تقيضه ليس كلياً كما ان تقيض كل شيء رفعه ليس
 صحيحاً وبالحمل موضوع الفردية والناقض ههنا متغاي^ر
 بالذات وقد جعل بعض الاجلة من المتأخرين في التقيض عن
 هذا الاشكال موضوعها متغاي^رين بالاعتبار وقالوا هذا
 العدم المقيد من حيث انه عدم مقيد بقيد مع قطع النظر عن
 خصوصية القيد نوع منه ومن حيث انه رفع للعدم مقابل
 له فالمتطور اليه في الاعتبار الاول هو كونه عدماً مقيداً
 بقيد وفي الاعتبار الثاني هو كونه رفع العدم وسلبه فالمتو^{صو}
 مختلف بالاعتبار وحاصل كلامه ان هذا العدم من حيث
 هو عدم مقيد بقيد ما لا بالخصوصية فرد له فان مناط
 الفردية هو التقييد بقيد ما وخصوصية القيد ما لا
 ومن حيث هو رفع مقيد به بالخصوصية تقيض له فان مناط

هذا هو المقيد بالعدم
 وهو الذي لا ينفك عنه
 وهو الذي لا ينفك عنه
 وهو الذي لا ينفك عنه

هذا هو المقيد بالعدم
 وهو الذي لا ينفك عنه
 وهو الذي لا ينفك عنه

كونه

كونه نقيضه هو كونه رفعا له من حيث هو رفع
 له بخصوصيته لا من حيث انه خصوصيته من خصوصيات
 المقيد فمن اعترض عليه ان المقيد باعتبار مطلق التقيد
 اذا كان نوعا من العدم كان باعتبار الخصوصية اخرى بان
 يكون كذلك ونوعيته الاولى بالقياس الى طبيعة العدم غير
 مدافعة لان يكون الثاني ايضا نوعا منه فكانه لم يقنه
 على المار ولم يصل الى المقصود ثم يمكن الجواب عن اصل الاعتراض
 بان المراد بالوجودي ههنا اعم مما يستلزم له فالقابل بين
 العمي واللاعمي تقابل السلب والايجاب اذ لا يعتبر في العمي الذي
 هو العدي محلا قابل لللاعمي الذي هو وجودي بهذا المعنى
 قائل **قوله** وثانيا اه هذا ظاهر الدفع لان التقابل بين
 عدم اللازم ووجود الملزوم يرجع الى التقابل بين عدم
 الملزوم ووجوده اوبين عدم اللازم ووجوده فان
 التقابل بينهما انما هو لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم
 وعدم اللازم عدم الملزوم ثم الحق ان اللازم الاعم في الحقيقة
 انما هو لازم للاعم فيبين وجود اللازم وعدم الملزوم
 ايضا تقابل بالعرض **قوله** وورد بان الكلام اه لا يخفى ان وصف

فانه كان باعتبار الخصوصية
 فالتعميم ان اعتبار خصوصية
 من حيث هو خصوصية
 وان لم يقيد
 فلا

الشئ بحال المتعلق في الحقيقة وصف للمتعلق كما بين
 في موضعه فحل وجود اللازم وعدم الملزوم حقيقة
 هو اللازم والملزوم إلا أن يقيم الوجود والاستغناء ^{نظراً}
قوله تنبيهها اه بل تنبيهها على أن المراد بالوجودي ههنا
 ما لا يكون سلباً لمقابلته وبالعدي ما يكون سلباً له
 ولعله أشار إلى أن ذلك ليس معنى آخر للوجودي
 مغائر للمعاني الثلاث المشهورة بل واحد منها أي ما لا
 يكون السلب جزء مفهوماً لكن يخص السلب بسلب
 المقابل **قوله** فقد دخل اه قد عرفت أن لا تقابل بينهما
 بوجهين **قوله** الثالث اه قد سبق أن المراد بالوجودي
 ههنا ما لا يكون السلب جزء مفهوماً فالضدان لا يلزم أن
 يكونا موجودين خارجين وكذا الملكة لا يلزم أن يكون
 موجودة خارجية كيف وح لا يصح حصراً لتقابل في
 الأربعة ولا ينعكس تعريف الضدين ولا تعريف العدم
 والملكة وقد سبق أيضاً أن المراد بامتناع اجتماع المتقاب ^{لكن}
 امتناع اجتماعهما باعتبار انحلول فالتقابل بين الضد ^{ين}
 لا يكون باعتبار وجودهما في الخارج وكذا بين العدي ^{ين}

فالملكة

والمملكة لا يكون باعتبار اتصاف المحل بالعدم وجود
 المملكة في الخارج كيف والتقابل بين الشئين باعتبار
 وجود احدهما في نفسه وجود الاخر بغيره مما لا يقبله
 الذهن السليم **قوله** واما الايجاب والسلب تفصيله
 ان الايجاب ثبوت النسبة التقييدية والسلب انتفاء
 فورد هذين المقابلين هي النسبة التقييدية ومحلهما
 هو الموضوع والمجول لان كلا من وقوع النسبة ولا
 وقوعها نسبة تامة خيرة فذان المقابلان لهما
 بالنظر الى نفسيهما وجودي ذهني لا يحد وخذ والوجود
 الخارجي وبالنظر الى حصولهما في الذهن وجود ذهني
 يحد وخذ وه لان كلاهما بهذا الاعتبار كان اعتقادا
 الاتحاد العلم والمعلوم وامتناع تعلق الادراك بالتصور
 بالنسبة التامة الخيرية كما ذهب اليه المتأخرون وبالنظر
 الى تعبيرهما بعبارة وجود مجازي والتقابل بينهما انما
 هو باعتبار الوجود الثاني والثالث لاجتماعهما بحسب
 الوجود الاول وفيه نظرا ما اولا فلان ما ذكره هو تفسير
 السلب والايجاب المقربين في القضايا وما هو من اقسام

ما ذكره من التفصيل يخص المجليان
 اكتفا بهما وسبغ على ما ذهب
 اليه السارح والمتأخرون
 من سبغ احوال النسبة
 وابان النسبة
 فيها النسبة التقييدية
 التونية والنسبة
 التامة الخيرية
 منه

التقابل هو السلب والایجاب مطلقا سواء كان في
 القضايا او في المفردات قال الشيخ في الشفاء ان
 المقابلين بالسلب والایجاب ان لم يحتمل الصدق
 فبسيط كالفرسية واللافريسية والافركب كقولنا نريد
 فرس ونريد ليس بفرس فان اطلاق هذين المعنيين
 على موضوع واحد في زمان واحد محال واما ثانيا فلان
 العلم الذي هو عين المعلوم هو العلم التصوري دون
 التصديقي بل الحق ان الكيفية الازعائية من لواحق
 الكيفية العلمية كما يشهد به الوجدان السليم قال
 ناقدا المحصل كانهم قسموا المعاني الى نفس الادراك وإلى
 ما يلحقه وقسموا ما يلحقه الى ما يجعله محتملا للصدق
 والتكذيب وإلى ما لا يجعله كذلك كالهيات الالهية
 به من الامر والنهي والاستفهام وغير ذلك وسموا
 القسمين بالعلم واما ثالثا فلا نافعنا بالضرورة ان
 بينهما مع قطع النظر عن الوجودات الثلثة تقابلا وليس
 ذلك الا تقابل السلب والایجاب بل الحق ان التقابل
 بينهما ليس الا بهذا الوجه اي بالنظر الى الواقع مع قطع

ف
 الجواب الكيفية
 الازعائية
 من لواحق
 الكيفية
 العلمية
 العلم الذي هو عين المعلوم هو العلم التصوري دون
 التصديقي بل الحق ان الكيفية الازعائية من لواحق
 الكيفية العلمية كما يشهد به الوجدان السليم قال
 ناقدا المحصل كانهم قسموا المعاني الى نفس الادراك وإلى
 ما يلحقه وقسموا ما يلحقه الى ما يجعله محتملا للصدق
 والتكذيب وإلى ما لا يجعله كذلك كالهيات الالهية
 به من الامر والنهي والاستفهام وغير ذلك وسموا
 القسمين بالعلم واما ثالثا فلا نافعنا بالضرورة ان
 بينهما مع قطع النظر عن الوجودات الثلثة تقابلا وليس
 ذلك الا تقابل السلب والایجاب بل الحق ان التقابل
 بينهما ليس الا بهذا الوجه اي بالنظر الى الواقع مع قطع

النظر

الظر عن هذه الوجودات الثلث فان العقل الصحيح
يحكم بانه يجري في المطابق والمطابق بالكسر والفتح و
لا يختص بالمطابق بالكسر فقد بر **قوله** الرابع انه ينبغي
ان يذكر ههنا تقابل الايجاب والسلب باعتبار المفرد
وهو ان يؤخذ مثلاً وجود الفرس في نفسه وسلب وجوده
كذلك فالمقابلان بالايجاب والسلب في المفردات الوجود
والعدم المحموليان كما انهما في القضايا الوجود والعدم
الرابطيان قال الشيخ في الشفاء ان من التقابل الايجاب
الايجاب والسلب ومعنى الايجاب وجود اي معنى كان
سواء كان باعتبار وجوده في نفسه او وجوده لغيره
ومعنى السلب لا وجود اي معنى كان سواء كان لا وجوده
في نفسه او لا وجوده لغيره **قوله** فمن زعم انه تلخيص المقام
انه ان اخذ صدق مفهوم الفرس وسلب صدقه كان التقابل
بين الفرس واللافرس تقابل السلب والايجاب باعتبار
في القضايا وكان تقابلاً باعتبار الحلول في الموضوع
والمحمول الرجوعهما الى وقوع النسبة ولا وقوعهما وان
اخذ وجود الفرس في نفسه وسلب وجوده بالمعنى المصطنع

كان التقابل بينهما تقابل السلب والاحجاب المعتبر في المفردات
 وكان تقابلا باعتبار الحلول في الحقيقة الفرسية
 بان يكون الحل في الاحجاب وسلبه في السلب على قيا^س
 الحمل في القضايا وان اخذ مفهوم الفرس من حيث وسلب
 مفهومه لا بالمعنى المصدري كان التقابل بينهما خاجعا
 الاقسام الاربع بل سمي ذلك تباثنا لان تقابلا لكونه باعتبار
 الحمل دون الحلول وما قيل ان السلب يضاف الا الى الوجود
 فهو لو سلم كان السلب بلغة المصدر فهذا الزاعم ان نعم ان
 الفرس والافرس تقابل السلب والاحجاب نظر الى الوجهين
 الاولين فصحيح وان نعم ان بينهما هذا التقابل نظر
 الى هذه الوجوه مطلقا فليس **صحيح قوله** التقابل بالذات
 اه اراد ان يبين ان التقابل مقول على اقسامه الاربع
 بالتشكيك واستدل عليه اولابان التقابل بالذات لما
 هو بين السلب والاحجاب فان معنى التقابل استلزام كل من
 المتقابلين سلب الاخر وهذا المعنى في السلب والاحجاب بالذات
 وفي سائر الاقسام بالعرض ولا شك ان التقابل بالذات
 اولى من التقابل بالعرض والمراد بالتقابل بالذات نفى الواسطة

في الحقيقة الفرسية
 التقابل بين السلب والاحجاب
 هو التقابل بين الوجود والعدم
 وهو التقابل بين الوجود والعدم
 وهو التقابل بين الوجود والعدم

في الثبوت

في الثبوت لا نفى بواسطة في العروض ولا نفى بواسطة
 في الاثبات والا لا يكون الاقسام الثلاثة مقابلة في
 الحقيقة ولا يكون الحكم بالتقابل بين الضدين مثلاً
 بديهياً وثانياً بان السلب ينفي الايجاب بخلاف الضد
 فانه لا ينفي نفس الضد الاخر بل عارضة ولا شك ان الثاني
 للثاني اولى في امتناع الاجتماع من الثاني للمرضي فيه
 على الوجه^{الاول} انه ان سلم ان معنى التقابل هو استلزام كل
 من المتقابلين سلب الاخر فلا نسلم ان هذا المعنى ثبت
 في الاقسام الثلاث بواسطة السلب والايجاب وعلى الثاني
 انا لانم ان احد الضدين لا ينفي نفس الضد الاخر بل كما انه
 ينفي عارضة ينفي نفسه ولو سلم فنفي احد المتقابلين الاخر
 ليس نفس التقابل بل لافضاله لا على التعيين فما يلزم هو
 تشكيك لازم التقابل في المقابلات وتحقيق المقام انه
 لا اختلاف في مفهوم التقابل ضرورة ان مفهومه يصدق
 على اقسامه الاربعة على السوية كيف والتقابل المصدرك نفع
 للمقابلات وهي حصص منه بل التشكيك انما هو في الخاص
 منه اي مفهوم التقابل بالنسبة الى المتقابلات وذلك ليرجع

نفس
 النسبة السالبة بين سلب النسبة
 الايجابية وهذه العبارة
 ايجازاً لنظام كل من
 المتقابلين
 سلباً على
 انجاء في
 الا ان سلب
 ذلك على النظام
 الاعتباري

لا بالضرورة ولا بالبرهان **قوله** تصور احتياج الشيء
 يطلق العلية على معنيين الاول كون الشيء محتاجا اليه والثاني
 كونه مترتبا عليه اي كونه بحيث لو لاه لامتنع وجوده الاخر
 كونه متقدما على الاخر بالذات وهما متلازمان ضرورة
 ان المحتاج اليه هو المترتب عليه والمترتب عليه هو المحتاج
 اليه ولكل منهما معنى مصدري انتزاعي مضاف للمعلولية
 المصدرية ومعنى اخر هو منشأ الانتزاع والمقصود هنا هو المعنى
 الاول بالمعنى المصدري وتصور كنهه ضروري فان كنهه
 ليس الا ما يحصل في الذهن عند الانتزاع على قياس سائر المعاني
 المصدرية فلا يرد ان اللازم من التصديق الضروري
 مطلقا اي الحصول لكل احد ممن يقدر على الكسب وممولا
 يقدر عليه ان يكون اطرافه ضرورية بوجه ما وهو ما لا يقبل
 النزاع ولا يحتاج الى البيان **قوله** فالمحتاج اليه فيه اشار
 الى ان المحتاج اليه في عدم الشيء لا يسمى علة لذلك الشيء
 بل يقيم له علة لعدمه وكذا المحتاج اليه في وجوده شيء له
 وانتفائه عنه وان المحتاج حقيقة هو وجود الشيء لانفسه
 كما ذهب اليه القائلون بالجعل المؤلف واثرا يجعل عندهم

وان كان هو الانصاف ونسبة الى الطرفين سواء الا ان
محط الحكم هو المحمول دون الموضوع **قوله** والعلة اما تامة
اه فيه مسامحة لان الوحدة معتبرة في المقسم فلا يصدق
على العلة التامة فانها علل كثيرة وليست علة واحدة كما
سيا **قوله** ان كان به الشئ بالفعل اي يكون نفسه مقتضية
لحصوله بالفعل من حيث هي لا من حيث اننا مستلزمة لامر اخر
وكذا المراد بما به الشئ بالقوة فلا ينتقض تعريف هاتين
العلتين بمادة الفلك منعا وجمعا **قوله** لانا نقول اه هذا
الجواب بعد تسليم ان صورة السيف هي الشكل المخصوص دون
ما هو مبدا الاثنا والمختصة به وحاصله ان هذا الشكل مطلقا
ليس صورة للسيف بل الشكل المقارن لمادة الحديد وذلك ان
تقول في الجواب ان السيف مركب صناعي والكلام في المركب
الحقيقي **قوله** وليس المراد اه فيه تعريض للمصر حيث اطلق
نقله كالتفسير ^{للمسئلة}
الصورة والمادة مكان العلة الصورية والمادية والحق
ان قد يفرق بين الصورة والمادة وبين العلة الصورية
والمادية بان الصورة والمادة يخصان بالاجسام والعلة
الصورية والمادية يعان الجواهر والاعراض وربما لا يفرق

هذه هي العلة
والمادة
في ١٣٦
في ١٣٧
في ١٣٨
في ١٣٩
في ١٤٠
في ١٤١
في ١٤٢
في ١٤٣
في ١٤٤
في ١٤٥
في ١٤٦
في ١٤٧
في ١٤٨
في ١٤٩
في ١٥٠

بينهما فيطلق الصورة والمادة موضع العلة الصورية
والمادية كما ان الشيخ في الهيات الشفاء اطلق العنصر
الصورة على هاتين العلتين هذا واما ما ذكره بعض
المحققين ههنا ان الغرض رفع سوال يريد وهو ان ايرأ
مباحث العلة الصورية والمادية في الامور العامة
دخيل حيث لا يتحققان في الاعراض ففيه انهما على ما بين
هذا المحقق لا يتحققان في الانواع الحقيقية من الاعراض
والمعتبر في الامور العامة شمولها للماهيات الحقيقية
ثم ههنا اشكال وهو ان العلة الداخلة لا يختص في العلة
الصورية والمادية لانها لا يتحققان في بعض الاعراض
المركبة كالحلقة المركبة من الشكل واللون والعشرة المركبة
من الوحدات كيف والعلة المادية يجب ان يتقدم على
العلة الصورية واجزاء هذه الاعراض ليس بينها تقدم
وتأخر ولك ان تقول الحلقة ليس مركبا حقيقيا اذ التركيب
الحقيقي ان يترتب على المركب اثر سويما اثار الاجزاء والحلقة
ليس لها اثر كذلك واما العدد وليس محتاجا الى الوحدة
في الوجود بل في التاليف فقط فالتاثير فيه بعينه التاثير

فيها كما يشهد به التأمل الصادق فلي تأمل **قوله** ولها
 للمادة اه هذه الاسماء انما للهوى العنصرية واطلاق
 المادة والطبقة عليها باعتبارها مشتركة بين الصور
 ولها اسم آخر هو اسم الموضوع قال الشيخ في طبيعيات الشفا
 وهذه الهوى من جهة انها بالقوة قائلة للصورة او
 فيسمى هوى ومن جهة انها بالفعل حاملة للصورة
 فيسمى في هذا الموضوع موضوعا لها وليس معنى الموضوع
 ههنا معنى الموضوع الذي اخذناه في المنطق جزء رسم
 الجوه فان الهوى لا يكون موضوعا بذلك المعنى البتة
 ومن جهة انها مشتركة بتصوير بصور كلها يستع مادة
 وطنية ولا نأخذ اليها التحليل فيكون هي الخرج البسيط
 القابل للصورة من حيلة المركب يستقسطقسا وكذلك
 كل ما يجري في ذلك مجراها ولا نأخذ ابتداء منها التركيب
 في هذا المعنى بعينه يسمى عنصرا وكذلك كل ما يجري
 في ذلك مجراها وكذا اذا ابتداء منها يسمى عنصرا
 واذا ابتداء من المركب وانتهى اليها يسمى اسطقسا اذ
 الاسطقس هو ابط اجزاء المركب **قوله** اي العلة الغائية فسر

الغاية

يقض ان يكون اثرنا والسياسة

الفاعل على

بما جاء في
الاشياء الاولى
في كتابه

الغاية بالعلة الغائية لان الغاية اعم من العلة الغاية
فان الاثر المترتب على الفعل من حيث انه نتيجة لذلك
الفعل يسمى فائدة له ومن حيث انه على طرف الفعل
وهمايته يسمى غايته له ثم ذلك الاثر المستمى بهذين
الاسمين ان كان سببا لاقدام الفعل يسمى بالقياس الى
الفاعل غرضا ومقصودا وبالقياس الى الفعل علة غائية
وان لم يكن سببا كان فائدة وغاية فقط **قوله** لتوقعه
عليهما اه كونه الفاعل والغاية علتين للوجود فقط
انما هو على تقدير جعل المؤلف بل الحق انهما في المعلول
المركب على كلا التقديرين ليسا علتين حقيقة للوجود
ايضا فان الكل يتبع الاجزاء في القوم والوجود
كما يشهد به الوجدان السليم قال الشيخ في طبعيات النفس
الفاعل والغاية كانهما مبداءين غير قريبين من المركب
المعلول فان الفاعل اما ان يكون مهيا للمادة فيكون سببا
لاتحاد المادة القريته من المعلول لاسبابا قريبا من المعلول
او يكون معطيا للصورة فيكون سببا لايحاد الصورة
والغاية سبب للفاعل انه فاعل وسبب للصورة والمادة

بتحريكها للفاعل **قوله** فان الموجب لا يكون اه اي الموجب
التام لا يكون لفعله علة غائية خارجة عن ذاته فلا
يرد عليه ان الفاعل الموجب عندهم يجوز ان يكون نفسه
علة غائية بل اصرحوا بان ذات الواجب نعم علة غائية
كما انه علة فاعلية مع ان الاحجاب ههنا مقابل للاختيار
الذي هو كون الفاعل بحيث انشاء فعل وان لم يشاء
لم يفعل ومنه دفع عنه ما اوردته الامام في شرح الاشياء
من ان الحكم يكون العلة الغائية مخصوصة بالفاعل
المختارينا في ما حكموا به من اثبات الغايات اي العلم
الغائية للطبايع اذ لا اختيار لها ضرورة وذلك لان
الطبايع ليست موجبة تامة لاثارها بل اصرحوا بانها
ليست فاعلة لها اصلا ولا حاجة في دفعه الى ما ذكره
المحقق الطوسي من التزام تحقو الشعور فيها قال الشيخ في
الحيات الشفاء العلة الفاعلية الطبيعية لا يفيد وجود
غير التحريك باحد انحاء التحريكات فيكون مفيد الوجوب
في الطبيعيات مبدل حركة **قوله** والغاية معلولة اه اي
في عالم الكون والفساد قال الشيخ في الحيات الشفاء فاذا

الذي

الذي بالذات للعلّة الغائيّة بما هي علّة غائيّة ان يكون
علّة لسانّ العلّل ويعرض لها من جهة ان معناها قد يكون
واقعا في الكون ان يكون معلولا والتحقيق على ما يقتضيه
ان نظر الدقيق ان العلّة الغائيّة علّة محضة وليست معلولة
اصلا لان الفاعل في الوجود مطلقا ليس الا الواجب تعم
وهو فاعل لاجل ذاته لا لاجل غيره ولا علّة لفاعليته
بل هو فاعل لذاته كيف وعلمه تعالى علم فعلى لا يعرب عنه
شيء فحان الفاعلية ينحصر فيه فكذا الغائيّة فافهم
قوله فانا اذا وجدناه يعني ان الامكان موضوع او لا
فكانه قيل ما يحتاج اليه الممكن بعد ثبوت الامكان
فلا يرد عليه ان كون الامكان وصفا للمعلول لا يقتضي
عدم اعتباره في جانب العلّة كما في العلّة المادية والصور
وهذا الوجه بعينه يجري في عدم اعتبار الاحتياج في
جانب العلّة واما التأثير والوجوب فوجه عدم اعتبار
ان التأثير يرجع الى نفس العلّة والوجوب الى نفس المعلول
ولا يبعد ان يقر لو كان الامكان علّة يلزم تقدم الاحتياج
الاحتياج على نفسه بمرتبتين لكونه علّة للاحتياج و

لو كان الاحتياج علة يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة
واحدة فتدبر **قوله** فتقدمها على المعلول اه انت تعلم
ان العلة التامة عبارة عن احاد العلل الناقصة
لا عن المجموع المركب منها المغائر لها والايصدق عليه
عليها كما يصدق على العلة الناقصة ويكون واحداً
من العلل الناقصة فكان تقدمها بمعنى تقدماتها
لا بمعنى تقدم مجموعها ولا بمعنى تقدم كل واحد وحده
مهما والفرق بين الاحاد المحضة والمجموع وكل واحد
واحد وكذا بين تقدمات الاحاد وتقدم المجموع
وتقدم واحد واحد لا يخفى وهذا يظهر لك
ان وجود العلة التامة هو وجودات العلل الناقصة
وعدمها هو عدماتها وبيرينكسف لك ان عدم المعلول
يستند الى عدم احدى العلل الناقصة لا بخصوصها
فما قبل ان عدمه يستند الى عدم العلة التامة لا الى
عدم ^{لا عدم العلة التامة التي هي كثر} العلة الناقصة لا بخصوصها سافط عن درجة
التحقيق فتأمل ذلك لعل الحق لا يتجاوز عنه **قوله**
اذ مجموع الاجزاء اه قد عرفت سابقا ان العدد سواء

هذا هو المقصود
من قوله فتقدمها
على المعلول
انما هو تقدم
مجموعها
على كل واحد
من اجزائها
فانما هو تقدم
مجموعها
على كل واحد
من اجزائها
فانما هو تقدم
مجموعها
على كل واحد
من اجزائها

كان مشتملا

كان مشتملا على الجزء الصوري وغير مشتمل عليه ليس مكملا
 من الاعداد فلا يكون مجموع المادّة والصورة جزءا للعلّة
 القائمة فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه بل ليس ههنا في
 الحقيقة جزء وكل لما عرفت ان العلّة احاد محضه **قوله**
 قلنا انه جزء للفاعل حاصله ان المراد بالفاعل ههنا
 هو الفاعل المستقل بالتأثير فكان وجود الشرط وعدمه
 المانع من تامة وجوده وكان ذكره متضمنا لذكرها تفضي
 ذكر المقيد ذكر المقيد فلا حاجة الى افرادهما بالذكر بل يجب
 عدم ذكرهما لان المعلول يتوقف على المقيد فتطاي ما يصدق
 عليه للمقيد ولا يتوقف على المقيد بل يستلزمه فان المقيد
 خارج عن المقيد ولازم له ولا يلزم من توقف الشئ على
 المعلوم توقفه على اللازم وربما اجيب عنه بان القسم
 هو العلّة القريبة والشرط وعدم المانع من العلل البعيدة
 لان المعلول يتوقف عليهما بواسطة توقف تأثير الفاعل
 عليهما لكنه يشكل بالغاية فارها من العلل البعيدة لكونها
 علّة فاعلية الفاعل ويمكن التفصي عنه بان احتياج المعلول
 الى الغاية في نفس الصدور وان كان بواسطة احتياجه

ان شرط عدم المانع على هذا
 التقيد من اللازم الثاني ما يتوقف
 عليه فافهم

الى الفاعل لكن احتياجه اليها في نحو الصدور والواقع
 على نحو الارادة بلا واسطة فان للمعلول بحسب تقومه
 وجوده احتياجات الاول احتياجه في التاليف و
 هو الى المارة والصورة فقط لا الى غيرهما من العلل لا بالذات
 ولا بالعرض كما عرفت والثاني احتياجه في نفس الصدور
 اي لا من حيث وقوعه على وفق الارادة وهو اولاً وبالذات
 الى الفاعل وثانياً بالعرض الى سائر العلل والثالث احتياجه
 في الصدور من حيث هو واقع على وفق الارادة وهو
 الى الفاعل والغاية اولاً وبالذات والى غيرهما ثانياً وبالعرض
 فتأمل جداً **قوله** وقد يجعلان اه هذا الجاعل كما نه اخذ

الفاعل المقابل
 للصورة

المادة بمعنى القابل مطلقاً لا بمعنى الحاج عن هذا التقسيم
 فلا يرد عليه ان جعل الشرط وعدم المانع من تمتع المادة مع
 تحققهما فيما لا يتحقق فيه المارة كاللبساط بعيد
 قال الشيخ في الهيئات الشفاء فيكون المبارك اذن كل ما من
 جهة خمسة ومن جهة اربعة لانك ان اخذت العنصر
 الذي هو القابل وليس جزء من الشئ غير العنصر الذي هو
 جزء كانت خمسة وان اخذت كليهما شئاً واحداً لا شراً كهما

في معنى القوة

في معوق القوة والاستعداد كانت اربعة نعم يرد عليه ان
حيثية استجماع الشرائط وارتفاع الموانع في القابل
تعليقية لا يحتمل التقييدية لان القابل هو ذاته
من حيث هو فكان معنى كون الشيء وعدم المادة من
تمه المادة انها من نوابغ المادة وداخلان في عدد
ولا يخفى انه لا يدفع النقض الابتكاف **قوله** فان قلت
اذا جعلت اه هذا السؤال لا يرد على تقريرنا معنى كون
عدم المانع جزء الفاعل **قوله** لكن يجوز ان يتوقف
اه فان قلت عدم المانع سلب بسيط الاحقيقه له
ولا ثبوت له لشيء فكيف يجوز ان يتوقف عليه شيء
قلت هذا كالمجهول المطلق حيث حكم عليه بانه لا يحكم عليه
والجواب الجواب **قوله** بل معناه اه بل معناه انه من قيود
الفاعل المستقل بالتاثير ولوازمه فالمعلول لا يتوقف
عليه اصلا **قوله** وايض الموضوع اه فيه ان الموضوع
داخل في الشرط وقد مر انه من تمه الفاعل والمادة فلا
حاجة الى التعرض به ولعل ذلك مبني على تفسير الشرط
بما لا يشمل الموضوع كما هو المتبادر منه **قوله** الجنس اذا اخذ

اه حاصله ان الجنس والفضل اذا اخذا لا بشرط شيء
 كانا متحدين مع الماهية واذا اخذا بشرط لا شيء
 كانا مادة وصورة فلا يرد عليه ان الكلام في الجنس
 والفضل من حيث الجنسية والفضلية وكونها مادة
 وصورة باعتبار آخر لا ينفق **قوله** ونقول اه يفهم منه
 ان الاجزاء العقلية علل واجزاء بحسب الوجود ^{هه} للذ
 والامر ليس كذلك فانها ليست اجزاء في كلا الوجود
 كما يتحققه كيف والجزئية واللاجزئية لا يختل
 باختلاف الوجود **قوله** اما ان يكون جزءا عقليا اه
 الجزء العقلي ليس من اقسام العلة لانه ليس جزءا في الحقيقة
 كما سبق **قوله** الاول وعلل اه لا يخفى ان هذا الدليل يدل
 على امتناع تعدد العلة التامة بمعنى المحتاج اليها
 مطلقا سواء كان على سبيل الاجتماع او على سبيل التبدل
 وكذا على امتناع تعددها بمعنى المراتب عليها مطلقا
 فان الشيء لا يترتب الاعلى ما يحتاج اليه ولو ترتب
 في ظاهر الامر على شيئين كان في الحقيقة مرتبا على
 القدر المشتركة بينهما **قوله** منشاء الاحتياج اه ان اراد

هذا هو الذي لا يخفى
 في حقيقة جنس الجنس
 في حقيقة جنس الجنس
 في حقيقة جنس الجنس
 في حقيقة جنس الجنس

بالعبارة

بالعلية كون الشيء محتاجا اليه فيبين الاحتياج والعلية
 معية وان اريد بها الترتيب فالامر بالعكس **قوله** فلا
 استحالة فيه ان انت تعلم ان الممكن في وجوده وعدمه
 محتاج الى العلة في وجوده الى وجودها وفي عدمه
 الى عدمها فلو كانت احدى العلتين موجودة ووجد
 المعلول بوجودها والاخرى معدومة ولم يعدم المعلول
 بعدمها يلزم التبرج بلا مرجح فان المفروض ان كلامنا
 لعلة الوجود والعدم متحققة مع تحقق احدى العلولين دون
 الاخر بل يلزم ترجح المرجوح لعدم احتياج عدم الى التاثير
 مع ان هذا الدليل كما اشرنا يدل على امتناع توارد العلتين
 مطلقا ضرورة ان الاحتياج وعدمه لا يختصان بحال الوجود
قوله فيلزم تحصيل الحاصل اي تحصيل الحاصل بتحصيلا آخر
 لان تحصيل العلة الثانية مغايرة لتحصيل العلة الاولى بالضرورة
 كيف وتحصيلها انتفى بانتفاءها لامتناع زوال المعروض و
 بناء العارض فلا يرد عليه ان الثانية تنفصل عن الوجود في
 الزمان الثاني فالفاعل في كل زمان ينبغي ان ينفصل الوجود و
 تلك الافارة مستمرة باستمرار الوجود سواء كانت من علة

لا يخفى ان المفروض هنا هو ان العلة
 احدى العلتين لا بعينية بحيث
 لو وجد باي واحد
 منها لوجد المعلول
 فعلى هذا يكون
 علة العدم هي
 عدم احدهما
 لا بعينية فلو
 وجد واحد
 منها يتعين
 ان علة

العدم
 كان عدم
 تلك
 العلة
 فلم يتبق
 علة العدم
 مـ

واحدة او متعددة **قوله** لانا نقولاه انت خبير بان عدم العلة
 علة تامة لعدم المعلول ولا يمكن تخلفه عنه كما لا
 يمكن تخلف وجود المعلول عنه عن وجود العلة التامة
 فانه كما يقيم وجرت العلة فوجد المعلول يقيم عدم
 العلة فعدم المعلول بلا فرق فذلك الاستلزام كما استلزام
 وجود العلة لوجود المعلول ولا يتوقف على امتناع ان يكون
 لواحد شخصي علتان مستقلتان ولولم يستلزم عدم العلة
 عدم المعلول للكان وجوده اعم من وجودها واللازم الا
 في الحقيقة لازم للاعم فيكون العلية حقيقة هي القدر
 المشترك بين هاتير العلتين **قوله** وقديقم اه لا يخفى
 انه اذا كان لكل منهما تاثير تام كان تاثير كل منهما مغايرا
 لتاثير الاخر ويلزم خصيل الحاصل المستحيل والحق ان الموت
 على ذلك التقدير بحقيقة هو القدر المشترك وكانت خصوصية
 كل منهما ملغاة في التاثير فانا لا نفي بالتاثير الا ما يتبعه
 الترتيب ولا شك ان المراتب عليه في الحقيقة على ذلك
 التقدير هو القدر المشترك ثم العلية بمعنى الترتيب ومعنى
 كون الشئ محتاجا اليه متلازمان كما اشدنا اليه مصدر هذا

فيكون
 لا يستلزم
 وجود المعلول
 عدم العلة

على تقدير امتناع توارده العلتين
 السفلتين استحال الخلف للمعلول المرصد
 عن العلة وخلف العلة عن المعلول
 كلاهما وعل قدير
 وجودها استحال
 خلف المعلول
 عن العلة
 من فقطه

المرصد والمقصد في هذا الدليل بيان امتناع تعدد العلة
 بالمعنى الاول ويلزم منه امتناع تعدد هابا بالمعنى الثاني
 كما ان المقصد في الدليل الاول بيان امتناع تعدد هابا بالمعنى
 الثاني ويلزم منه امتناع تعدد هابا بالمعنى الاول فلا
 تغفل **قوله** كجوه فراده يجري ذلك في الجسم بمرات
 متعددة فان الحركة القائمة لجسم واحد حركة شخصية
 مركبة من الحركات الشخصية القائمة باجزاء ذلك الجسم
 حاصلة عن كل من الدافع والجاذب لكنه اجري في الجزء
 الواحد لكونه اظهر **قوله** فان استقلاله فيه انه يلزم
 توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد على سبيل
 البدلية وقد عرفت انه محال مطلقا فالصواب في
 الجواب ان هذه الحركة المخصوصة لا يمكن ان يحصل عن
 احد مما بذل الدافع المخصوص والجاذب المخصوص
 سواء اعتبر انفراده او لا بل يحصل عن مجموعهما فالعلة
 المستقلة هو المجموع وكل واحد ليس علة مستقلة **قوله**
 على معنى انه هذا على تقدير ان لا يكون الكل الطبيعي موجودا
 واما على تقدير وجوده فالمعنى ان الطبيعة مستندة الى

لا يقال في المقصود
 في الدليل الاول
 في الدليل الثاني

المرصد والمقصد
 بالمعنى الاول
 بالمعنى الثاني
 كجوه فراده
 متعددة فان
 مركبة من
 حاصلة عن كل
 الواحد لكونه
 توارد العلتين
 البدلية وقد
 الجواب ان
 احد مما بذل
 سواء اعتبر
 المستقلة هو
 على معنى انه
 واما على تقدير

الطبيعة والفرد الى الفرد لان الطبيعة في ضمن الفرد
 مستندة الى علتين فان ما يدل على امتناع استناد
 الواحد الشخصي الى علتين يدل على امتناعه لكن استناد
 الطبيعة الى الطبيعة في غير الفاعل والمادة والصورة
 فان مفيد الوجود يجب ان يكون متعينا وكذا الجزء للحاكم
 على ما يشهد به الضرورة واما سائر العلل فيجوز ان يكون
 طبيعة نوعية بل جنسية **قوله** او مضما الى غيره وهو
 محل الاخر اما وحده او مضما الى غيره لكن المتحقق ههنا
 هو الاول من الثاني فان المخالفة نسبتها يتوقف على الطرفين
 وتحصل بمجرد حصولها فكل من المخالفتين مستند الى
 محله بان يكون طرفا ومحلا له والى محل الاخر بان يكون
 طرفا له وبذلك الاعتبار يصير مجموع المحليين علتين
 متعدتين وبهذا يظهر ان العلة الواحدة يجوز ان يستند
 اليها معلولان بان يتعدد باختلاف نحو العلية **قوله** عند
 من يقول انه لا يخفى ما فيه وكأنه اراد ان المخالفتين على
 تقدير اعتبارية الاضافات لا يكونان مثلين لاختصاصهما
 في الاصطلاح بالموجودين الخارجيين او اراد انهما على ذلك

قال او مضما الى غيره ولا يقبل
 او مضما الى محل الاخر
 اشارة الى التعميم الثاني
 فافهم

التقدير

التقدير لا يكونان معلولين لاختصاصهما ايضاً بالوجود
لخارجين في الاصطلاح **قوله** فاما يصح على تقديره
وكذا لا يصح بحسب الوجود الذي بينهما تماز فيه
فان الفصل بحسب ذلك الوجود رافع لاهتمام الجنس و
ليس علة له كيف ويحمل الجنس على الفصل وهما يحملان على النوع
بحسب ذلك الوجود ولا يحمل معلول على علة ولا المعلول
والعلة على المركب منها **قوله** فان العلة اه فيه نظراً ولا
بانه قد سبق ان الطبيعة لا يستند الى علتين لانهما غير موجوبين
في الخارج فكيف يكون العلة طبيعة النار والمعلول طبيعة
الحراة الا ان ايقم المراد بطبيعة النار صورة ما النوعية
وان لم يلائم قوله كما ان المعلول طبيعة الحراة وثانيا
بانه قد مر ان معنى استناد للمعلول النوعي الى علتين
المستقلين ان يستند فرع منه الى علة وفرد آخر الى علة
اخرى فان اعتبار افراد النار والحراة يصح التمثيل الا
ان يقيم الكلام في تعليل الواحد النوعي بالعتين المختلفين
بالنوع كما يدرك عليه ما نقل عن الملخص وان دل جواز التعليل
بالعتين المتحدتين بالنوع على جواز ذلك **قوله** المعلول

الواحد بالنوع اه هذا بمعنى استناد النوع الى الجنس واستناد
 الفرد الى الفرد او الى النوع على تقدير وجود الكلي الطبيعي
 اما على تقدير ان لا يكون موجودا فعندها استناد الفرد الى الفرد
 فقط **قوله** بان يكون هذه المعينة انت تعلم ان هذه المعينة
 على ذلك التقدير لا يكون علة سواء اريد بالعلية كون الشيء محتاجا
 اليه او كونه متبعا عليه اما الاول فظم واما الثاني فلانه مساو
 الاول ولعل المراد بالمتعين من جانب العلة ان لا يدخل تعينها
 في تحقق المعلول بل العلية يستدعي تعيينها لاستلزام كون الشيء علة
 ان يكون متعينا لكن ذلك انما هو في الفاعل والخارجي فقط
 كما اشرنا اليه فحاصل الجواب ان معنى تعليل الواحد النوعي بالعلتين
 ومستندة اليه من حيث يحتاج الى القدر المشترك بين العلتين
 ومستندة اليه ومن حيث الخصوصيتين محتاجة ومستندة
 الى كل من الخصوصيتين فان اريد في السؤال باحد العلتين احدهما
 لامن حيث الخصوصية يختار الشق الاول والاختار الشق الثاني
قوله ثم الصواب في الجواب اه هذا الجواب على تقدير نفى الكلي
 الطبيعي واما على تقدير اثباته فالجواب هو الاول على ما ورناه
قوله كالمبدء الاول المبدء الاول بحسب صفاته الحقيقية

هذا الجواب
 على تقدير نفى الكلي
 الطبيعي وهو
 الصواب في الجواب
 اه هذا الجواب
 على تقدير نفى الكلي
 الطبيعي وهو
 الصواب في الجواب
 اه هذا الجواب
 على تقدير نفى الكلي
 الطبيعي وهو
 الصواب في الجواب

هذا الجواب
 على تقدير اثبات الكلي
 الطبيعي وهو
 الصواب في الجواب
 اه هذا الجواب
 على تقدير اثبات الكلي
 الطبيعي وهو
 الصواب في الجواب

هذا الجواب
 على تقدير نفى الكلي
 الطبيعي وهو
 الصواب في الجواب
 اه هذا الجواب
 على تقدير نفى الكلي
 الطبيعي وهو
 الصواب في الجواب
 اه هذا الجواب
 على تقدير نفى الكلي
 الطبيعي وهو
 الصواب في الجواب

عند الحكماء واجد لا تعد فيه لان صفاته الحقيقية عند
عين ذاته تعالى وصفاته الاضافية والسلبية اعتباراً
ترجع الى حيثية الوجوب وهو عين الذات واما وحدته
بحسب الشرايط والقوابل فالمشهور انهم يقولون به وينو عليه
ما اشتهر عنهم في صدور الكثرة والتحقيق انهم لا يقولون
به كما صرح به في الشفاء وغيره كيف وعلمه نعم عندهم
علم فعلي محيط بجميع الممكنات بحيث لا يعزب عنه شيء فكا
سأرح الاشارات شنع عليه ابو البركات البغدادي بانهم
نسبوا المعلومات التي هي في المرتبة الاخيرة الى المتوسطة
والمتوسطة هي العالية والواجبان ينسب الكل الى المبدأ
الاول ويجعل المراتب شروطاً لمعدة لا فاضة وهذه
مواخذه يشبه المواخذه اللفظية فان الكل تفقون
على صدور الكل منه جل جلاله وان الوجود معلول له
على الاطلاق وقال بهنيار في التحصيل ان سألت الحق
فلا يصح ان يكون علة الوجود الا ما يري من كل وجه
عن معنى ما بالقوة وهذا هو وصف الاول لا غير وبالجملة
اتفقت كلمة الحكماء على ان الاجزاء تختص بالواجب لذاته

وعامة الاشاعة توغلوا فيه حتى نفوا العلية مطلقا
عن ما سواه تعالى الا ان اكثر المحققين منهم اثبتوها و
لنا في هذا المقام برهان شريف سنذكره انشاء الله
تعالى **قوله** ولا يلتبس عليك اء لا يخفى عليك ان الاشياء
وان اثبتوا له تعالى صفات حقيقية لكنها عندهم ليست
جهات لصدور الكثرة عنه لانها مشتركة بين معلولاته
بل جهات الصدور عندهم تعلقات الارادة كيف ولو
صدر العالم عنه من حيث هو او من حيث صفاته القيد
يلزم تخلف المعلول عن علتها التامة او قدم العالم بجميع اجزائه
فالمبدأ الاول على رأيهم لا يندرج في هذه القاعدة
لان تعلقات الارادة عندهم جهات الصدور لانهم اثبتوا
صفات حقيقية زائدة **قوله** وقدقرر هذا الوجه
اه يمكن ان يستنبط منها وجه اخر وهو انه اذا صدر عن
الواحد الحقيقي اثنان كان صدورا واحدا عنه باحد
المصدرين وصدورا اخر بمصدر اخر فلا يكون
صدورهما من جهة واحدة ويرد على التقريرات الثلاث
انه يجوز ان يكون كل من المصدرين عين المصدر على نحو

ما قال

ما قال الحكماء في غنيته صفات الله تعالى والجواب ان اتحاد
 المصدرين يستلزم اتحاد الصادريتين بالضرورة
 واتحادهما مع تعدد الصادرين غير معقول وتحقيقه ان
 لا يجاد معنيين الا في اتحاد حقيقة مقدم على الوجود حقيقة
 فوجد والثاني اتحاد اصنافي متأخر عنه والكلام ههنا في
 المعنى الاول ولا شك ان اتحاد ذاتا واعتبارا يستلزم
 اتحاد اثره كذلك بالضرورة **قوله** والجواب عن
 الاول ان المصدريتين امر اعتباري اه انت تعلم ما فيه والحق
 ان الكلام في المصدريتين الحقيقي التي هي ما به المصدريتين
 ومنشأ لانتراع المصدريتين وهي بهذا المعنى موجودة في
 الخارج والا كان لانتراعها منشأ اخر ولا يتحقق للمصدريتين
 والصادريتين اصلا وهي على تقدير تعدد الصادر ليس
 لا يكون عين المصدر فانما على ذلك التقدير تعدد
 لو بالاعتبار المفروض ان المصدر واحد حقيقة لا تعدد فيه
 اصلا **قوله** اذ لو لا هالم يكن اقتضاءها اه قلت
 لم لا يجوز ان يترجح ذلك الاقتضاء باقتضاء اخر وهكذا
 فغاية ما يلزم ح هو التسم في الامور الاعتبارية قلت

لا بد في اقتضاءات هذا المعلوم دون اقتضاءات المعلوم
 الآخر من مرجح مع ان ذلك مما يشهد به الوجدان وما
 ذكر تنبيه عليه **قوله** او غير متشاركة فيها اه لعل اشياء
 الى دفع ما اورد به بعض المحققين من انه اذا اشتركت المخصوص
 بين الجميع لكانت مع القدر المشترك فلو اقتضت شئاً
 لا القدر المشترك فلم يتحققوا الامور المتعددة بخصوصياتها
 وانت خبير بان مناسبة احد المبانيين بالخصوصية المشتركة
 ليست من جهة ما هو مبني للاخر والامر يمكن لذلك الاخر
 مناسبة مع تلك الخصوصية المشتركة بل من جهة ما
 هو متحد به في وجه ما فيلزم ان يكون هناك اشتراك
 في جهة واحدة يتعلق بها الخصوصية حقيقة **قوله** ولين
 سلم اه ههنا مقامات الاول ان الواحد من حيث هو واحد
 لا يصدر عنه الا الواحد والثاني ان المبدأ الاول كذلك
 وهذا الايراد متعلق بالمقام الثاني ومن دفع عنه لا جميع
 الاضافات في المبدأ الاول عندهم يرجع الى حيثية الوجود
 وهي عين الذات كما اشرنا اليه سابقاً نعم يرد عليه ان
 المبدأ الاول يجوز ان يصدر عنه الكثرة نظراً الى الشرح

اقتضت ١٣

وافتراب

والقوابل الخارجة عن ذاته على ما ذهب اليه المحققون
 منهم كما مرّت الإشارة اليه فالصادر والاويل يجب ان
 يكون واحدا لا غير **قوله** قال الامام الرازي اه قد
 عرفت ان المصدرية عبارة عن الخصوصية فجهة
 صدور كانت مختصة به بحيث لا يشارك فيها غير
 فكانت جهة صدور جهة للصدر ولا افلو صدرت
 بهذه الحيثية يلزم التناقض بين صدور لا الف الذي
 يتضمنه صدور وب ولا صدور لا الف الذي يتضمنه
 صدور والف من حيث اختصاص الجهة به فالتناقض هنا
 هو بين صدور لا او لا صدور لا الا بين صدور
 وصدور لا ا قال بعض المحققين صدور لا الف ليس
 صدور والف فما انصف بصدور لا الف فقد انصف
 بلا صدور والف فاذا كان له حيثيتان جاز ان يكون متصفا
 من حيثية صدور والف ومن حيثية اخرى بلا صدور
 الف واما ان لم يكن له الاحثية واحدة لم يصح ان يتصف
 بهما للزوم التناقض وتفصيله ان اتصاف الشيء بامر
 هو لا اتصافه باخر فهو من حيث الاتصاف بذلك الامر

لا يتصف بغيره فلا يجوز اجتماعهما من حيثية واحد
واورد عليه اولا بانه لو صح ذلك لزم ان يكون الحركة
صد للسوار لان الحركة لا سوار والسوار لا حركة فلا يمكن ان
يجتمعان من جهة واحدة فيتحقق التقابل بينهما ولما كانا
وجوديين كانا متضادين وثانيا بان للصدور
تقيضين احدهما باعتبار حمل الاشتقاق وهو رفع الصدور
وثانيهما باعتبار حمل المواطاة وهو الالاصد وراي
المعارض للصدور ولا يمتنع اجتماع الصدور والالاصد
بحسب حمل الاشتقاق اذا الالاصد وليس تقيضا له هذا
الاعتبار وانما يخبر بان المصدر من حيث هو مصدر لالف
ليس مصدرا لب بل ليس شيئا الا مصدر لالف كما ان الانسان
من حيث هو ضاحك ليس كاتباً ولا شياً آخر الا ضاحكاً ضرورياً
ان الضحك معان للكتابة والاضاف به معان للالاصد
بها فلو كان مصداق مصدرية الف ومصدرية ب اسماً
يلزم اجتماع التقيضين فان المصدر على هذا التقدير يكون
مصدراً لب من حيث هو مصدر لالف وقد عرفت انه من
حيث هو مصدر لالف ليس مصدراً لب فيجتمع التقيضان

من جهة واحدة ولو كان مصداقهما مستعدا يلزم اجتماعهما
من جهتين ولعل ذلك مراد بعض المحققين ثم لا يخفى انهما
قرنا كما يدل على ان الواحد من حيث هو واحد لا يكون
فاعلا للامر بان يكون مصداق الفاعلية امرا واحدا
كذلك يدل على انه لا يكون قابلا لهما بان يكون مصداق
القابلية امرا واحدا وعلى انه لا يكون فاعلا وقابلا لشي
واحد ولا فاعلا لشي وقابلا لشي آخر بان يكون مصداق
الفاعلية والقابلية امرا واحدا لا يقيم ان امتنع قبول شي
للواحد للامرين من جهة واحدة يلزم ان يكون بين كل اثنين
تقابل بالذات اذ على ذلك التقدير يصدق انهما لا يجتمعان
في محل واحد من جهة واحدة لانا نقول المعتبر في المتقابلين
تعدا لجهة التقييدية المحضرة وفي غيرها تعدد هاسواء
كانت تقييدية محضة او تقييدية تعليلية والتعليلية
المحضرة لا يكفي فيه فان مصداق القضية يجب ان يكون
مرتبة بموضوعها كما يشهد به الضرورة وايضا المتقابلان
يتمتع اجتماعهما نظر الى ذاتيهما واما غير المتقابلين فامتنا
الاجتماع فيه ليس كذلك فليتامل **قوله** واعترض

الخارج فكيف يتصف بالفاعلية قلت لا يكون الذات
في التفاضل اعتباري متميزة بحسب الاعتبار بان يدخل
فيها حيثية كما ان التفاضل الحقيقي لا يتميز بان يدخل
فيها تشخص بل حيثيات في التفاضل اعتباري و
التشخصات في التفاضل الحقيقي من لوازم الحقيقة المتميزة
ولو احقرها وبالجملات حيثيات والتشخصات داخله
في الوصف والمفهوم دون الذات والحقيقة فتدبر
لعله يحتاج الى لطف القريحة **قوله** لزوم امكان الوجوب
وامتناعه لا يلزم من الوجوب في بعض الصور امكانه
في جميعها وللدعا لا يتم بدون ذلك ومن المعلوم ان
في جميع الصور ان اعتبار الفاعل والقابل مع الفعل والقبول
لزوم الوجوب في كليهما مع ان هذا الاعتبار بمغزل عما نحن
فيه وان اعتبر الامع الفعل والقبول لزوم في كليهما وجوب
الوجوب او وجوب الامكان **قوله** ورد هذا الجواب
اه او ر عليه ان المعروض عدم اختلاف الجملتين في الفاعلية
والقابلية واما تفاضل الفاعلية والقابلية نفسيهما فلا
محال النفيه فجاز ان يكون بالقياس اليهما نسبتان مختلفتان

ولا يخفى ان اللازم ههنا هو الوجوب والامكان بالقياس
 الى معدوض الفاعلية والقابلية من حيث ^{هو} لا من حيث ^{انه}
 فاعل وقابل **قوله** سواء كان زمانه متناهيا او غير متناه
 فيه ان الحركات الغير المتناهية بالعدد في متحرك متناه
 لا يحصل الا في الزمان الغير المتناهى فاللائح بحسب العقد
 مستلزم لللائح بحسب المدة **قوله** واما زماننا وح
 اما اه لا يخفى ان الزمان في جانب المستقبل غير متناه بمعنى
 انه لا تقف عنده حد وغير المتناهى هذا المعنى يرجع الى
 المتناهى فان ما يتحقق منه ليس الامتناهيا فاللائح بحسب
 بحسب المدة ليس باعتبار لائحه الزمان في جانب المستقبل
 بل باعتبار لائحه في جانب الماضي فثبت في الشرع
 وهما من دوام نعيم اهل الجنة وعذاب اهل النار ليس فيه
 اللائح بحسب المدة ولا بحسب العدة حقيقة فان
 قلت الزمان يقبل الانقسامات الغير المتناهية بمعنى
 انها لا تقف عنده حد فكيف يكون اللائح بحسب الشدة
 باعتبار لائحه الزمان في العلة والقصاص قلنا انا نقدر
 حركة تقطع مسافة معينة في زمان معين ثم نفرض حركة

انما هو في
 الزمان
 في جانب
 المستقبل
 غير متناه
 بمعنى
 انه لا تقف
 عنده حد
 وغير المتناهى
 هذا المعنى
 يرجع الى
 المتناهى

اللائح في
 الزمان
 في جانب
 المستقبل
 غير متناه
 بمعنى
 انه لا تقف
 عنده حد
 وغير المتناهى
 هذا المعنى
 يرجع الى
 المتناهى

يقطع

يقطع هذه المسافة في نصف ذلك الزمان ثم في
 نصف نصفه وهكذا في جميع اجزائه الفرضية المتتالية^{قضية}
 حركات متفاوتة المراتب في السرعة فلا شك ان المراتب
 التحتانية في السرعة اضعف من المراتب الفوقانية
 وانما منتزعة منها بضرب من الانتزاع ومندرجة فيها
 على نحو من الاندراج حتى ان الوهم العامي اذا قاس بين هذه
 المراتب ربما يذهب الى ان الفوقانية متألفة من التحتانية
 فكان غير المتناهي في الشدة هو فوق هذه المراتب باسرها
 ولانها فيه باعتبار لانها هي تلك الاجزاء الفرضية الرقائبة^{ثبته}
 او باعتبار لانها هي عدد هذه المراتب المفروضة وهو
 على تقدير الوجود يحصل في الآن دون الزمان فان كل
 ما يفرض في الزمان هو تحتها في السرعة وهذا التقريب
 يتضح لان الاعتراض المذكور في الشرح نشأ عن عدم
 تصوير الانساي بحسب الشدة ثم من البين ان اندراج
 هذه المراتب فيه ليس على سبيل التحقيق بل على سبيل التخيل
 فلو فرض وجوده لكان طرفا لها وعلى ذلك يبتغى الدليل
 الذي اورد به سنبار في التحصيل وحاصله ان هذه

الغير المتناهي ان لم يمكن اشد منه فهو نهاية وان امكن
 فلم يكن غير متناه وتحول حوله ما ذكره الشيخ في
 النجاة وهو انه لا معنى للاتناهي في الشدة بخلاف
 المدة والعدة اذ فيهما لا يلزم التناهي على تقدير ان
 لا يكون وراءه مرة اخرى وعدة اخرى فان انتفاء
 المرتبة الزائدة فيهما لاجل الاتناهي اذ لا يمكن الزيادة
 على غير المتناهي المتسق النظام في الجانب الذي هو فيه غير
 متناه بخلاف الشدة فان انتفاء الزيادة عليها يستلزم
 عليها كونها نهاية الشدة **قوله** فيكون تلك القوى اه
 فيه ان المؤثر في الابدان هي النفوس المحررة لا القوى
 الجسمانية وان سلم فاللزم هو الاتناهي بمعنى لا تقف
 وذلك يرجع الى التناهي كما اشرنا اليه وان سلم فليس هذا
 انا والفكر كذلك الا ما رجع اساق وانتظام والحق ان الآثار الغير المتناهية
 ان كانت منتظمة موجودة فامتاعها لا يختص بالقوة
 الجسمانية بل غير الجسمانية ايضا لا يقوي عليها وان لم يكن
 متسق موجود فامكانها لا يختص بغير الجسمانية
 بل الجسمانية ايضا يقوي عليها قال الشيخ في طبعها

الشفاء

١- منها أربع أصناف الأولى
 أن يكون الماضي المسمى بالثانية أن لا يكون متبوعاً
 متبوعاً وجنساً واحداً والثالثة أن لا يكون متبوعاً
 متبوعاً وجنساً واحداً والرابعة أن لا يكون متبوعاً
 متبوعاً وجنساً واحداً فذلك التبعيض ما قلناه
 الأولى فلا يبين امتناعها في شيء من العلوم

الشفاء إذا كان الجسم لا يقوى على ترتيب غير متناه فكن
 لا يقوى على خلط من ترتيب مختلفة وأما أنها لا يقوى
 على ترتيب غير متناه فذلك بين مما قلناه وأما إذا كان
 كل كثرة منها غير منظمة في ترتيب واحد ويكون الكثرة
 جنساً واحداً لا ترتيب فيه فلا يبين لنا في هذا العلم
 امتناعه **قوله** فيكون التفاوت بين اثرهما اه اي من
 حيث انها اثارها فلا يرد عليه انه محتمل ان يكون في
 الكبير والصغير عايق بينهما عن التأثير ويكون
 ذلك العايق في الكبير اكثر ممانعة كالملاء فانه في الكبير
 بزيادة حجمة اكثر ممانعة قال الشيخ في طبيعيات الشفاء
 الكلام في التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضنا
 في قوام الملاء والخلاء وذلك لانا لسنا نحتاج الى
 اعتبار وجود هذه المناسبات بالفعل بل نقول ان لنا
 تقدير مناسبة توجب هذا الحكم فهو متناه على التقدير
 التي يفعلها المهندسون **قوله** من مبداء واحد
 اي من مبداء واحد الى جانب الماضي لا الى جانب المستقبل
 والا يكون الحركتان اللتان فرضناهما غير متناهيتين متناهيين

لما مر اليه الاشارة ولا يظهر التفاوت بينهما اذ لا يكون
الخارج من القوة الى الفعل منهما في كل وقت الامتناع
قوله الاول ان القوة اه انت تعلم ان للدعاء ان الاثنا
المختلفة التي يقيم بعضها طبيعي وبعضها قسري المنشأ
الى القوى الجسمانية متناهية سواء كانت نسبتها اليها
على سبيل الحقيقة او لا **قوله** وهو غير لازم لجوازه لا يخفى
ان هذا المنع غير موجه لانا فرضنا الجسمين متماثلين في
الطبيعة متفاوتين في الصغر والكبر بان يكون الصغير
على مقدار نصف الكبير فيكون القوة بالضرورة مشتركة
بينهما وقوة على الفعل كليهما ثم ما ذكره سند المنع لا
يصلح السندية فان ما يلزم اقلال الواحد عشر الحجج في
عشر المسافة **قوله** حوازن تفاوت القوة في اجزاء الجسم
اه قد علمت من كلام الشيخ ان الاعتبار هنا تقدير هذه
المناسبات لا وجودها وهكذا نقول في الخامس ^{قوله}
قوله لكن التحريك الطبيعي اه لا يخفى ان النفوس الحيوانية و
النباتية عندهم حادثة باشخاصها فلا يتصور عدم
تناهي تحريكاتها حتى يستدل على ابطال **قوله** متقوض

بالافلاك

بالافلاك لا يظهر لهذا وجه فان حركة الفلك ارادته عند
والكلام في الحركة الطبيعية والفسرية **قوله** معنى تقدم
العلة اه قد عرفت ان للعلية معنيين احدهما كون الشيء
محتاجا اليه وثانيهما كونه مترتبا عليه فلعل المعترض اراد
بالعلية للمعنى الثاني وطلب للتقدم الذاتي معنى سواها والتد
اراد بها المعنى الاول المستلزم للمعنى الثاني وهذا يظهر لك
ان الخلاف في نظرية امتناع الدور وضروريته لفظي فمن ذهب
الى نظريته اراد بالعلية الماخوذة في تفسير الدور والمعنى الاول
ومن ذهب الى ضروريته اراد بها المعنى الثاني **قوله** قالوا
اه اي على تقدير ان يستدل بامتناع الدور وهذا لا ينافي
ضروريته كما ذهب اليه القائل مع ان النظري هو ما يتوقف
على النظر لا ما يحصل به **قوله** والاقوى هذا لا ينافي اول
الاول فانه بالقياس الى الدليل الاول لانه عند المعترض نفس
المدعى عبارة اخرى **قوله** هو ان نسبة المقتضى اليه اه
او روعليه اولاً بان هذا الوجوب هو الوجوب بالغير ولا
هو الامكان بالقياس الى الغير ولا منافاة بينهما وثانيا
بان هذا الدليل لا يبطل جميع اقسام الدور فانه يختص

بالعلة التي لا ينفك المعلول عنها كالعلة الموجبة و
لا يخفى ان هذا الوجوب هو الوجوب بالغير والامكان
هو الامكان بالقياس الى ذلك الغير الذي الوجوب
بالنظر اليه والتنا في بينهماظر وان العلة وحدها او مع
علة اخرى يستلزم المعلول بخلاف المعلول فانه لا يستلزم^{ها}
لاوحدة ولا مع شيء اخر فهي كلا التقديرين نسبة العلة
الى المعلول بالوجوب ونسبة المعلول الى العلة بالامكان
وهذا كما تراه مبني على ما ذهب اليه الشارح من جواز توار
العتين المستقلين على معلول واحد والا فالمعلول
يستلزم العلة وحدها او مع علة اخرى كما ان العلة
او مع علة اخرى يستلزمه والا ولان يحمل عبارة المتن
على ان العلة من حيث العلية ولجبة بالنسبة الى المعلول
من حيث المعلولية والمعلول من حيث المعلولية يمكن
بالنسبة الى العلة من حيث العلية وان كان واجبا بالنسبة
الى بعض العلل من حيث الخصوصية قد **يرفول** لان تحقق
النسبة اه فيه ان القائل الاعتباري لا بد فيه من اخذ
حيثية تقييدية في احد المتغائرين وح لا يكون الدور

فالاول

فالاولى ان يقر يلزم في الاقوى الاستحالة التي يلزم
 في الاولى اي النسبة بين الشيء ونفسه واستحالة
 اخرى هي نسبة الشيء بالوجوب والامكان معا الى
 ذلك الشيء ولك ان تقول في ابطال الدوران
 العلوية والمعلولية من للمقابلات المتضادات
 فلا يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة
قوله لا يقيم جازان يكون اه ينبغي ان يجعل هاتان
 الجهتان تقييديتين فان مجرد اختلاف الحيثية
 التعليلية لا يكفي في جواز اجتماع المتقابلين والدور
 بل الدورانما يكون على تقدير وحدة الحيثية التقييدية
 سواء كانت التعليلية واحدة او متعددة لا يقيم الضرر
 في تحقق الدوران يكون واحدا بالقياس الى اخر مفتقرا
 ومفتقرا اليه من جهة واحدة وبعد ذلك يجوز ان يكون
 له الامكان من حيث انه متفق والوجوب من حيث انه
 متفقر اليه لانا نقول من البين ان الامر ليس كذلك ضرورة
 ان في استلزام العلة للمعلول وعدم استلزام المعلول
 للعلة حيثية العلوية والمعلولية ملغاة وان مناه
انه متفق اليه
وانه متفقر

اي ليس الامكان من حيث انه
 متفق والمعلول بالوجوب
 من حيث انه متفقر اليه
 وعلمه

لية
 الوجوب والامكان هو بعينه مناط العلوية والمعلو
 قولة ولك ان تحملها اه وذلك بان يكون وصف
 المفترقة اليه والمفتقر بالوجوب والامكان من قبيل
 وصف الشئ بحال المتعلق وقد عرفت انه لا حاجة الى
 ذلك فان المعنى الثاني صحيح بل اصح **قوله** وانما لم يرد
 اه الجواب الاول جدي لان الافتقار لا يختص بالوجوب
 الخارجي والجواب الثاني تحقيقه فان قيل للزوم نسبة
 لا يتصور الا بين الشئين فلا يكون بين الشئ ونفسه
 وكل من اللازم والملزوم من جهة كونه ملزوما للآخر
 وجب الاخر ومن جهة كونه لازما له امكن قلت في صورة
 التلازم المحض يمكن نسبه كل من المتلازمين الى نفسه و
 كذا نسبة كل منهما الى الآخر بالوجوب والامكان بان يكون
 بينه وبين نفسه تغايرا اعتبارا بخلاف صورة الدوران
 لا دورا لامع اتحاد الجهة والحيثية مع ان ذلك مبني على
 القول باللازم الانعم وقد مر مرارا انه في الحقيقة لازم
 للاعم وبهذا يظهر لك ان لزوم الشئ لنفسه على الخفاء
 الاول ان يكون بينهما لزوم محض والثاني ان يكون بينهما

افتقار

افتقار بدون الدور والثالث ان يكون بينهما افتقار مع
الدور وما يمكن منها هو النحو الاول والثاني لكن في
النحو الثاني بعض العلل كالعلة الفاعلية لا يمكن ان
يكون علة لنفسه اصلا على ما يشهد به الحدوث الصائب
قوله عني بالافتقار اه لا يخفى ان الافتقار معنى بدوي
يقابله الاستغناء ويعمله كل احد كما سبق في صدر
هذا البحث وهو ليس بنفس امتناع الانفكاك لا مطلقا
ولامع وصف التاخر بل منشاء له الا ترى انه يتصور
الاحتياج ولا يتصور امتناع الانفكاك **قوله** وان اراد
بالافتقار اه لا يخفى ان مبني الدليل المريضة ليس مجرد لزوم
افتقار الشيء الى نفسه حتى يلزم عليه ما يلزم على الدليل الغير
المريضة بل ليس في الدليل المريضة الا ابطال افتقار الشيء الى
نفسه سواء اريد بالافتقار امتناع الانفكاك مع وصف
التاخر ولا **قوله** فان قيل لا يلزم اه لا يخفى ان العلة اذا كانت
بحسب الوجود فقط كالفاعل لا يمكن ان يوجب المعلول
الا ان يوجب العلة معه على ما يقتضيه معنى العلة فهذا
السؤال بعد القول بالعلية لا يخلو عن الركائز مع انه يلزم

منه الوجوب بلا ايجاب وايجاب بلا موجب **قوله** و
يتسلسل ايه اي يلزم ايجابات غير متناهية في وجود
واحد وهو يظن بالضرورة فلا يرد انه دعوى ما لم يثبت
بعد لان الكلام في بيان مقدمة يتوقف عليها
ابطال التسم **قوله** لان موجب الكل اه تحقيقه ان الكلية
والتجزي بالذات للكم المتفصل واما بالعرض لغيره
فايجاد الكل في الحقيقة يرجع الى افاضة الكثرة والعَدَد
على الطبيعة المشتركة وذلك لان الاختلاف على ضربين
الاول بحسب الحقيقة والثاني بحسب العدد والكلية والتجزي
هما في المختلفات العددية من حيث انها مختلفات عدديّة
وكانا للعدد بالذات وللمختلفات بحسب العرض ولو
اعتبرنا في المختلفات بحسب الحقيقة كانا باعتبار ^{اختلاف} الـ
العددي فحقيقة ايجاد المختلفات العددية من حيث انها
مختلفات عددية افاضة الكثرة على طبيعة اي تكبر
تلك الطبيعة فايجاد الكل هو بعينه ايجاد الاجزاء وبهذا
يسقط ما يترأ او روده من ان ايجاد الكل ان كان غير
ايجاد الاجزاء فيجوز ان يكون موجد غير موجد هاو

ان كان

هذا موقوف على كون غي
الناسم عبدًا خفيته
وموجودًا له خفيته
واحدة
منه

يثبت تنافي السلسلة المفروضة لكن اثباته هنا لا يخرج
عن صعوبة قائل **قوله** وايضا اذا لم يستند له فيه انه
يجوز ان يكون لك الخ جزء فاعل وشرط ويكون الفاعل خارجا
عن السلسلة والشرط داخل فيها فلا يلزم ان يكون ذلك
الجزء طرفا لتلك السلسلة لا يقيم الكلام في العمل الفاعل^{علته}
فيكون ذلك الجزء طرفا لها ويلزم انقطاعها لانه حينئذ
يرجع هذا الوجه الى الوجه الاول **قوله** لم يكن لها مجموع
موجود في شيء من الازمنة هذا مبني على ان الاعداد
اللاحقة الرقمانية اعدام حقيقة كما هو المشهور عند
الجمهور والا فلا يلزم من سلب وجود المجموع في شيء
من الازمنة سلب وجوده مطلقا فانه يكون وجوده
في مجموع الازمنة **قوله** يعتبر تارة معاه هنا اعتبارا
آخر وهو ان يعتبر الاحاد معروضات للرؤية وهي بهذا
الاعتبار ايضا امر واحد في كماله حقيقة في مجتث الوحدة
والكثرة **قوله** والجواب ان المراد هو المعنى الثاني انت تعلم
ان المعنى الثاني ليس له حقيقة وجود غير حقائق الاحاد
ووجوداتها فلم يكن لها علة غير عللها وتوقف غير توقفها

فليس

فليس منها تعليل واحد حتى يلزم تعليل واحد حتى يلزم
 تعليل الشيء لنفسه بل تعليلات متعددة في كل تعليل
 يتغاثر العلة والمعلول والاستتباب انما وقع بين تعليل
 الاجزاء باسرها وتعليل المركب منها المغايرة لها وهو
 على الاول تعليلات متعددة وعلى الثاني تعليل واحد
 فالصواب في الجواب اختيار المعنى الثالث اي المجموع
 المعروف للهيئة واثبات هذا المعنى وبيان مغايرته
 للمعنى الثاني اي الاحاد المحضة قالنا قد احصل في ذلك
 الاشياء اية كل واحد منها يتقدم على الشيء يمنع ان يكون نفس
 المتاخر وهو كما تراه لا يخفى عن ضرب من المصادرة وكذا
 ما قال بعض الفضلاء هنا ان احتياج الكل غير احتياج
 الاجزاء وامكانه غير امكاناتها فيكون له وجود غير
 وجوداتها فالاولى ان يقر حقيقة العدد وحدات
 من حيث انها معرفة للهيئة كما سريانه فيكون المعدود
 احاد من حيث انها معرفة لها ولا شك ان العدد
 امر اعتباري موجود في نفس الامر فكذا المعدود موجود
 جود فيها سواء كان موجودا في الخارج بناء على

على ان كل جزء موجود فيه اولا وكونه امرا اعتباريا لا
المقص لان الامر الاعتباري كالموجود كالموجود الخارج
لا يحتاج الى العلة وعلى كل تقدير يندفع الشبهة المشهورة
وح انه يلزم من وجود الاثنين وجود الامور الغير المتساوية
فانه اذا تحقق الاثنان تحقق الثلث احدها هو مجموع
الاثنين واذا تحقق الثلث تحقق الرابع احدها هو مجموع
الثلث وهكذا ان ما لم يلزم هو الاثنان في الامور الاعتبارية
لان في الرابع اعتبار الاثنين الاولين مرتين وفيما بعد
اعتبارهما بمرات وهو آية الاعتبارية لا يقيم هذا المجموع
المغائر للاحاد المحضة لا يحتاج الى علة غيرها وغير علها
بل يحصل بعد ما على سبيل الاستتباع لانا نقول الشيء
يحصل استتباعا بان يتعلق بالتأثير الذي هو للتسبع
له بالذات بذلك الشيء بالعرض ولا شك ان تأثير الاجزاء
تأثيرات متعددة لا يمكن ان يتعلق بالمجموع الذي هو
امر واحد في ولو بالعرض مع ان الاستتباع يقتضي ان
يكون للمتبع حقيقة محصلة وحدانية وايضا قد عرفت
ان الحقيقة العددية هي الكل بالذات وهي قيل الاحاد المحضة

او معها فان الاسنان مثلا لا يتصور له افراد الابان
يتعدد فكيف يكون مستتبعا لها وبيندفع منع آخر
يردهمنا وهو انه يجوز ان يحصل الكل بعد المعلول
الاخر على سبيل الاستتباع هذا والله الهادي الى
سبيل الرشاد ومنه العصمة والسداد **قوله** و
الجواب ان الكلام اه لا حاجة الى ذلك لما عرفت ان
ايجاد الكل هو بعينه ايجاد الاجزاء فان الكلام في المركب
العددي و ايجاده انما هو ايجاد لوحده فكذا ايجاد
المعدود هو ايجاد لاحاده فعل تقدير ان يكون الجزء
موجبا للكل يلزم ايجاده لنفسه فلا يمكن ان يكون
في السلسلة المفروضة جزء موجود لها بخلاف المركب
من الواجب والممكن فانه ليس مركبا في الحقيقة لان
الكل العددي فيه منتف بائسقاء الوحدة العددية
في احد جزئية اي الواجب فان قلت من المعلوم ان
المركب محتاج في الوجود الى الاجزاء فكيف يكون ايجاد
نفس ايجاده قلت هذا انما هو في المركب الخارجي كالمركب
من المادة والصورة دون المركب العددي فان احتيا

الى الاجزاء انما هو في التاليف فقط كما اشرنا اليه
 في فواتح هذا المصنف قد بر **قوله** وبهذا تبين
 بطلان ما قد قيل اه هذا الاشكال ليس باختيا
 الشق الثاني من الدليل كما يدل عليه كلامه قدس سره
 فان ما قبل المعلول الاخير الى غير النهاية ليس دخلا
 الى غير النهاية ليس في سلسلة لا مناع تركيب العددين
 الاعداد بل هو باختيار الشق الثالث منه ويدفعه
 ما قررناه واما ما ذكره قدس سره فلا يدفعه اذ
 لهذا القائل ان يقول ان اردتم بالعلة المستقلة لكل
 ما يكون بنفسه علة موجبة له ولكل واحد من الاجزاء
 فلا نسلم ان يكون لكل علة كذلك وان اردتم بها
 ما لا يكون علل الاجزاء خارجة عنه فيمنع لزوم قوارد
 الموحدين على شئ من الاجزاء فانه يجوز ان يكون
 ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية علة لكل و
 لا يكون بنفسه علة لشئ من الاجزاء بل مستعمل على غيرها
 فان قلت هذا الدليل يبطل تناه العلل الفاعلية كما
 يبطل لاتناهيها فان علة جميع هذه العلل ليست بنفسه

مع كونه غير داخل
 في السلسلة

ولا داخله

ولا داخله فيه ولا خارجة عنه بعين ما ذكر قلت
هب ان الامر كذلك فان هذا الدليل يدل على ان الممكنات
باسرها متناهية كانت او غير متناهية مستندة الى
الواجب نعم ابتداء كما مر في الاشارة اليه وذلك حق
لا ياتيه باطل من بين يديه ولا من خلفه **قوله** انما يحى
في التسلسل او وذلك لان مبداء هذه السلسلة على
محضة كما ان مبداء سلسلة العلم معلول محض فحجوز
ان يكون العلة المحضة اى الواجب علة لتلك السلسلة
فلا يلزم عليه الشئ لنفسه ثم التمس في العلولات
انما هو على تقدير اجتماعها فانها اذا كانت متعاقبة
يكون غير متناهية بمعنى انها لا يتقف عند حد قد سنخ
لي في هذه الاوان برهان شريفان الاول لو تسلسلت
العلل الى غير النهاية كان لكل واحد منها وجود في
ضمن وجود الكل مقابل للعدم في ضمن عدم الكل ولا
شك ان هذا النوع من الوجود ممكن فلا بد له من علة
وهي ليست في هذه السلسلة فان كل واحدة منها في
هذا الوجود في مرتبة واحدة فيكون لها مبداء خارج

عنها فلا يكون الاثنان في العلة والثاني لو تسلسلت
العلل الى غير النهاية يلزم ان يحصل ما بالعرض من غير
ان يحصل ما بالذات لان المعلول لازم لعلية المستقلة
وقد قررنا في موضعه ان جعل اللام هو عينه جعل الملزوم
يتعلق ولا ياتى بالذات بالملزوم وثانيا وبالعرض باللازم
قوله اي مساوية اه وذلك لان معنى بالمساواة
وقوع كل واحد من احدى السلسلتين بازاء واحد
من السلسلة الاخرى وبالنزادة والنقصان عدد
الوقوع فلا يمكن ان يتحقق التساوي مع الزيادة والنقصان
والا يلزم اجتماع التقيضين **قوله** وقد تقض هذا الذلل
اه انت تعلم ان للعدد وجودا ذهنيا محضا لا يترتب
عليه الاثنا وجودا ذهنيا يحد وحده والوجود الخارجي
في رتبة الانوار فهو بحسب وجوده الاول متناه ومنقطع
بانقطاع الاعتبار باتفاق الحكماء والمتكلمين وبحسب
وجوده الثاني نفس كون العدد ومن حيث انه يصح
ان تراعه عنه وهو عند المتكلمين ايضا متناه وعند
الحكماء وان كانا غير متناه لكن على تقدير عدم ترتيبه

الوضعي والطبيعي لا ترتب فيه ترتيبا عدديا لعدم
 تعيين مورد الانتزاع فلا يجري التطبيق فيه لانهم
 اشترطوا الترتيب في اجزائه وعلى تقدير الترتيب
 الوضعي والطبيعي تعيين مورد الانتزاع ويحصل له
 الترتيب العددي فيجري التطبيق فيه بحسب كل يجري
 بحسب الترتيب الوضعي والطبيعي وهذا وان تستدل به
 قريب المأخذ من دليل التطبيق وهو ان كل سلسلة
 غير متناهية مشتمل على سلاسل غير متناهية لان
 في كل سلسلة غير متناهية الوفا غير متناهية و
 في تلك الافراد غير متناهية وفي هذه الاحا
 الوفا غير متناهية وهكذا فكل كان بازا كل واحد
 من سلسلة الكل سلسلة غير متناهية ام لا فعلى
 الاول يلزم ان لا يلزم يشمل سلسلة الكل على سلاسل
 غير متناهية وعلى الثاني يلزم تنافي تلك السلاسل
 وهو يستلزم تنافي سلسلة الكل ودليل آخر وهو
 ان كل سلسلة غير متناهية فيها الوفا غير متناهية
 يمكن اخراج الاحاد الغير المتناهية عنها متصلة بان

سلسل
 غير
 شفرة
 للعدد
 بالعدد
 مساواة
 زوايا
 سان عد
 في النقطة
 ليل
 هذا الذي
 ترتب
 في الكواكب
 متناه ونظم
 كواكب
 حيث انهم
 متناه وعند
 غير متناه

يكون اول الاحاد اول السلسلة وثانيها ثاني السلسلة
وهكذا ضرورة ان نسبتها الى السلسلة كنسبة
الخروج الى الكل واخراج الخرج عن الكل باي نحو كان ممكن
فاما ان يكون ابتداء السلسلة بعد اخراج ما كان
قبله او لا والاول ظاهر البطلان والثاني يلزم منه
ان يكون ابتداء السلسلة انتهاء الاحاد فيكون الاحاد
التي فرضت عدم تناهيها متناهية فيكون السلسلة
متناهية فتامل **قول** اذ ليست مجمعة اه لا يخفى انه لا
يلزم من عدم اجتماع الاحاد في زمان عدمها مطلقا
فان كل واحد منها موجود في زمانه وذلك لان العدد
اللاحق ليس سلب الوجود مطلقا بل سلب الوجود في الزمان
الثاني وكذا عدم السابق ليس سلب الوجود مطلقا
بل سلب الوجود في الزمان الاول فالطبق يجري بين
الاحاد المتتالية الغير المتناهية سواء كانت مجمعة او
متعاقبة والقول الفضل ان عدم السابق عدم مطلقا
لحدوث العالم وعدم اللاحق عيجوبة زمانية وليس عدا
حقيقيا لان رفع الشيء بعد ثبوته عن نفس الواقع محال

يحكم به النظر الصحيح فاللازم ههنا هو الاجتماع بحسب
 الواقع لا بحسب الزمان وما ظن انه لا بد ههنا من
 التقدم والتاخر اما وضعنا وطبعنا وهما من الاضافات
 المتكررة فيجب اجتماعهما واجتماع موصوفيهما في وجود
 وذلك الوجود ليس الوجود الخارجي لعدم اكفاء الوصف
 الذهني الاجمالي في التطبيق وانساق الوجود الذهني في الواقع
 مطلقا كلام خال عن التحصيل لان ذلك الوجود هو الوجود
 الخارجي في نفس الواقع والمتقدم والمتاخر مجتمعان في
 هذا الوجود فان كلا منهما موجود بهذا الوجود في
 زمانه وكونهما من الاضافات المتكررة لا يستدعي
 ان يكونا في زمان واحد بل ان يكونا في الواقع معا الا ترى
 ان المعد متقدم على معلوله بحسب الوجود الخارجي
 وهما لا مجتمعان في زمان واحد وتحقيقه ان ما لا بد
 في التطبيق هو التقدم والتاخر بمعنى منشاها لا بتتابع
 وهما لا يلزم ان يكونا مجتمعين في الزمان بل في الواقع
 وكذا ما ظن ان في ربط الحادث بالقديم لا بد من التمسك
 على سبيل التعاقب لان القديم ليس علة تامة للحادث

والا يلزم التخلّف فيكون مع شرط حادث ويتقل
 الكلام اليه وهكذا الى غير النهاية ساقط عن درجته
 التحقيق لان ازلية الامكان لا يستلزم امكان الاز^{لته}
 كما مر بيانها فالقديم علة تامة للحادث ولا يلزم التخلّف
 لامتناع وجوده في الازلا يقيم على تقدير التعاقب ليع
 يحتاج الى الترتيب وانما يحتاج اليه على تقدير الاحتمال^{قبة}
 لتحقيق التقديم والتاخر الزمانيين بين الاحاد المتعاقبة
 ولو بالعرض لانا نقول التطبيق يجري فيها من حيث
 انها مجمعة بحسب الوجود في نفس الواقع ولا شك
 انها بهذه الحيثية لا يلحقها التقديم والتاخر الزماني^{ين}
 فان قلت هذا حكم التطبيق في الزمانيات فالحكم في الزمان^{ان}
 على تقدير ان يكون بنفسه موجودا في الخارج اي لا براسه
 الذي هو الآن السيال فقط فانه لتغيره الذاتي يلحقه
 التقديم والتاخر لذاته قلت حكم التطبيق انه على ذلك
 التقدير يجب ان يكون من حيث التغير متناهي^{ود}ا محدد
 بحد الجريان التطبيق فيه اما متع التجاويز عن ذلك
 لحد متقطع اعنده كما في جانب الماضي او ممكن التجاوز

عنه

عنه غير منقطع عنده كما في جانب المستقبل قد
جدا فانه دقيق وبالتالي بر حقيق **قوله** لجواز ان يقع احدا
كثيره اه فيه اشارة الى ما ذكره بعض المحققين ان
السلسلتين المفروضة لاشك في ازدياد احديهما على
الآخرى من الطرف المتناهي فاذا طبقناهما في صورة الترتيب
ينتقل الزيادة من ذلك الطرف الى الطرف المقابل
لان تلك الزيادة ليست في الاوساط لانا نفرض كلامنا احدا
بازاء سابقها بمرتبة فلا يبقى في البين زيادة لاحدهما
على الآخرى لانساق النظام فلو لم يكن من الطرف الآخر
لم يتحقق الزيادة اصلا مع فرضها او لا واما اذا لم يتبين
الاحاد فيجوز ان ينتقل الزيادة الى الاوساط ان ليس
لها نظام متسوق حتى يلزم انتقال الزيادة الى الطرف كما في
الصورة الاولى والحاصل ان احاد السلسلتين على
تقدير الترتيب يتعين عند العقل اجمالا فاذا طبقنا
تطبيقا عقليا اجماليا ينتقل الزيادة من جانب المتناهي
ولا يبقى في البين للانساق والانتظام فبالضرورة
به في جانب اللاتناهي فاطن ان الزيادة انتقلت من الطرف

الى الوسط ولا يبلغ اقصى الحد ودبل لا يزال ينقل
 ويتردد الى الاوساط حتى ينصرم احتمال الوهم ويقطع
 عمل التطبيق وح يقع الزيادة في ذلك الحد ويقرب في
 تلك المرتبة فهو من بعض الظن ثم اللازم في التطبيق
 ما ينتظم به الاحاد ويميز به عند العقل سواء كان ذلك
 بالترتيب او بغيره كاللزام المحض فيمكن اجزاء البرهان
 في كل سلسلة غير متناهية سواء كانت مترتبة او غير
 مترتبة فان كل مجموع غير متناه يستلزم نفسه اذا سقط
 عنه واحد وهذا المجموع يستلزم نفسه اذا سقط عنه
 واحدا اخر وهكذا وذلك كما تراه لا يبتغى على تركب العدد
 مما دونه من الاعداد قائل ولا تنقل لقيامه وحجبا
 انه قد عرفت ان في التطبيق لابد من الاجتماع بحسب الواقع
 لانه لا يتصور بين المعدومات الصرفة نعم الاجتماع
 بحسب الزمان ليس لازما وكذا لا بد من الترتيب والا لا يتبين
 الزيادة في طرف الغير المتناهي **قوله** من جانب العلل
 زاد ذلك لان زيادته الكل على المحصورين الخاصين
 من الجانبين في باثنين لا بواحد فان المعلول الاخير

وعلة ما داخل في الكل وخارجان عن المحصور **قوله**
 لكن صاحب القوة الحدسية اه وذلك لان كل علة
 فرضت من العلل كان ما بينها وبين المعلول ^{هنا} لا خيراً منها
 فمن اين حصل غير المتناهي فعلمنا ان هناك علة ^{هنا} طرف
 السلسلة وان لم يتعين عندنا تلك العلة وقريب
 من ذلك انها ان وصلت الى غير النهاية يلزم الحجب
 وان لم يصل حصل المظ ولا يخفى انه على تقدير ^{شاه} اللا
 متناهيات غير متناهية لامتناهية ولا وصول الى
 النهاية لا وصول الى غير النهاية والحق ان ذلك خارج
 عن طور النظر نعم ما قال بعض المحققين هذه المقدمة
 اي توسط الكل بين المبدأ وواحد ليس اجل من المظ
 حتى ثبت به او ينه به بل يكاد ان يكون عينه اذ لا
 معنى للانتهاء الا احاطة النهاية وقد نسخ لي في سالف
 الرمان برهانان على بطلان التسلسل ثبت منهما
 ان من المطالب العالية الاول ان وجود الممكن اي
 الوجود الذي به موجوديته وجود قائم
 نفسه وواجب لذاته لانه ليس قائماً بالممكن على

وان اعتبر ذات العلة والمعلول فان لم يعتبر الاضا^{فة}
معها لم يحركي الدليل وان اعتبر صارتا اعتبارين و
امّا ما توهم ههنا من ان المعلولية الاخيرة تضائف
العلية التي فوقها وهكذا الى غير النهاية فظاهر
السقوط لان اللازم هو زيادة احد المتضائفين
على الاخر ولنزومه بين فاننا نعلم اجمالا ان المعلول
الاخير معلول فقط وما فوقه الى غير النهاية علة
ومعلول **قوله** وهذا الوجه جاراه فيه اشارة الى
ان هذا البرهان يجري في التسلسل من الجانبين و
ذلك لانا اذا اخذنا من هذه السلسلة معلولا
فقصا عدنا او علة قتنا ولنا يحصل على كلا القدي^{نين}
سلسلة متناهية من جانب غير متناهية من جانب
آخر فحجب ان يكون في سلسلة العلل من هاتين السلسلتين
علة لا يكون معلولا وفي سلسلة المعلولات معلول
لا يكون علة ليساوي عدد العلية والمعلولية الا
ان السلسلة للتناهي من الجانبين اذا اخذنا
سطها علة او معلولا يحصل سلسلتان ان اسقطنا

العلة المحضة من سلسلة العلة والمعلول المحض من سلسلتا
 للمعلول زاد احد المتضائفين على الآخر فكما انه
 لا بد في هاتين السلسلتين المتناهيتين من العلة
 المحضة والمعلول المحض ليتساوى العلية والمعلول
 كذلك لا بد في السلسلتين الغير المتناهيتين هذا
 من سواخ الوقت برهان على بطلان التسلسل
 بالعروة الوثقى وهو انه لو حدث سلسلة غير
 متناهية بان يكون وجود كل منها تابعا لوجود الآخر
 لكانت بحسب هذا الوجود ممكنة والممكن ما لم يجبل
 يوجد فيلزم وجوب لا بالذات ولا بالغير فافهم
 فاستقم **قوله** وبالجمله اء فيه اشارة الى ان
 هذا البرهان يجري في افراد الانواع المتوالدة متصلا
 ومتناولة فيكون في كلا الجانبين متناهية طوله
 ثم هذا الكتاب بعون الملك الوهاب

كتاب
 في
 البرهان

في البرهان



